

وثيقة للاستعمال الرسمي

رقم التقرير: PAD4448

البنك الدولي للإنشاء و التعمير

وثيقة برنامج

من أجل

مشروع قرض إضافي

بمبلغ 100 مليون دولار

للمملكة المغربية

من أجل

برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والسمود

البرنامج مقابل النتائج

20 ماي 2021

قطاع الممارسات الحضرية وإدارة مخاطر الكوارث والمرونة والأراضي

منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

لهذا المستند توزيع مقيد و يمكن استخدامه من قبل المستلمين فقط في أداء واجباتهم الرسمية. و لا يجوز الكشف عن محتوياته بدون إذن من البنك الدولي

في حال لوحظ أي تناقض في المعنى بين النسخة المترجمة والنسخة الأصلية بالإنجليزية، يرجى اعتماد النسخة الانجليزية



المبلغ المقابل بالعملة

(سعر الصرف ساري المفعول في 30 أبريل 2021)

وحدة العملة = الدرهم المغربي
8.94 درهم مغربي = 1 دولار أمريكي
0.11 دولار أمريكي = 1 درهم مغربي

السنة المالية
1 يناير - 31 دجنبر

فريد بلحاج :	نائب الرئيس الإقليمي
جيسكو س. هنتشل :	المدير القطري
أيات سليمان :	المدير الإقليمي
جعفر صادق فريا :	مدير الممارسة
فيليب بيترمان، أنطوان بافاندي، أوغستين ماريا :	قائد (رؤساء) فريق العمل

المختصرات

AAL	Average Annual Loss	متوسط الخسارة السنوية
ABH	<i>Agence du Bassin Hydraulique</i> (Water Basin Agency)	وكالة الحوض المائي
AF	Additional Financing	تمويل إضافي
AFD	<i>Agence Française de Développement</i> (French Development Agency)	الوكالة الفرنسية للتنمية
AMO	<i>Assurance Maladie Obligatoire</i> (Contributory health insurance scheme)	التأمين الصحي الإلزامي
ARAP	Abbreviated Resettlement Plan	الخطة المختصرة لإعادة التوطين
AU	<i>Agence Urbaine</i> (Urban Agency)	الوكالة الحضرية
BCR	Benefit Cost Ratio	نسبة تكلفة الفائدة
BGE	<i>Budget General de l'Etat</i> (State General Budget)	الميزانية العامة للدولة
CAS	<i>Compte d'Affectation Spéciale</i> (Special Dedicated Account)	حساب التخصيص الخاص
CfP	Call for Proposals	طلبات العروض
CGE	Computable General Equilibrium	التوازن العام المحسوب
CNRST	<i>Centre National pour la Recherche Scientifique et Technique</i> (National Center for Scientific Research)	المركز الوطني للبحث العلمي و التقني
COP22	22nd Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change	المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
CPS	Country Partnership Strategy	إستراتيجية الشراكة القطرية
CVC	<i>Centre de Veille et de Coordination</i> (Center for Control and Coordination)	مركز المراقبة والتنسيق
CY	Calendar year	التقويم السنوي
DAA	<i>Direction Affaires Générales</i> (Directorate of Administrative Affairs)	مديرية الشؤون الإدارية
DAPS	Insurance Supervisory Agency	وكالة الإشراف على التأمين
DGRN	<i>Direction de la Gestion des Risques Naturels</i> (Disaster Risk Management Directorate)	مديرية إدارة مخاطر الكوارث
DLI	Disbursement-Linked Indicator	المؤشر المرتبط بالصرف
DLR	Disbursement-Linked Result	النتيجة المرتبطة بالصرف
DRM	Disaster Risk Management	إدارة مخاطر الكوارث
EIA	Environmental Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي
ESAG	Environmental and Social Assessment Guide	دليل التقييم البيئي والاجتماعي
ESIA	Environmental and Social Impact Assessments	تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي
ESIS	Environmental and Social Information Sheet	صحيفة المعلومات البيئية والاجتماعية

ESIS	Environmental and Social Information Sheet	صحيفة المعلومات البيئية والاجتماعية
ESMP	Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESSA	Environmental and Social System Assessment	تقييم النظام البيئي و الاجتماعي
FA	Financing Agreement	اتفاقية التمويل
FIDS	Simplified Diagnostics Sheet	ورقة التشخيص المبسطة
FLCN	<i>Fonds de Lutte Contre les Effets des Catastrophes Naturelles</i> (Fund for the Fight against Catastrophies from Natural Disasters)	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
FSA	Fiduciary System Assessment	تقييم النظام الائتماني
FSEC	<i>Fonds de Solidarité contre les Événements Catastrophiques</i> (Solidarity Fund against Catastrophic Events)	صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية
GBV	Gender Based Violence	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GCC	General Conditions of Contracts	الشروط العامة للعقود
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GFDRR	Global Facility for Disaster Reduction and Recovery	المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها
GoM	Government of Morocco	حكومة المغرب
GRM	Grievance Redress Measures	آليات معالجة المظالم
GRS	Grievance Redress Service	خدمة معالجة المظالم
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ICT	Information Communications Technologies	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IGAT	<i>Inspection Générale de l'Administration Territoriale</i> (General Inspectorate of Territorial Administration)	المفتشية العامة للإدارة الترابية
IGF	<i>Inspection Générale de Finance</i> (General Inspectorate of Finance)	المفتشية العامة للمالية
IRR	Internal Rate of Return	معدل العائد الداخلي
IVA	Independent Verification Agent	وكيل تحقق مستقل
HCP	<i>Haut-Commissariat au Plan</i> (High Commission for Planning)	الخطة العليا للمفوضية العليا
M&E	Monitoring and Evaluation	الرصد و التقييم
MAGG	<i>Ministère des Affaires Générale et de la Gouvernance</i> (Ministry of General Affairs and Governance)	وزارة الشؤون العامة و الحكامة
MEFRA	<i>Ministère de l'Économie, des Finances et de la Réforme Administrative</i> (Ministry of Economy, Finance and Administrative Reform)	وزارة الاقتصاد و المالية والإصلاح الإداري

MENA	Middle East and North Africa	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MnhPRA	Morocco Natural Hazards Probabilistic Risk Assessment	تقييم المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب
MoI	Ministry of Interior	وزارة الداخلية
OPRC	Operations Procurement Review Committee	لجنة مراجعة مشتريات العمليات
PAP	Program Action Plan	خطة عمل البرنامج
PDO	Project Development Objective	الهدف الإنمائي للمشروع
PEF	Program Expenditure Framework	إطار إنفاق البرنامج
PforR	Program for Results	برنامج النتائج
POM	Project Operations Manual	دليل عمليات المشروع
PPD	Public Procurement Decree	مرسوم المشتريات العامة
RAP	Resettlement Action Plan	خطة عمل إعادة التوطين
SCR	<i>Société Centrale de Réassurance</i> (Central Reinsurance Company)	الشركة المركزية لإعادة التأمين
SDC	Swiss Agency for Development and Cooperation	الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
SDF	Simplified Diagnostic Form	نموذج تشخيص مبسط
SECO	Secretariat of Economic Development and Cooperation	أمانة التنمية والتعاون الاقتصادي
SIBE	Site of Biological and Ecological Value	موقع القيمة البيولوجية والبيئية
WB	World Bank	البنك الدولي
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي

المعلومات الأساسية – المشروع الأصلي (البرنامج المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود - P144539)

البلد	خط الإنتاج	قائد الفريق
المغرب	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	أوغسطين مارييا
تعريف المشروع	أداة التمويل	هل تحتوي هذه العملية على مكون تمويل مشروع الاستثمار؟
P144539	تمويل البرنامج مقابل النتائج	لا
المناطق الحضرية والمرونة والأرض		
الوكالة المنفذة: وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ، وزارة الداخلية		
هل هذا مشروع ذو علامات إقليمية؟	لا	تعاون البنك / مؤسسة التمويل الدولية
تاريخ الموافقة الأصلي	تاريخ السريان	الموعد النهائي
20-أبريل-2016	16-نونبر-2016	31 دجنبر 2021
أهداف تطوير البرنامج		
الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) : تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للسكان المستهدفين إزاء الكوارث الطبيعية في منطقة البرنامج.		
التقييمات (من الأصل ISR)		



أحدث ISR			التنفيذ			
21 دجنبر 2020	09 يوليوز 2020	08 فبراير 2020	08 غشت 2019	14 فبراير 2020	16 غشت 2018	
S	S	S	S	S	S	التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج
S	S	S	S	S	S	التقدم العام في التنفيذ (IP)
M	M	S	S	S	S	المخاطر الشاملة
S	S	S	S	S	S	التقنية
S	S	S	S	S	S	النظم الائتمانية
S	S	S	S	S	S	أنظمة الرصد و التقييم
S	S	S	S	S	S	المؤشرات المرتبطة بالصراف (DLI)
S	S	S	S	S	S	الرصد و التقييم

معلومات أساسية - التمويل الإضافي (برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصمود - التمويل الإضافي - P176349)

اسم المشروع	تعريف المشروع	نوع التمويل الإضافي
P176349	برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصمود - تمويل إضافي	إعادة الهيكلة وتوسيع النطاق
أداة التمويل	خط الإنتاج	هل سيكون هناك تمويل إضافي لمكون تمويل مشروع الاستثمار؟
برنامج تمويل النتائج	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	تاريخ الموافقة
التاريخ المتوقع للصراف الكامل	تعاون البنك / مؤسسة التمويل الدولية	لا
29 دجنبر 2023	لا	لا
هل هذا مشروع ذو علامات إقليمية؟		لا

ملخص الصرف (من ISR الأصل)

المصروفات	الرصيد المتبقي	إجمالي المصروفات	شبكة الالتزامات	مصدر الأموال
98 % <input type="text"/>	200.00	195.00	5.00	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
% <input type="text"/>				IDA
% <input type="text"/>				منح

بيانات تمويل البرنامج - التمويل الإضافي (برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود - التمويل الإضافي - (P176349)

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص (إجمالي التمويل)

إجمالي التمويل المقترح	التمويل الإضافي المقترح	التمويل الحالي	
130.00	130.00	0	تكلفة البرنامج الحكومي
300.00	100.00	200.00	إجمالي تكلفة العملية
300.00	100.00	200.00	التكلفة الإجمالية للبرنامج
300.00	100.00	200.00	إجمالي التمويل
0	0	0	فجوة التمويل

التفاصيل - التمويل الإضافي

100.00

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

هل كان البرنامج الأصلي قيد التنفيذ لمدة 12 شهرا على الأقل؟

نعم

هل تم تصنيف تصنيفات DO و IP للبرنامج الرئيسي على أنها مرضية إلى حد ما أو أفضل خلال آخر 12 شهرا على الأقل؟

نعم

في المحتوى أو في نواح أخرى مهمة؟ هل يخرج البرنامج عن إطار الشراكة القطرية



لا

هل يتطلب البرنامج أي إعفاءات من سياسات البنك؟

لا

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)

المناطق الحضرية والمرونة والأرض

مجالات الممارسة المساهمة

فحص تغير المناخ و الكوارث

تم فحص هذه العملية بحثًا عن مخاطر تغير المناخ والكوارث على المدى القصير والطويل



مهام الفريق

موظفي البنك

الاسم	الدور	التخصص	الوحدة
فيليب ستيفان بيترمان	قائد الفريق (مسؤول)	إدارة مخاطر الكوارث	SMNUR
أنطوان بافاندي	قائد الفريق	تمويل مخاطر الكوارث	EFNRF
أوغسطين مارييا	قائد الفريق	الحضاري	SMNUR
مصطفى ولد البشير	أخصائي مشتريات (مسؤول)	مشتريات	EMNRU
جان تشارلز آمون كرا	أخصائي إدارة مالية (مسؤول)	إدارة مالية	EMNGU
ليلي مودن	أخصائي إدارة مالية	إدارة مالية	EMNGU
حسين جابي	أخصائي اجتماعي (مسؤول)	الضمانات الاجتماعية	SMNSO
خالد انور	أخصائي بيئي (مسؤول)	الضمانات البيئية	SMNEN
أدريانا ميشيل ايريك رانجيفا	أعضاء الفريق	تمويل	WFACS
أكسل إي إن بايومر	مراجع الأقران	الحضاري	SCAUR
بونتجي ماري زنجيرلنج	مراجع الأقران	إدارة مخاطر الكوارث	SAWU1
شيماء بلوالي	أعضاء الفريق	الحضاري	SMNUR
إيلينا سيجورا لاباديا	مستشار	قانوني	LEGAM
إيميران سيرج م. مينانج إيفونا	أخصائي بيئي	الضمانات البيئية	SMNEN
فيليب أبل فلوريس ميريجوت	أعضاء الفريق	محلل عمليات	SMNUR
جان بريك تشارلز ماري ليغوت	أعضاء الفريق	إدارة مخاطر الكوارث	SMNUR
ليزاردو نارفيز مارولاندا	مراجع الأقران	إدارة مخاطر الكوارث	SAEU2
لوسيل إيلان شانتال جينجر	أعضاء الفريق	إدارة مخاطر الكوارث	SMNUR
محمد بناني	فريق المشتريات	تحصيل	EMNRU
ناتالي ميهايلوسكي زيفكوفيتش	أعضاء الفريق	تمويل	WFACS
رضا أبو تاج الدين	أعضاء الفريق	تمويل مخاطر الكوارث	EMNF1



MNCMI	إدارة مخاطر الكوارث	أعضاء الفريق	سارة بوغدير
MNCMA	الدعم التشغيلي	أعضاء الفريق	سكينة بشار
MNC01	الدعم التشغيلي	أعضاء الفريق	سمية دريوش
SMNUR	الدعم التشغيلي	أعضاء الفريق	فيكتوريا أهلونكوبا بروس جوجا
EMNRU	تحصيل	فريق المشتريات	وليد الذويبي
EMNRU	تحصيل	فريق المشتريات	ياش جويتا

فريق موسع

الاسم

اللقب

المنظمة

المكان



برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصمود - تمويل إضافي

المحتويات

13.....	I-مقدمة
13.....	II- الخلفية و الأساس المنطقي للتمويل الإضافي.....
20.....	III-التغييرات المقترحة
29.....	IV-ملخص التقييم المسبق
38.....	V-المخاطر الرئيسية.....
39.....	VI-معالجة مظالم البنك الدولي.....
39.....	VII- جدول موجز للتغييرات
39.....	VIII- التغييرات المفصلة.....
41.....	XI-إطار النتائج و الرصد.....
69.....	الملحق 1: التقييم المتكامل للمخاطر.....
70.....	الملحق 2: التقييم التقني - ملحق
81.....	الملحق 3: تقييم الأنظمة الانتمانية - ملحق.....
93.....	الملحق 4: تقييم النظم البيئية و الاجتماعية - إضافة.....
100.....	الجدول 3. خطة عمل تقييم النظام البيئي و الاجتماعي المحين.....
103.....	الملحق 6: تعديل البرنامج القطري كردة فعل إزاء كوفيد - 19.....

I- مقدمة

1. تسعى ورقة البرنامج هذه للحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على تمويل إضافي (AF) من خلال قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي للإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث والصمود في المغرب. برنامج (P144539 / 8609-MA). تمت الموافقة على البرنامج الأصلي للبرنامج مقابل النتائج (PforR) في 20 أبريل 2016 بمبلغ قرض أصلي قدره 200 مليون دولار أمريكي بتاريخ إغلاق في 31 دجنبر 2021. التقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) والتقدم العام في التنفيذ (IP) تم تقييمهما على أنهما "مريضين" (S) منذ نفاذ القرض. يبلغ الصرف التراكمي للبرنامج مقابل النتائج 97.5 في المائة من إجمالي مبلغ القرض. وللتمويل الإضافي المقترح ما يبرره لأنه يهدف إلى توسيع نطاق تأثير التنمية على أرض الواقع من أجل أداء برنامج مريض.

2. يهدف هذا التمويل الإضافي المقترح إلى الحفاظ على التأثير الإنمائي للعملية و توسيع نطاقه على الأرض. من خلال تمديد نطاق و مدة البرنامجين الفرعيين الأول والثاني من البرنامج مقابل النتائج، سيحافظ التمويل الإضافي و يزيد من تأثير استثمارات الحد من مخاطر الكوارث التي يشترك في تمويلها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. ترى الحكومة أن التعزيز المستمر لأجندة إدارة مخاطر الكوارث الخاص بها عنصر مهم لإعادة البناء بشكل أفضل أثناء التعافي من وباء كوفيد-19، وستتم إضافة مؤشر جديد مرتبط بالصرف (DLI) لتعزيز نظام رصد وتقييم استثمارات الحد من مخاطر الكوارث. لن يتم تمديد البرنامج الفرعي الثالث حيث تم تحقيق جميع النتائج الأصلية المتعلقة بتمويل مخاطر الكوارث وأجندة التأمين، ويتم دعم جدول الأعمال الفني والسياسي من خلال مشاركات تشغيلية أخرى. كجزء من دعم التنفيذ المقدم في إطار التمويل الإضافي، سيواصل فريق العمل رصد التقدم المحرز في النتائج المدعومة في إطار البرنامج الفرعي الثالث. و سيتم الحفاظ على حدود البرنامج الأصلية وإطار إنفاق البرنامج وتحديثهما ليعكسا التمويل الإضافي. سيتم تمديد فترة تنفيذ البرنامج لمدة 24 شهرا مع تاريخ إغلاق جديد في 31 دجنبر 2023.

3. يشمل التمويل الإضافي المقترح أيضا إعادة هيكلة البرنامج الأصلي. كجزء من إعادة الهيكلة، تمت مراجعة مؤشر الهدف الإنمائي الثاني للبرنامج PDO ، وتم تمديد تاريخ إغلاق القرض الرئيسي إلى غاية 31 دجنبر 2023 ليتماشى مع تاريخ إغلاق التمويل الإضافي.

II- الخلفية و الأساس المنطقي للتمويل الإضافي

أ. الخلفية والسياق

السياق القطري

4. على مدى العقدین الماضيين، حقق المغرب تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا بفضل الاستثمارات العامة الكبيرة والإصلاحات الهيكلية إلى جانب تدابير ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وحققت جهود الاستثمار الكبيرة ونموذج التنمية كثيفة رأس المال نموا مستداما ، وتحسينات كبيرة نحو القضاء على الفقر المدقع ، وزيادة متوسط العمر المتوقع و فرص الحصول على الخدمات العمومية الأساسية ، وتطوير البنية التحتية العمومية بشكل كبير ، مع التصغير في خلق فرص عمل كافية ، خاصة للشباب ، و في الحد من التفاوتات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك ، دفعت جائحة كوفيد-19 الاقتصاد بشكل مفاجئ إلى الركود لأول مرة منذ 1995 ، مما يهدد المكاسب الاجتماعية والاقتصادية. و تم تعديل مشاركة مجموعة البنك الدولي بموجب إطار الشراكة القطرية 2019-2024 ، الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين في 19 فبراير 2019 (تقرير رقم MA-131039) ، لدعم البلاد في عمليات الإغاثة وإعادة الهيكلة ، والتعافي المرن (راجع الملحق 6 للمزيد من المعلومات).

5. يواجه المغرب تأثيرات بشرية واجتماعية واقتصادية كبيرة لوباء كوفيد-19. اعتبارا من 05 ماي 2021، تم الإبلاغ عن 512,285 حالة مؤكدة من الإصابة بكوفيد-19 و9038 حالة وفاة. لقد كانت للأزمة آثار حادة على اقتصاد المملكة وماليتها العامة. من المقرر أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.1 في المائة في عام 2020، بعد التراجع المتوقع بنسبة 3.6 في المائة قبل الوباء. كما أدت الأزمة إلى زيادة العجز المالي، بسبب تراجع الإيرادات الضريبية والارتفاع الحاد في الإنفاق على الرعاية الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي ودعم الشركات كجزء من إجراءات الطوارئ، حيث بلغ إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة والخارجية 17.4٪ و4.6٪ من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، في سنة 2020، مقابل توقعات ما قبل كوفيد-19 بلغت 11.7٪ و5.8٪ على التوالي. ويؤثر التباطؤ المفاجئ في النشاط الاقتصادي بشدة على الوظائف ودخل الأسرة. حيث تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد المغربي فقد ما يقرب من 432 ألف وظيفة في عام 2020 (مقابل توفير 165 ألف وظيفة في العام السابق). وتشير الاستطلاعات التي أجرتها المفوضية السامية في التخطيط (HCP) والوكالة الوطنية للإحصاء إلى أن حوالي ثلثي العمال اضطروا إلى التوقف عن نشاطهم أثناء الحجر وأن 62 في المائة عانوا من خسارة في الدخل خلال تلك الفترة. من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر والهشاشة في سنة 2021 مما من شأنه ان ينهي التحسن المستمر في المؤشرات الاجتماعية الذي حققه المغرب منذ مطلع القرن.

6. نشرت الحكومة المغربية مجموعة واسعة من التدابير الصحية والاقتصادية لاحتواء انتشار وباء كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاجتماعية والاقتصادية. بين مارس ويونيو 2020، فرضت الحكومة إغلاقا صارما لمدة أربعة أشهر، تم خلاله إغلاق جميع الشركات والمدارس والمساجد والأماكن العامة غير الضرورية. كما أغلق المغرب حدوده (باستثناء نقل البضائع). خلال الصيف، تم تخفيف القيود تدريجيا على المستوى الوطني، على الرغم من أن بعض المناطق فرضت ضوابط على التنقل مع إغلاق جزئي. لمراقبة الوضع الاقتصادي وتصميم وتنسيق إجراءات الطوارئ، في 11 مارس 2020، أنشأت الحكومة المغربية لجنة مراقبة COVID-19، المكونة من عدة وزراء وموظفيهم الفنيين، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي، ومصرفيين ورجال الأعمال. في 16 مارس 2020، أطلقت الحكومة المغربية صندوق مكافحة فيروس كورونا COVID-19 من أجل: (أ) دعم دخل أسر العاملين في القطاع الرسمي والعاملين في القطاع غير الرسمي من خلال عملية تحويل نقدي كبيرة؛ (ب) دفع النفقات الطبية؛ (ج) دعم الانتعاش الاقتصادي. في وقت مبكر، اتخذ المغرب أيضا تدابير لضخ السيولة في الاقتصاد، ودعم المراكز النقدية للشركات، والحفاظ على تدفق الائتمان، لتجنب موجة إفلاس الشركات. في 29 يوليو 2020، كشف الملك محمد السادس عن خطة إنعاش بقيمة 12 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد). خلال خريف 2020، وقع المغرب عقود طلب مسبق للفاحات مع العديد من شركات الأدوية العالمية.

7. نتيجة لاستجابة الحكومة، يمكن تجنب حدوث زيادة كبيرة في معدل الفقر. بينما ارتفع معدل الفقر مبدئيا من 1.7٪ قبل أزمة كوفيد-19 إلى 11.7٪ خلال فترة الحجر في 2020، فقد انخفض منذ ذلك الحين إلى 2.5٪ بعد توفير المساعدات العمومية¹. كما أطلقت الدولة حملة التطعيم في 28 يناير 2021 وتقوم بنشر اللقاح بطريقة شفافة وفعالة للغاية. اعتبارا من 5 ماي 2021، أعطى المغرب 9.5 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 بحيث تلقى 14.1 بالمائة من السكان جرعة واحدة على الأقل و 11.8 بالمائة تم تطعيمهم بالكامل (جرعتان)².

السياق القطاعي

8. يعد المغرب من أكثر البلدان تعرضا للأخطار الجيولوجية و المناخية في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. بين سنتين 2000 و 2021، شهدت البلاد 18 فيضانا كبيرا، كان آخرها في إقليم طنجة في فبراير 2021، عندما توفي 28 شخصا بعد عاصفة مطرية مصحوبة بفيضانات كبيرة³⁴. وفقا للتقييم الاحتمالي لمخاطر الكوارث في المغرب بقيادة البنك الدولي، يبلغ متوسط الخسائر السنوية للبلاد (AAL) من الكوارث الطبيعية أكثر من 800 مليون دولار أمريكي. و بسبب موقعه الجغرافي، والتنوع الكبير في هطول الأمطار، والتضاريس، فإن المغرب معرض بشكل منتظم للفيضانات مع خسائر تقدر بأكثر من 450 مليون دولار أمريكي كل عام⁵. كما يؤدي انتشار العمران إلى تفاقم مخاطر الفيضانات، لا

¹ بناء على المعلومات التي قدمتها الحكومة. المصدر: HCP، 2020.

OurWorldInData.org/coronavirus. 2

04/03/2021. «Le360.ma»، "Drame de Tanger: l'enquête est toujours en cours" 3

www.emdat.be. 4، EM-DAT

5 يمكن الاطلاع على نتائج "تحليل المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب" في: البنك الدولي، 2013. بناء مرونة المغرب: مدخلات لإستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة. واشنطن العاصمة.

سيما في المناطق الساحلية ، حيث يوجد أكثر من 60 في المائة من السكان وأكثر من 90 في المائة من الصناعة.⁶ و يؤثر الجفاف على القطاع الزراعي، مع تأثيره على إنتاج الحبوب الذي يقدر أن يكلف الاقتصاد المغربي ما يقرب من 290 مليون دولار أمريكي سنويا.⁷ تؤثر الزلازل على منطقتين محددتين من البلاد: الشمال⁸ الذي يشهد نموا اقتصاديا قويا، و منطقة أكادير، أحد المراكز السياحية الرئيسية في المغرب. أما الزلازل فتسبب في متوسط خسارة سنوية يزيد عن 90 مليون دولار. و يشكل تسونامي تهديدا كبيرا للسواحل المغرب على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط بمتوسط خسارة سنوية يزيد عن 13 مليون دولار أمريكي سنويا.⁹

9. يتحمل المغرب بالفعل العبء الأكبر من تغير المناخ، الذي سيزيد من تفاقم تأثير الكوارث المرتبطة به. تشير نماذج المناخ العالمي إلى ارتفاع درجات الحرارة من 1 إلى 3.7 درجة مئوية بحلول عام 2060 مع ارتفاع معدل الاحتماس الحراري في المناطق الداخلية من البلاد¹⁰، فضلا عن انخفاض كبير في هطول الأمطار السنوي بنسبة 15 في المائة في المتوسط إلى ما يصل إلى 30 في المائة بمنطقة الصحراء. مما يهدد موارد المياه المحدودة و المتضائلة بالفعل¹¹. ازداد تواتر وشدة الجفاف في العقود الأخيرة و من المتوقع أن يزداد سوءا مع تغير المناخ، على سبيل المثال، أثرت فترات الجفاف الممتدة في جبال الأطلس المتوسط في المغرب، وتحديدًا مستجمعات مياه أم الربيع، على توافر المياه. ومن المتوقع أيضا أن يساهم تغير المناخ في ارتفاع مستوى سطح البحر و العواصف ، مما سيزيد من مخاطر الفيضانات الساحلية و تآكل السواحل. و من المتوقع في غياب أي تدابير تكيفية، أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 40 سم إلى خسائر سنوية تصل إلى 1.256 مليون دولار أمريكي في الدار البيضاء - العاصمة الاقتصادية للبلاد. ومع ذلك، فإن هذا التوقع يخلص إلى أن متوسط الخسائر السنوية المرتبطة بنفس مستوى ارتفاع سطح البحر يمكن تنبئته في 14 مليون دولار أمريكي سنويا¹²، إذا تم اتخاذ تدابير التكيف المناسبة. على المدى الطويل، تتعرض الأراضي المنخفضة على الساحل لخطر خسائر كبيرة في البنية التحتية. بحلول عام 2100 ، من المتوقع أن يخسر خليج طنجة 99.9 في المائة من البنية التحتية للموانئ و 63 في المائة من منطقتي الصناعة إذا ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار 86 سم¹³. أخيرا ، و في سياق تغير المناخ ، من المتوقع حدوث زيادة في تواتر وشدة مخاطر الأحوال الجوية المائية ، ولا سيما الفيضانات. و عموما يمكن لأحداث الكوارث المتعلقة بالمناخ أن تعرقل جهود الحد من الفقر و تهدد التقدم في الرخاء المشترك، ويمكن أن تقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس في العقد الماضي نظرا لأن لها تأثيرات توزيعية ارتدادية حيث يكون التعرض للكوارث و الصدمات المناخية أعلى بالنسبة لأفقر الأسر¹⁴.

10. من المرجح أن يؤدي التوسع الحضري السريع على الساحل المغربي إلى تفاقم التهديدات التي يشكلها تغير المناخ. بحلول عام 2030، من المتوقع أن يكون 42 في المائة من الساحل المغربي معرضا بشكل كبير لخطر الفيضانات والتعرية¹⁵. و في الوقت نفسه، فإن خطر الجفاف الحالي في المناطق الداخلية المغربية يجتذب الناس بشكل متزايد إلى الساحل ، حيث توجد غالبية المدن المتوسطة الحجم التي تشهد معدلات نمو سنوية تزيد عن 2.5 في المائة¹⁶. بالنظر إلى المحددات الرئيسية للضعف الاجتماعي والإيكولوجي في ظل التحضر الساحلي السريع ، تم تصنيف المدن الساحلية المغربية، مثل الرباط و طنجة، على أنها "حساسة للغاية للفيضانات" على الرغم من الثروة النسبية والنمو السكاني

⁶ البنك الدولي. انخفاض الحرارة: مواجهة الوضع المناخي الجديد. واشنطن العاصمة 2014 ، البنك الدولي. تم الاسترجاع من <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20595>

⁷ تستند الحسابات إلى ثلاثة محاصيل فقط. البنك الدولي ، 2013. بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات إستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة. واشنطن العاصمة. ⁸ وقع زلزال الحسيمة عام 2004 بالقرب من ساحل شمال المغرب. بلغت قوته زلزال الانزلاق 6.3 ميغواط. قُتل حوالي 630 شخصا ، وأصيب 926 ، وشرد ما يصل إلى 15000 شخص في منطقة الحسيمة الأوسع.

⁹ البنك الدولي. بناء مرونة المغرب: مدخلات إستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة ، 2013 ، واشنطن العاصمة. ¹⁰ استنادا إلى توقعات مجموعة CMIP 5 ، في إطار سيناريو الانبعاثات العالية (RCP 8.5) المصدر: موجز مخاطر المناخ: المغرب ، 2021: مجموعة البنك الدولي.

¹¹ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، ملف مخاطر تغير المناخ - المغرب ، 2016 . https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2016_USAID_Climatelo.pdf.

¹² Hallegatte, S., Green, C., Nicholls, R.J., & Corfee-Morlot, J. 2013. خسائر الفيضانات المستقبلية في المدن الساحلية الكبرى. تغير مناخ الطبيعة ، 3 (9) ، 806-807.

¹³ أنت قلت. موجز مخاطر المناخ: المغرب ، 2016. <https://www.climatelinks.org/resources/climate-risk-profile-morocco>.

¹⁴ على المستوى العالمي، تشير التقديرات إلى أن آثار الكوارث هي أكثر من ضعف تأثيرها على الفقراء من أي شخص آخر. انظر: Hallegatte, S., Vogt-Schilb, Bangalore؛ روزنبرغ 2017. غير قابل للكسر: بناء مرونة الفقراء في مواجهة الكوارث الطبيعية. تغير المناخ والتنمية. بنك عالمي. <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25335>

¹⁵ GFDRR ، الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث في المغرب. إدارة المخاطر بمكافأة النتائج، 2018. ¹⁶ المملكة المغربية. الاتصالات الوطنية الثالثة للمغرب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 2016.

الحضري الأكثر بظاً نسبياً (مقارنة بالمدن الساحلية في المناطق الوسطى الأخرى¹⁷. والبلدان ذات الدخل المنخفض). و بما أنه من المتوقع أن يبلغ مستوى التحضر في المغرب في المائة بحلول عام 2050 ، فمن المحتمل أن يتركز سكان الحضر في المستقبل في مناطق شديدة التأثر بالفيضانات¹⁸.

11. تشير الفوارق القائمة بين الجنسين في المغرب إلى أن النساء قد يتعرضن بدرجة أكبر للضعف مع قدرة على التأهب والتكيف أكثر محدودة مقارنة بالرجال في حالة الكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ. تعيق عدة حواجز وصول المرأة المغربية إلى المعلومات العامة، ولا سيما بشأن الكوارث والمناخ وأنظمة الإنذار المبكر بالإضافة إلى تدخلات ما بعد الكوارث. وتشمل هذه ارتفاع معدلات الأمية بين النساء ، وخاصة في المناطق القروية (1.60 في المائة مقابل 34.9 في المائة للرجال)¹⁹ ، فضلا عن تقييد الحركة بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية²⁰. قد تحد عوامل إضافية من استعدادهن وقدرتهن على التكيف مع الكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ، مقارنة بالرجال، بما في ذلك: (1) انخفاض مستوى مشاركة الإناث في القوى العاملة (21.5 في المائة مقابل 71 في المائة للرجال)²¹ ؛ (2) ارتفاع معدل البطالة بين النساء (17.7 في المائة مقابل 10.7 في المائة للرجال)²² ؛ (3) فجوة مستمرة في الأجور بين الجنسين²³ (في المستويات الأكاديمية والمهنية المماثلة للرجل، تكسب النساء حوالي 17 في المائة أقل من نظرائهن من الرجال)²⁴؛ بالإضافة إلى (4) قلة الوصول والسيطرة على الأصول (فقط 7٪ من النساء المغربيات لديهن حق الوصول إلى الممتلكات غير المنقولة، وينخفض هذا الرقم إلى 1٪ في المناطق القروية)، مما يحرم المرأة من الأمن المالي والاستقلال الاقتصادي²⁵.

12. البيانات والمعرفة بشأن تأثير الكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ على المساواة بين الجنسين محدودة، مما يجعل من الصعب تصميم وتنفيذ تدخلات إدارة مخاطر الكوارث التي تعالج بشكل مناسب الاحتياجات والاهتمامات المحددة للمرأة. على غرار نظرائه العرب، يعاني المغرب من نقص في البيانات المصنفة حسب الجنس حول التعرض للكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ وقابلية التأثر بها والاستجابة لها، والتي ستكون ضرورية لتحليل التأثير المتباين لهذه الأحداث على الرجال والنساء، وتمكين تحديد سياسات واستثمارات إدارة مخاطر الكوارث المراعية للمنظور الجنساني والتي تعالج بشكل مناسب الاحتياجات والاهتمامات المحددة للنساء والرجال والفتيات والفتيان²⁶. تحدد الإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030²⁷ ذلك كأولوية إستراتيجية رئيسية للمنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يسلط تقرير البنك الدولي حول الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث والقدرة على الصمود²⁸ الضوء على الحاجة إلى تجاوز الأدلة المحكية والمتداولة في الموروث الثقافي وإجراء تقييمات للفجوة بين الجنسين على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلي في إدارة مخاطر الكوارث لسد فجوة المعرفة من خلال تطوير إرشادات وموارد محددة لتصميمها وتنفيذها من خلال الدعم التشغيلي.

13. تكثف حكومة المغرب من جهودها لسد الفجوات المحددة المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. بدعم من البرنامج الأصلي واستنادا إلى عملية استشارية، وافقت الحكومة مؤخرا على إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث (فبراير 2021) وخطة العمل ذات الصلة التي تتضمن، من بين تدابير أخرى ، برنامجا مخصصا للنوع الاجتماعي لتعزيز نهج مستنير وشامل للنوع الاجتماعي من أجل إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود: يعد إدراج التركيز الاستراتيجي على النوع الاجتماعي أمرا مهما للغاية، حيث أنه وفقا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2020 ولمتعقب سياساتها ، فإن دولة فقط تتوفر على سياسة أو ممارسة معمول بها تتضمن على وجه التحديد استراتيجيات لضمان شمولية الفئات المهمشة التي تم تحديدها بواسطة إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث²⁹. يشتمل

¹⁷ Sterzel، T.، Lüdeke، M.K.، Walther، C.، Kok، M. T.، Sietz، D.، Lucas، P. L. تصنيف الضعف الحضري الساحلي في ظل التحضر السريع. بلوس وان ، 15 (1) ، 2020.

¹⁸ الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، شعبة السكان. التحضر في العالم التوقعات: مراجعة 2018 (ST / ESA / SER.A / 420) ، 2019. نيويورك: الأمم المتحدة.

¹⁹ تجربة المغرب في الحد من الفجوة بين الجنسين في التعليم ، موهبا الناجي ، 2018.

²⁰ المغرب - مراعاة الفجوة: تمكين المرأة من أجل مجتمع أكثر انفتاحا وشمولية وازدهارا ، البنك الدولي ، 2015.

²¹ HCP ، 2019.

²² HCP ، الربع الرابع

²³ إطار الشراكة القطرية للمملكة المغربية للفترة المالية 2019 - السنة المالية 24 ، البنك الدولي ، 2019.

²⁴ <https://www.morocccoworldnews.com/2017/03/210662/gender-wage-gap-moroccan-women-make-17-less-men/>

²⁵ بوردات ، ستيفاني ويلمان ، سعيدة كوزي. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / تحليل النوع الاجتماعي في المغرب. من إعداد باتيان جلوبال ، 2018.

²⁶ الأمم المتحدة ، 2014. الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمنظور الجنساني. متاح على:

<https://www.preventionweb.net/publications/view/40425>

²⁷ متاح على https://www.preventionweb.net/files/59464_asdrrreportinsidefinalforweb.pdf

²⁸ الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث والقدرة على الصمود: الأدلة الموجودة. البنك الدولي ، 2021. متاح على:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35202>

²⁹ متاح على <https://wrdd.preventionweb.net/tracker>

برنامج النوع الاجتماعي للحكومة على نشاطين رئيسيين تم تحديد أولوياتهما في إطار خطة العمل الخمسية للاستراتيجية . يركز الأول على تعزيز توعية النساء بمخاطر الكوارث والمناخ ، لسد فجوة المعلومات ، وتحديدًا من خلال: (1) تنفيذ حملات توعية تستهدف النساء، بناء على مستوى التعرض والضعف في المناطق المغطاة و (2) المراقبة والإشراف على حملات التوعية للتأكد من أنها تلبى الاحتياجات والمصالح المحددة للنساء والرجال. يركز النشاط الثاني على سد فجوة البيانات والمعرفة، من خلال فهم أفضل لمستوى التعرض والضعف عبر الجنس والعمر وما إلى ذلك، لضمان دمج الاحتياجات المحددة (بما في ذلك الاحتياجات المتباينة بين الجنسين) للسكان الضعفاء والنساء بشكل فعال في سياسات واستثمارات إدارة الحقوق الرقمية.

السياق المؤسسي

14. على مدى العقد الماضي، وضعت الحكومة المغربية إطارا قويا متعدد القطاعات لسياسة إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، قطعت الحكومة المغربية خطوات كبيرة في فهم ومعالجة المخاطر الحرجة من خلال دراسات تقييم المخاطر الحديثة، وتطوير السياسات التنظيمية اللازمة لإدارة مخاطر الكوارث، وتحسين تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الوزارات في الكوارث المتعلقة بالخطر الطبيعي والحد من المخاطر والاستجابة والتعافي. وبدعم من البرنامج الأصلي، حسنت الحكومة نهجها لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ مع التركيز على تعزيز الحد من المخاطر والتأهب لها مسبقا، لاستكمال أنشطة التعافي اللاحقة. وتحققا لهذه الغاية، يعمل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية كممول مهم للاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية على المستوى المحلي للحد من مخاطر الكوارث. فيما يتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ ، فإن الآليات والمؤسسات ذات الصلة راسخة ومنسقة بشكل مركزي من خلال المركز الوطني للرصد والتنسيق و المديرية العامة للحماية المدنية ، وكلاهما تابع لوزارة الداخلية. في سنة 2020 ، أنشأت وزارة الداخلية (MoI) مديرية مخصصة لإدارة مخاطر الكوارث (مديرية إدارة مخاطر الكوارث) ، وهي مكلفة بتنسيق نهج الحكومة العام لإدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. هيكلها التنظيمي، الذي تمت الموافقة عليه في غشت 2020، ينظم المديرية على أساس خمسة أقسام و 16 وحدة. أخيرا، في فبراير 2021، اعتمدت الحكومة أول إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث (2020-2030)، والتي تم إعدادها بدعم من البرنامج الأصلي. وتتمحور الإستراتيجية حول خمسة محاور إستراتيجية³⁰ و 18 برنامجا وتمثل معلما رئيسيا في تعزيز الإطار المؤسسي المغربي لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ ، وتوضح التزام الحكومة على المدى المتوسط والطويل بأجندة المرونة والسمود.

15. بدأت الحكومة المغربية أيضا في تطوير آلية فعالة لتمويل مخاطر الكوارث من خلال اعتماد القانون رقم 110-14 في عام 2016 لإدخال نظام تأمين ضد مخاطر الكوارث. يهدف القانون، المدعوم من قبل البرنامج الأصلي من خلال المؤشر ، إلى تحسين المرونة المالية للأسر والشركات المغربية ضد الكوارث الطبيعية والبشرية. يضع نظاما مزدوجا يضمن التغطية للأسر المؤمن عليها والشركات من خلال أقساط إضافية تتلقاها وتديرها شركات التأمين الخاصة ، ويوفر التعويض الأساسي للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC). يعمل صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية منذ يناير 2020 و يقدم تعويضا ماليا جزئيا، بما في ذلك للفئات الأشد فقرا وضعفا، في حالة الإصابة الجسدية أو فقدان الإقامة الرئيسية. بالنظر إلى الشدة المحتملة للخسائر المرتبطة بالكوارث التي يواجهها صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية ، سيتم دعم تمويلها بمجموعة من الأدوات المالية وفقا لإستراتيجيتها المالية، والتي تم دعمها من خلال المساعدة الفنية من البنك الدولي. على سبيل المثال، كان صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية يتلقى إيرادات منتظمة من ضريبة شبه ضريبية (حوالي 22 مليون دولار أمريكي سنويا) ، وقد اشتركت بنجاح في تغطية قياسي للمخاطر الزلزالية خلال الفترة 2020-2023 ، وتستعد للاشتراك في خطة مماثلة لخطر الفيضانات. بالإضافة إلى ذلك ، تقوم الحكومة المغربية حاليا بمراجعة إمكانية إصدار سندات الكوارث كأداة إضافية لتحويل المخاطر ، وفي سنة 2019 ، وافق البنك الدولي على قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث مع خيار السحب المؤجل للكوارث (Cat DDO، P168580) ، والذي زود الحكومة بخطة ائتمان طارئ ودعم برنامج سياسة لتعزيز الحكامة والإطار المالي والتشغيلي لصندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية بالإضافة إلى الإطار المؤسسي للحكومة لإدارة مخاطر الكوارث. في أبريل 2020 ، تمت إعادة هيكلة قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث مع خيار السحب المؤجل للكوارث لتغطية مخاطر الأوبئة ، ثم تم صرفه بالكامل لاحقا لدعم استجابة الحكومة لأزمة كوفيد-19.

³⁰ تعزيز الحكومات؛ تشجيع البحث العلمي والتعاون الدولي وبناء القدرات ؛ تحسين فهم وتقييم المخاطر الطبيعية ؛ منع المخاطر الطبيعية وتطوير المرونة ؛ والاستعداد للكوارث الطبيعية من أجل التعافي السريع وإعادة الإعمار بشكل أفضل.

البرنامج الحكومي

16. برنامج الحكومة. يجمع برنامج إدارة مخاطر الكوارث وبرنامج الصدوم المدعوم من البرنامج الأصلي البالغة قيمته 200 مليون دولار أمريكي ("برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصدوم" - P144539) بين عناصر الإصلاح المؤسسي واستثمارات الحد من مخاطر الكوارث والتأمين ضد مخاطر الكوارث. تهدف مجالات نتائجه الثلاثة إلى: (1) تحسين إطار وقدرة إدارة مخاطر الكوارث المؤسسية في المغرب؛ (2) توسيع نطاق استثمارات الحد من مخاطر الكوارث من خلال التدابير الهيكلية وغير الهيكلية والتأكد من أن هذه الاستثمارات يتم اختيارها بشفافية واستراتيجية وكونها فعالة من حيث التكلفة؛ و (3) حماية الفئات الضعيفة من السكان والأصول الاقتصادية من خلال إنشاء تأمين ضد مخاطر الكوارث وشبكة أمان مالي للفئات الأكثر ضعفا الذين غالبا ما يكونون غير مؤمن عليهم.

أداء برنامج الأصلي

17. البرنامج الأصلي: سيدعم التمويل الإضافي المقترح برنامج إدارة مخاطر الكوارث (P14539) الجاري تنفيذه. الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) الأصلي يروم تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج و يدعم جميع مجالات النتائج الثلاثة للبرنامج الحكومي. تركز أنشطة البرنامج في إطار البرنامج الفرعي الأول (تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات) على تعزيز الهيكل المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث من خلال إنشاء هيكل إدارة محسنة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، وضمان عملية شفافة ومركزة على النتائج لتخصيص موارد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من أجل تمويل المشاريع الفرعية المؤهلة للحد من مخاطر الكوارث، وتنفيذ بناء القدرات، وتطوير إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث. تدعم أنشطة البرنامج في إطار البرنامج الفرعي الثاني (توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث) استثمارات الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية والمتعلقة بالمناخ التي تمول بشكل مشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بالشراكة مع الوزارات ذات الصلة، والحكومات المحلية، والوكالات العمومية أو الشركات المملوكة للدولة. تدعم أنشطة البرنامج في إطار البرنامج الفرعي الثالث (تحسين تمويل وتأمين مخاطر الكوارث) تصميم وتنفيذ برنامج تأمين وطني ضد الأحداث الكارثية لأصحاب المنازل والشركات، وإنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية، وهو برنامج وطني لصندوق التضامن لتعويض الأسر غير المؤمنة والمتضررة من أحداث كارثية. تاريخ الإغلاق الحالي للبرنامج مقابل النتائج هو 31 دجنبر 2021.

18. تقدم تنفيذ البرنامج الأصلي مرض وحقق النتائج الملموسة. تم تصنيف "التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للبرنامج و"التقدم العام في التنفيذ" على أنه مرض (S) منذ بدء سريان القرض. جميع تقييمات المشروع الأخرى مرضية (S). حيث شهدت خطة عمل البرنامج تقدما مرضيا حتى الآن؛ من إجراءاتها العشرة، تم الانتهاء من سبع، وهناك إجراءات قيد التنفيذ حاليا، وتم تأجيل إجراء سنوي واحد مؤقتا بسبب سياق كوفيد-19.³¹ لا توجد عمليات تدقيق متأخرة.

19. اعتبارا من مارس 2021، تم صرف 195 مليون دولار أمريكي (97.5% من مبلغ القرض)، بما في ذلك 25% مقدما. حتى الآن، تم استيفاء جميع النتائج المرتبطة بالصرف (DLRs)، باستثناء المؤشر رقم 5. تشمل النتائج الرئيسية حسب البرنامج الفرعي ما يلي:

أ. البرنامج الفرعي 1 ("تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات"): يستلزم هذا البرنامج الفرعي إعادة تصميم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من أداة للاستجابة للطوارئ إلى صندوق وطني للقدرة على الصدوم يمول بشكل مشترك استثمارات في الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ والتأهب لها على المستوى المحلي من خلال دعوة سنوية لتقديم العروض و من خلال تخصيصات مباشرة؛ إنشاء موقع تفاعلي على الويب لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية³²؛ واعتماد إستراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث من قبل مجلس الحكومة و إعداد خطة العمل المرتبطة بها. و يعتبر هذا الأخير خطوة مهمة في زيادة تعزيز الإطار المؤسسي المغربي لإدارة الكوارث و المخاطر المتعلقة بالمناخ. تم تحقيق آخر DLR نتيجة مرتبطة بالصرف من المؤشر المرتبط بالصرف 1 للبرنامج الفرعي، في انتظار التحقق المستقل.

³¹ الإجراء المتأخر هو إعداد وتنفيذ خطة بناء القدرات السنوية (تم تحقيقه جزئيا حيث تم إجراء بعض التدريب عبر الإنترنت في بداية عام 2021). لا يزال هناك إجراءان جاريان (تفعيل نظام الرصد والتقييم من خلال ارتباطه بموقع FLCN على الويب، وتطوير نموذج مخاطر احتمالية).
³² www.gestionrisques.ma

ب. البرنامج الفرعي 2 ("توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث"): من خلال هذا البرنامج الفرعي، استفاد صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من 181 مشروعاً للحد من الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ (الهيكلية وغير الهيكلية) لحجم استثمار إجمالي قدره 2.69 مليار درهم مغربي (304 مليون دولار أمريكي) ومساهمة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في التمويل المشترك بقيمة 979 مليون درهم (111 مليون دولار أمريكي).³³ تم إجراء خمسة برامج شراكة حتى الآن.³⁴ جميع المؤشرات المرتبطة بالبرامج الفرعية، باستثناء المؤشر 5، تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها النهائية بحلول تاريخ الإغلاق الحالي للبرنامج.³⁵ مهمة التحقق الأولى للمؤشر المرتبط بالبرامج الفرعية 5 جارية حالياً ويجب أن تكتمل بحلول مايو 2021. وفقاً للتوقعات التي أجرتها مديرية إدارة مخاطر الكوارث، من المتوقع أن يصل المؤشر المرتبط بالبرامج الفرعية إلى 37 بالمائة من هدفه النهائي بحلول تاريخ الإغلاق الحالي للبرنامج، و 100 بالمائة في نهاية السنة التقييمية 2022.³⁶ تشير النتائج الأولية للتحقق الفني الجاري، الذي تم إجراؤه بالتوازي مع مهمة التحقق، إلى أن الاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية المكتملة بالفعل قد حققت أهدافها للحد من المخاطر.

ت. البرنامج الفرعي 3 ("تحسين التمويل و التأمين ضد مخاطر الكوارث"): تشمل النتائج الرئيسية اعتماد نظام تأمين ضد مخاطر الكوارث (القانون 110-14) الذي يضع نظاماً مزدوجاً (1) يضمن التغطية للأسر المؤمن عليها والشركات من خلال قسط إضافي تم تلقيه وإدارته من خلال شركات التأمين الخاصة (تم تأمين ما لا يقل عن 8.9 مليون شخص في عام 2020)، و (2) توفير التعويض الأساسي للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال إنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية. من خلال شبه ضريبية تم إنشاؤها حديثاً، يتلقى صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية ما لا يقل عن 200 مليون درهم مغربي (22 مليون دولار أمريكي) كمخصصات سنوية منذ عام 2020 من خلال إيرادات هذه الضريبة. تم تحقيق جميع مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات المرتبطة بالبرامج الفرعية بهذا البرنامج الفرعي والتحقق منها.

ب. الأساس المنطقي للتمويل الإضافي

20. التمويل الإضافي المقترح البالغ 100 مليون دولار أمريكي، إلى جانب إعادة الهيكلة، سيمدد البرنامج لمدة 24 شهراً ويهدف إلى توسيع نطاق التأثير الإنمائي للعمليات على أرض الواقع. وبشكل أكثر تحديداً، سيستمر الصندوق ويزيد تأثير استثمارات الحد من مخاطر الكوارث والمتعلقة بالمناخ التي تشترك في تمويلها شبكة بلدان المنطقة الحرة عن طريق تمديد نطاق ومدة البرنامج الفرعي الثاني للبرنامج مقابل النتائج (المؤشرات المرتبطة بالبرامج الفرعية 2-6). ونتيجة لذلك، يمكن تحسين النتائج المتوقعة للعمليات بشكل كبير من حيث: (1) حجم تمويل المشاريع الفرعية المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ؛ (2) بناء القدرات الإضافي المقدم لمنفذي المشاريع الفرعية؛ (3) تعزيز نفوذ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للتمويل المشترك من الشركاء؛ (4) الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين. وسيعمل التمويل الإضافي أيضاً على توسيع البرنامج الفرعي الأول (DLI1) عن طريق إضافة النتائج المتعلقة بالتعزيز المؤسسي للشبكة مديرية إدارة مخاطر الكوارث، وفتح تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للجمعيات كمستفيدين مؤهلين جدد، وإعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إضافة مؤشر جديد للبرامج الفرعية (DLI9) إلى البرنامج الفرعي 1 لتعزيز مراقبة وتقييم المشاريع الفرعية الهيكلية المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، والتي بدورها ستعزز وتيرة تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر في إطار البرنامج الفرعي 2. والصمود في مواجهة تغير المناخ، سيساهم التمويل الإضافي في التعافي الشامل للمغرب في سياق أزمة فيروس كورونا.

³³ تم إرسال البيانات بواسطة DGRN اعتباراً من 20 أبريل 2021.

³⁴ في 2015 و 2016/2017 و 2018 و 2019 و 2020.

³⁵ حقق المؤشر 2، المؤشر 3، المؤشر 4، الرقم 6، أهداف النتائج السنوية (السنوات 2016 و 2017 و 2018 و 2019)؛ كل واحد منهم لديه النتيجة المرتبطة بالبرامج الفرعية واحد رابع لعام 2020، والذي من المتوقع أن يتم التحقق منه في الأشهر المقبلة.

³⁶ يرجع التأخير في تحقيق الهدف النهائي 5 للمؤشر المرتبط بالبرامج الفرعية إلى العوامل التالية: (1) التأخير في تحرير المخصصات المالية لشركاء التمويل المشترك التابع لاتحاد بلدان المنطقة الحرة. (2) تأخيرات في المشتريات لبعض المشاريع الفرعية؛ و (3) التأخيرات في التنفيذ ذات الصلة بفيروس كورونا. يرجى الاطلاع على قسم "التغييرات على المؤشرات المرتبطة بالبرامج الفرعية" وملحق التقييم الفني لمزيد من المعلومات.

21. على الرغم من أنه لن يتم تمديد البرنامج الفرعي 3 حيث تم تحقيق جميع النتائج ذات الصلة بشأن تمويل مخاطر الكوارث وأجندة التأمين، سيواصل البنك تقديم دعم التنفيذ وسيستمر دعم الأجنحة من خلال المساعدة الفنية للبنك الدولي. تم تحقيق النتائج المتوقعة في إطار هذا البرنامج الفرعي، وهي تنفيذ برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث للمؤمن عليهم وإنشاء صندوق التضامن العام لمكافحة الأحداث الكارثية لغير المؤمن عليهم. سيواصل البنك الدولي تقديم الدعم المنتظم لتنفيذ هذه الأجنحة المهمة، بما في ذلك تعزيز الروابط مع أنشطة إدارة مخاطر الكوارث. و سيواصل البنك الدولي أيضا تقديم المساعدة الفنية إلى وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري (MEFRA) بشأن نمذجة مخاطر (الفيضانات والمناخ على نطاق أوسع)، وإنشاء منتجات جديدة لتحويل المخاطر القائمة على الأسواق المالية (مثل سند الكوارث Cat Bond)، والهيكل التشغيلي والإداري لصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية في إطار برنامج الهدف الإنمائي للبرنامج المغربي وكذلك أعمال تصميم استراتيجية DRF السيادية (ASA P163780).

22. نظرا لأن الهدف الإنمائي للبرنامج الحالي لا يزال مناسباً وسيتم توسيع نطاق المكونات الرئيسية للبرنامج، يظل التمويل الإضافي هو الطريقة المفضلة. تم النظر في البديل المتمثل في إعداد عملية جديدة ولكن تم رفضه للأسباب التالية: (1) سيتم سحب التمويل الإضافي المقترح على نفس ترتيبات التنفيذ وهياكل القيادة المدعومة في إطار البرنامج الأصلي؛ (2) سيسمح بدعم البنك الدولي المستمر لاستثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ وفق نفس الأساليب التشغيلية للبرنامج الأصلي؛ (3) سوف تتم المحافظة على حدود البرنامج الحالية وإطار إنفاق البرنامج؛ (3) يمكن التفكير في عملية جديدة قائمة بذاتها تدعم تفعيل الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، سيساعد التمويل الإضافي المقترح في الحفاظ على تنفيذ برنامج الحكومة لإدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود بينما يمهد الطريق لشراكة أطول مع البنك في جدول الأعمال المهم هذا، بما في ذلك الدعم المحتمل لتفعيل إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث الجديدة.

ت. التوافق مع أهداف إطار الشراكة القطرية

23. يتماشى التمويل الإضافي المقترح مع إطار الشراكة الإستراتيجية للمملكة المغربية للسنة المالية 2019-2024 (تقرير رقم MA-131039) الذي تمت مناقشته من قبل مجلس المديرين التنفيذيين في 19 فبراير 2019. ويركز هدف إطار الشراكة الإستراتيجية رقم 10 على تعزيز التكيف مع تغير المناخ والقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية. من خلال التمويل الإضافي المقترح، سيواصل البنك دعم الحكومة المغربية في بناء قدرتها المؤسسية والمادية لإدارة ومنع مخاطر المناخ والكوارث. سيعمل التمويل الإضافي المقترح على تحسين قدرة المغرب على الصمود من خلال توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث (البرنامج الفرعي الثاني) وتقديم المزيد من الدعم لحكومة المغرب في تعزيز إطارها المؤسسي لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ (البرنامج الفرعي الأول). سيساهم التمويل الإضافي أيضا في الموضوع الشامل لإطار الشراكة الإستراتيجية "النوع الاجتماعي، وتمكين النساء والفتيات من أجل الرخاء المشترك" ، بالإضافة إلى الإستراتيجية الإقليمية للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ترى حكومة المغرب أن تعزيز المستمر لأجندة إدارة مخاطر الكوارث الخاصة بها عنصر مهم لإعادة البناء. بشكل أفضل أثناء التعافي من جائحة كوفيد-19 (انظر أيضا الملحق 6)، أخيرا، سيساهم التمويل الإضافي في التركيز على هدفي البنك الدولي المزدوجين للحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك من خلال التركيز على استثمارات الحد من مخاطر الكوارث التي تفيد السكان الفقراء والضعفاء بشكل كبير.

III-التغييرات المقترحة

24. التمويل الإضافي المقترح الذي يبلغ حجم تمويله 100 مليون دولار أمريكي سوف يمدد ويوسع البرنامجين الفرعيين الأول والثاني للبرنامج الأصلي ويكون له تاريخ إغلاق في 31 دجنبر 2023. وتشمل التغييرات المقترحة على البرنامج الرئيسي للنتائج: (1) مراجعة إطار النتائج، أي: أ) توسيع المؤشرات المرتبطة بالصراف 1-6، ب) توسيع نطاق أول مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج (مثل المؤشر 1)، و ج) إدخال مؤشر جديد للصراف 9؛ و 2) تحديث خطة عمل البرنامج بناء على نتائج تقييمات البرنامج المحدثة (النظام الفني والائتماني والأنظمة البيئية والاجتماعية). إعادة الهيكلة الموازية هي: (1) تمديد تاريخ إقفال البرنامج الرئيسي من 31 دجنبر 2021 إلى 31 دجنبر 2023 لتتماشى مع التمويل الإضافي المقترح؛ (2) مراجعة مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج الثاني؛ و (3) إعادة تخصيص الأموال غير المصروفة في إطار

المؤشر الخامس للصرف إلى المؤشرات المرتبطة بالصرف اللاحقة لنفس المؤشر. تظل حدود البرنامج وإطار إنفاق البرنامج والترتيبات المؤسسية دون تغيير. تم تخصيص حدود البرنامج والتمويل في الجدولين 1 و 2 أدناه.

أ. حدود البرنامج

25. ستبقى حدود البرنامج الحكومي و البرنامج مقابل النتائج دون تغيير. سيستمر برنامج الحكومة في التركيز على ثلاثة مجالات للنتائج، وكلها مدعومة من قبل البرنامج الأصلي. سيوسع التمويل الإضافي المقترح ويزيد من نطاق البرنامج الفرعيين المتعلقين بالإصلاح المؤسسي وبناء القدرات، بالإضافة إلى الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث و المناخ. لن يتم توسيع البرنامج الفرعي الثالث للعملية الأصلية بشأن تمويل مخاطر الكوارث والتأمين من خلال النتائج الجديدة، ولكنه سيستمر في الاستفادة من دعم التنفيذ المنتظم للمساعدة في ضمان تنفيذ الإصلاحات المدعومة بشكل فعال.

الجدول 1: حدود البرنامج

البرنامج الحكومي	البرنامج مقابل النتائج الأصلي	التمويل الإضافي
البرنامج الفرعي	الاستثناءات	المنطقة، ملاحظة الاستثناءات
1. تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات	لا استثناءات	نفس البرنامج مقابل النتائج الأصلي
2. توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث	أنشطة إعادة الإعمار بعد وقوع الكارثة التي تمويلها الجهة. الأنشطة التي لها تأثير سلبي كبير على البيئة و / أو الأشخاص المتضررين والعقود عالية القيمة، على النحو المحدد في سياسة البنك وتوجيهاته على تمويل البرنامج مقابل النتائج الأصلي PForR.	نفس البرنامج مقابل النتائج الأصلي PForR
3. تحسين التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث	لا استثناءات	نفس البرنامج مقابل النتائج الأصلي

ب. التغييرات في الهدف الإنمائي للبرنامج PDO و سلسلة النتائج

26. سيظل الهدف الإنمائي للبرنامج دون تغيير حيث يظل مناسباً. سيتم الاحتفاظ بمنطقة البرنامج الأصلية³⁷ المذكورة في الهدف الإنمائي للبرنامج في التمويل الإضافي حيث يظل النطاق الجغرافي الحالي دون تغيير.

27. التغييرات في إطار النتائج. تظل مؤشرات الهدف الإنمائي للبرنامج 1 و 3 و 4 مناسبة وسيتم الاحتفاظ بها³⁸. سيتم توسيع مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج الأول وتوسيع نطاقه، بما يتماشى مع التغييرات التي تم إجراؤها على المؤشر، و سيتم تغيير مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج الثاني كجزء من إعادة الهيكلة الموازية لتسهيل حساب عدد المستفيدين من المشاريع الفرعية الهيكلية مقارنة بالمستفيدين من المشاريع الفرعية غير الهيكلية، الأمر الذي سيساعد بشكل أفضل في التقاط التأثير الواقع على أرض الواقع لاستثمارات الحد من مخاطر الكوارث التي يدعمها البرنامج. سيتم تنقيحه من "العدد التراكمي للمستفيدين من المشاريع الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر (% من النساء)" إلى "1) العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر الهيكلية (% من النساء)، و 2) العدد التراكمي للمشاريع الفرعية المباشرة و المستفيدين غير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر غير الهيكلية (% من النساء)". سيستمر التمويل الإضافي في استهداف نفس المستفيدين على غرار البرنامج الأصلي.

ت. تمويل البرنامج وإطار إنفاق البرنامج

28. سيتألف التمويل الإضافي المقترح من تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي، على أن تكمله مساهمة نقدية حكومية قدرها 30 مليون دولار أمريكي. و بالتالي سيزيد حجم البرنامج الإجمالي من 256 مليون دولار أمريكي إلى 386 مليون دولار أمريكي. على الرغم من أن التمويل المقابل معتدل نسبياً، إلا أنه لا يزيد من مخاطر نقص نسبة تملك الحكومة للبرنامج أو من استدامة البرنامج للأسباب التالية: 1) التزام الحكومة القوي بأجندة إدارة مخاطر الكوارث الشاملة والقدرة على الصمود، كما يتضح من الاعتماد الأخير للاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث (عشرة أعوام؛ ب) الحدود الضيقة لبرنامج الحكومة؛ و 3) الحيز المالي المحدود للمغرب في ضوء أزمة فيروس كورونا.

³⁷ منطقة البرنامج في البرنامج الأصلي تشمل المناطق الجغرافية التالية: جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، الجهة الشرقية، فاس - مكناس، الرباط - سلا - القنيطرة، بني ملال - خنيفرة، الدار البيضاء - سطات، مراكش - أسفي، درعة - تافيلالت، سوس - ماسة ومحافظات كلميم وطانطان وسيدي إفني.

³⁸ مؤشر الهدف الإنمائي PDO 1: تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل حكمة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث. مؤشر الهدف الإنمائي PDO 3: الحد الأدنى لعدد الأشخاص المؤمن عليهم في منطقة البرنامج للإصابة الجسدية ضد الأحداث الكارثية. مؤشر الهدف الإنمائي PDO 4: إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم.

الجدول 2: تمويل البرنامج (بملايين الدولارات الأمريكية)

المجموع	برنامج التمويل الإضافي	البرنامج الأصلي	مصدر التمويل
\$ 86	\$ 30	\$ 56	المقترض / المستلم
\$ 300	\$ 100	\$ 200	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية
\$ 386	\$ 130	\$ 256	المجموع

29. سيحافظ التمويل الإضافي على نفس إطار إنفاق البرنامج الأصلي. بالنسبة للبرنامجين الفرعيين 1 و 2، تشمل نفقات البرنامج المدفوعات التي ينفذها أصحاب المشاريع الفرعية من أجل تنفيذ استثمارات الحد من الكوارث و المخاطر المتعلقة بالمناخ بدعم من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية³⁹. بالنسبة للبرنامج الفرعي 3، تشمل نفقات البرنامج الموارد المالية التي تم حشدتها لإنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية، بما في ذلك المساهمة الأولية للحكومة (500000 دولار أمريكي) والإيرادات المتولدة من خلال ضريبة شبه مالية مخصصة للسنوات التقويمية 2020 و 2021 و 2022 و 2023.⁴⁰

30. تم إجراء تسوية مالية مؤقتة، بما في ذلك تحديد النفقات حتى الآن والتوقعات التفصيلية على أساس تحليل توقعات نفقات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للبرنامجين الفرعيين 1 و 2 وكذلك إسقاطات إيرادات الضرائب شبه المالية للبرنامج الفرعي 3 (انظر الجدول 4 و تقييم النظم الائتمانية في الملحق 3 لمزيد من التفاصيل). و توضح أن المستوى الحالي للنفقات (93 مليون دولار أمريكي) متأخر عن المدفوعات المرتبطة بالنتائج (145 مليون دولار أمريكي بدون السلفة بنسبة 25 في المائة) بنحو 52 مليون دولار أمريكي. من الآن فصاعداً، من المتوقع أن ترتفع نفقات البرنامج بشكل كبير خلال الفترة المتبقية من البرنامج حيث من المتوقع أن تشهد الأعمال المتراكمة الحالية للاستثمارات المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (أكثر من 150 مشروعاً فرعياً قيد التنفيذ من خمسة طلبات للعروض) معدلات تقدم قوية.

³⁹ يتألف إطار الإنفاق البرنامجي الأصلي للعملية الأصلي للبرنامجين الفرعيين الأول والثاني من الأموال المخصصة لحساب التخصيص الخاص CAS - صندوق مكافحة الكوارث من الكوارث الطبيعية وما يقابلها من تمويل مشترك تم حشده. استناداً إلى توجيهات سياسة العمليات والخدمات القطرية OPCS من عام 2018، تم تكييف إطار الإنفاق البرنامجي لتغطية المدفوعات المنفذة بدلاً من المخصصات الأولية.

الجدول 3: إطار إنفاق البرنامج - التسوية المالية المؤقتة والتوقعات المالية (مليون دولار أمريكي)⁴¹

نققات البرنامج	إلى تاريخ (مارس 2021)	2021	2022	2023	المجموع
البرنامج الفرعي 1	0.7	3	3	3	9.7
البرنامج الفرعي 2	71.3	91	58	54	274.3
البرنامج الفرعي 3	21	26	27	28	102
المجموع	93	120	88	85	386

ث. المؤشرات المرتبطة بالصرف المراجعة (DLIs)

31. سيعمل التمويل الإضافي على توسيع نطاق المؤشرات المرتبطة بالصرف في البرنامجين الفرعيين 1 و 2. وسينعكس هذا النطاق في تحسين مدة ونتائج المؤشرات المرتبطة بالصرف 1-6. ستتم إضافة مؤشر 9 DLI جديد، لتعزيز مراقبة وتقييم استثمارات الحد من الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ التي يدعمها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

32. المؤشر المرتبط بالصرف 1 ، "أعيد تصميم التوجه الاستراتيجي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وهيكله الإداري مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث" ، من حيث الحجم والمدة مع الاحتفاظ بصياغته الحالية حيث تظل ملائمة. في إطار البرنامج الأصلي ، يعتبر المؤشر المرتبط بالصرف هذا قد تحقق و هو قيد التدقيق المستقل. تم تحقيق الجزء المتبقي من النتيجة المرتبطة بالصرف المتعلق باعتماد استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث في دجنبر 2020 وسيتم التحقق منه في الأشهر القادمة. في إطار البرنامج ، أصبح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ممولا مهما لاستثمارات الصمود في المغرب. وقد تم التأكيد على هذا الدور في الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا (التي اعتمدها الحكومة في خضم جائحة كوفيد-19) والتي تركز بشكل كبير على تعزيز الاستثمار العام ، بما في ذلك من خلال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، للحد من المخاطر. كما أعربت الحكومة عن أن أحد أهداف صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية هو تعزيز ثقافة إدارة المخاطر في الدولة من خلال تمكين الجهات الفاعلة والجمعيات في القطاع العام (انظر أدناه) لتعميم إدارة مخاطر الكوارث والمرونة في السياسات والاستثمارات. استنادا إلى الدروس المستفادة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، وعملية طلبات العروض السنوية ، والتطورات الأخيرة للإطار المؤسسي المغربي لإدارة الكوارث و المخاطر المتعلقة بالمناخ مع إنشاء مديرية إدارة مخاطر الكوارث، سيتم توسيع المؤشر المرتبط بالصرف ليشمل النتائج المرتبطة بالصرف الإضافية التالية:

أ. الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث ساري المفعول⁴² ، من خلال تعيين موظفيها في مناصب المسؤولية (1 مدير ، 5 رؤساء الأقسام و 16 رؤساء الوحدات) و من خلال التعيين الرسمي لمديريها و / أو تعيين رؤساء الأقسام و / أو المديرين المؤقتين. ستعزز هذه النتيجة بشكل مباشر قدرة المغرب المؤسسية على إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ وتساعد في ضمان أن تتمكن مديرية إدارة مخاطر الكوارث من الاضطلاع بولايتها بفعالية لقيادة وتنسيق جهود الحكومة في إدارة مخاطر الكوارث. كما أنه يمثل خطوة مهمة نحو التنفيذ الفعال للإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث.

ب. تم تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات. تتماشى هذه النتيجة الجديدة تماما مع البرنامج 10 من الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث بشأن إشراك جميع أصحاب المصلحة وتعبئتهم وتشجيع عقد الشراكات بين القطاعين العام والمدني. من خلال فتح تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للجمعيات ، يهدف الصندوق إلى دعم تنفيذ حملات التوعية بمخاطر الكوارث والمناخ التي يمكن أن تنفذها الجمعيات بشكل فعال. يمكن أن يساعد فتح تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للجمعيات أيضا في تطوير المهارات اللازمة على المستوى المحلي ، لا سيما للاستجابة لحالات الطوارئ أو مساعدة الإسعافات الأولية عند حدوث كوارث طبيعية. ستساهم حملات التوعية بمخاطر الكوارث على وجه التحديد في سد الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى معلومات المخاطر في إدارة مخاطر الكوارث من خلال تغطية المخاطر والاحتياجات المحددة للنساء في حالة وقوع الكوارث الطبيعية ، في انسجام تام مع البرنامج 7 "النهج الجنساني لإدارة مخاطر الكوارث" من الإستراتيجية الوطنية لإدارة الحقوق الرقمية ، والتي

41 تم إجراء الإسقاطات من قبل البنك الدولي ، بناء على تقارير تقدم التنفيذ نصف السنوية التي أعدها منفذو المشاريع الفرعية.
42 تم إنشاء مديرية إدارة مخاطر الكوارث DGRN التي تم إنشاؤها حديثا ، تحت إشراف الكاتب العام لوزارة الداخلية ، من خلال المرسوم الوزاري رقم 2111-20 ، بتاريخ 29 يوليوز 2020 ونشر في BO 6912 ، بتاريخ 27 غشت 2020.

يتم دعمها بشكل مباشر من خلال النتيجة المرتبطة بالصرف 1.8 (انظر أدناه). كجزء من خطة عمل البرنامج (PAP) ، سيتم تطوير دليل فني لدعم الجمعيات في تصميم وتنفيذ حملات التوعية، مع التركيز بشكل خاص على معالجة العوائق المتعلقة بالنوع الاجتماعي للوصول إلى معلومات المخاطر (على سبيل المثال ، الأمية ، تقييد التنقل) ، لا سيما في المناطق القروية ، على سبيل المثال من خلال استخدام مجموعة واسعة من وسائل الإعلام (مثل الإذاعة والتلفزيون) واللغات المناسبة وكذلك إشراك النساء والمجموعات النسائية كميسرات في الحملات. لذلك ، فإن النتيجة المرتبطة بالصرف تدعم بشكل مباشر تفعيل مشاركة المواطنين المعززة والنهج الشامل للنوع في إدارة مخاطر الكوارث.

ت. تم إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث. يتم تضمين هذا الإجراء حالياً في البرنامج 7 "نهج النوع الاجتماعي لإدارة مخاطر الكوارث" من الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث.⁴³ تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية⁴⁴ ، سيضع هذا المركز خطة عمل لتحسين وعي النساء بمخاطر الكوارث بشكل فعال ، وبالتالي المساهمة في تقليص الفجوة المحددة بين الجنسين جراء وصول المرأة المحدود إلى معلومات المخاطر. سيتم وضع خطة العمل بالتنسيق مع الجمعيات النسائية و / أو مجموعات المجتمع المدني. وسيحدد التدخلات الملموسة لزيادة وعي النساء بمخاطر الكوارث، بما في ذلك على سبيل المثال حملات التوعية بالمخاطر مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى النساء الموجودات في المناطق ذات الأولوية التي تتميز بأحداث الكوارث المتكررة (انظر النتيجة المرتبطة بالصرف أعلاه). من خلال زيادة وعي المرأة المستفيدة بمخاطر الكوارث الحالية ، ستكون قادرة على تصميم وتنفيذ تدابير التخفيف ذات الصلة وبالتالي الحد من تعرضها للكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ. علاوة على ذلك، يمكن للتدابير المتخذة في إطار خطة العمل أن توجه أنشطة بناء القدرات في إطار المؤشر رقم 6 ، وتحديدًا لتعزيز قدرة منفذي المشاريع الفرعية التابعة للصندوق على تعزيز الوعي بالمخاطر بين المستفيدين. من المتوقع أن تتضمن خطة العمل خطة رصد مناسبة (مثل الدراسات الاستقصائية للإبلاغ عن زيادة وعي المرأة بمخاطر الكوارث بعد المشاركة في حملات التوعية بالمخاطر ، وعدد المجموعات النسائية المشاركة في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث ، وما إلى ذلك) لضمان تنفيذ الإجراءات و لقياس زيادة وعي النساء بمخاطر الكوارث بالإضافة إلى زيادة مشاركة النساء في أنشطة إدارتها.

33. تظل النتائج المرتبطة بالصرف الجديدة الخاصة بالمؤشر DLII ضمن حدود البرنامج الحالية للبرنامج الأصلي. وجزء من التمويل الإضافي، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 12.75 مليون دولار أمريكي للمؤشر المرتبط بالصرف. سيتم تمديد مدة هذا المؤشر لعامين. وقد تم تعديل بروتوكول التحقق الخاص به وفقاً لذلك وانعكست التغييرات في إطار النتائج تحت مؤشر الهدف الإنمائي الأول.

34. المؤشر المرتبط بالصرف 2، "المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة"، سيتم توسيعه من حيث الحجم والمدة مع الاحتفاظ بصيغته الحالية لأنها لا تزال ذات صلة. في إطار البرنامج الأصلي، يعتبر المؤشر المرتبط بالصرف هذا قد تحقق وهو قيد التدقيق المستقل. تم تحقيق النتيجة المتبقية المرتبطة بالصرف DLR (850 مليون درهم في 2020) وسيتم تدقيقه في الأشهر المقبلة. في إطار البرنامج الرئيسي ، يدعم صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية حالياً 181 مشروعاً فرعياً هيكلية وغير هيكلية بقيمة استثمار إجمالية قدرها 2690 مليون درهم (304 مليون دولار أمريكي) ، ويبلغ متوسط حجم المشروع الفرعي 14.8 مليون درهم (1.62 مليون دولار أمريكي) بمتوسط مخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية 5.4 مليون درهم (0.58 مليون دولار أمريكي). ستخصص حوالي 72 في المائة من إجمالي التمويل للمشاريع الفرعية الهيكلية ، معظمها استثمارات للحد من مخاطر الفيضانات على المستوى المحلي. يبلغ متوسط حجم المشروع الفرعي الهيكلية 26.1 مليون درهم (2.87 مليون دولار أمريكي) بمتوسط مخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تبلغ 7.4 مليون درهم (0.8 مليون دولار أمريكي). تستهدف نسبة 28 في المائة المتبقية من إجمالي الاستثمارات الفرعية غير الهيكلية ، مثل رسم خرائط العمران الواعية بالمخاطر، وتحليلات المخاطر (التقييمات ، و النمذجة، والتوقعات المناخية) ، وأنظمة الإنذار المبكر (خاصة بالنسبة للفيضانات) ، ومعدات التنبؤ بالأرصاد الجوية، وبناء القدرات . يبلغ متوسط حجم المشاريع الفرعية غير الهيكلية 6.9 مليون درهم (0.75 مليون دولار أمريكي) بمتوسط مخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بقيمة 3.9 مليون درهم (0.42 مليون دولار أمريكي). وبموجب التمويل الإضافي المقترح ، سيتم تمديد المؤشر المرتبط

⁴³ الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث: البرنامج رقم 7 "نوع التقارب في حركة الكوارث الطبيعية" ، المشروع رقم 5 ، الإجراء رقم 1.
⁴⁴ انظر تقرير البنك الدولي، الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث و المرونة: الأدلة الموجودة. البنك الدولي، 2021. متاح على:

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35202>

بالصرف لمدة عامين لدعم مخصصات التمويل لمشاريع الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ. وسيتم تحديد الهدف النهائي المعدل في 1300 مليون درهم. نظرا لأن أكثر من 90 في المائة حتى الآن من استثمارات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية كانت مرتبطة بالمرونة المناخية ، فمن المتوقع أن يكون لتوسيع نطاق المؤشر المرتبط بالصرف المقترح تأثيرا كبيرا على مقاومة المناخ⁴⁵. وكجزء من التمويل الإضافي، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 12 مليون دولار أمريكي للمؤشر المرتبط بالصرف. ستم إعادة هيكلة المؤشر ليصبح قابلا للتطوير بشكل كامل⁴⁶. يظل بروتوكول التحقق الخاص بهذا المؤشر دون تغيير.

35. سيتم توسيع نطاق ومدة المؤشر المرتبط بالصرف الثالث، "الحد الأدنى للنسبة المنوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة"، من حيث الحجم والمدة مع الاحتفاظ بصياغته الحالية لأنها لا تزال صالحة. في إطار البرنامج الأصلي، يعتبر المؤشر المرتبط بالصرف هذا قد تحقق في انتظار المراجعة المستقلة. تم تحقيق النتيجة المتبقية المرتبطة بالصرف DLR (10 "بالمائة في 2020") وسيتم التحقق منها في الأشهر المقبلة. في إطار البرنامج الأصلي ، استحوذت المشاريع الفرعية غير الهيكلية ، مثل خرائط العمران الواعية بالمخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر ، وتحليلات المخاطر ، والدراسات الفنية وبناء القدرات ، على أكثر من 57 في المائة من جميع المشاريع الفرعية ، و 27 في المائة من إجمالي حجم الاستثمار ، و 42 في المائة من المخصصات المالية لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تركز هذه المشاريع الفرعية غير الهيكلية بقوة على مقاومة المناخ لأنها تتمحور في الغالب حول الفيضانات. بموجب التمويل الإضافي المقترح، سيتم تمديد المؤشر المرتبط بالصرف لمدة عامين بنفس أهداف النتائج (10 في المائة) لضمان استمرار تنفيذ الحد الأدنى من الاستثمارات غير الهيكلية أثناء توسيع النشاط في إطار التمويل الإضافي. لا يمكن زيادة أهداف النتائج نظرا لأن المشاريع الفرعية غير الهيكلية ذات حجم الاستثمار الكبير قد تم تضمينها بالفعل في خط صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الحالي، ومن المرجح أن تكون الاستثمارات المستقبلية أصغر من حيث حجم الاستثمار (على سبيل المثال ، دراسات المخاطر ورسم الخرائط). وكجزء من التمويل الإضافي ، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 3 ملايين دولار أمريكي للصندوق المرتبط بالصرف. يظل بروتوكول التحقق الخاص بهذا المؤشر دون تغيير.

36. سيتم توسيع مدة المؤشر، "النسبة المنوية الدنيا للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها"، مع الإبقاء على صياغته الحالية لأنها لا تزال صالحة. يقيس هذا المؤشر عامل الاستفادة من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، أي دوره الحاسم في زيادة الموارد المالية الإضافية لمشاريع الحد من الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ من خلال التمويل المشترك المقدم من منفي المشاريع الفرعية وشركائهم. في إطار البرنامج الأصلي، يعتبر هذا المؤشر على أنه قد تم تحقيقه ويخضع للتحقق المستقل. تم تحقيق النتيجة المتبقية المرتبطة بالصرف (50 "بالمائة في 2020) وسيتم التحقق منها في الأشهر المقبلة. بموجب التمويل الإضافي المقترح ، سيتم تمديد المؤشر المرتبط بالصرف لمدة عامين. سيتم تخفيض هدفه النهائي الحالي البالغ 50 في المائة بشكل طفيف إلى 45 في المائة للأخذ في الاعتبار توقع تخصيص المزيد من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للحكومات المحلية بدلا من الكيانات العمومية الأكبر (مثل وكالات الأحواض المائية والإدارات الوزارية)⁴⁷، والتي غالبا ما تكون لديها قدرة مالية محدودة أكثر، خاصة في سياق كوفيد-19 الحالي. وكجزء من التمويل الإضافي ، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 6 ملايين دولار أمريكي للصندوق المرتبط بالصرف. أما بروتوكول التحقق الخاص بالمؤشر المرتبط بالصرف فيظل دون تغيير.

37. سيتم توسيع القيمة التراكمية للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث من حيث الحجم والمدة مع الاحتفاظ بصيغتها الحالية لأنها لا تزال صالحة. تجري حاليا مهمة التحقق الأولى من هذا المؤشر والمراجعة الفنية لاستثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ المكتملة ، ومن المتوقع أن تظهر النتائج في ماي 2021⁴⁸. من بين 29 مشروعا فرعيا مكتملا ، هناك 14 مشروعا هيكليا للحد من مخاطر الفيضانات. وتشمل المشاريع الفرعية غير الهيكلية المتبقية المكتملة دراسات قابلية التأثر بالكوارث ، وأنظمة الإنذار المبكر (الفيضانات)، وخرائط العمران الواعية بالمخاطر. تشير النتائج الأولية للمراجعة الفنية إلى أن المشاريع الفرعية المكتملة تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث ولم تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ باستثناء حالات التأخير في المشتريات. من

⁴⁵ . راجع فقرات تغير المناخ تحت قسم متطلبات الشركة لمزيد من التفاصيل.

⁴⁶ تظل الأهداف السنوية لعامي 2021 و 2022 في إطار النتائج إرشادية فقط.

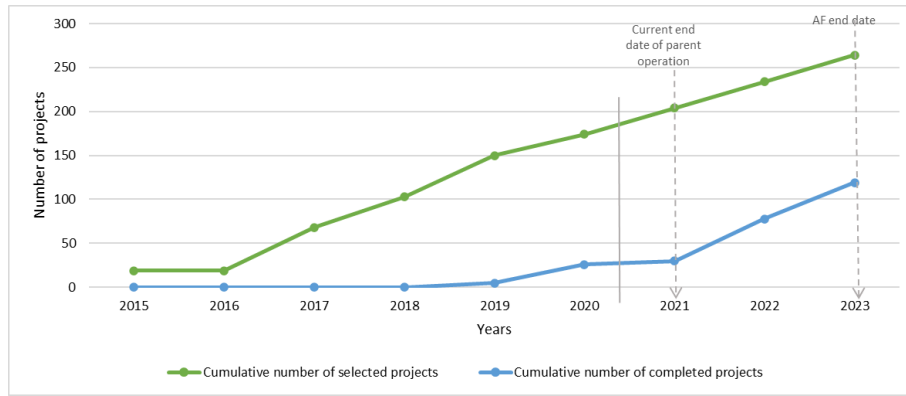
⁴⁷ استفادت وكالات الأحواض الهيدرولوجية من دعوة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية السابقة لجولات العروض وهي مشبعة حاليا. قلل قانون المالية المعدل لعام 2020 من توافر الأموال للإدارات الوزارية.

⁴⁸ تتحقق البعثة من إنجاز 15 مشروعا فرعيا مكتملا بحجم تمويل إجمالي قدره 104.5 مليون درهم.

المتوقع أن يتحقق الهدف النهائي الحالي ("600 مليون درهم") بشكل جزئي فقط (200 مليون درهم) في تاريخ الإغلاق الحالي للبرنامج. يوضح تحليل المشاريع الفرعية الحالية -التي تم تمويلها بشكل مشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية- أن متوسط وقت الإنجاز يتجاوز ثلاث سنوات، حيث تشمل هذه المدة توقيع اتفاقية التمويل المشترك، وفتح التمويل لأصحاب المشاريع الفرعية ، واستكمال عملية المناقصة والتنفيذ الفعلي للأشغال والدراسات وإعداد تقارير إنجاز المشروع. ترجع وتيرة التنفيذ البطيئة نسبيا إلى عدة أسباب ، منها: 1) فتح المخصصات المالية لشركاء التمويل المشترك التابع لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، والتي قد تستغرق وقتا أطول من المتوقع؛ ب) التأخير في المشتريات لبعض المشاريع الفرعية (انظر ملحق تقييم النظام الائتماني لمزيد من المعلومات)؛ و 3) التأخيرات في التنفيذ المتعلقة بكوفيد-19 بسبب إجراءات الإغلاق التي أدت إلى إبطاء تنفيذ الأشغال.

38. على الرغم من أن معدل إنجاز المشروع الفرعي كان أبطأ مما كان متوقفا في الأصل ، فإن التوقعات الأخيرة التي أجريت في مارس 2021⁴⁹ تظهر أن معدل الإنجاز سيرتفع بشكل كبير. كما هو موضح في الشكل 1 ومزيد من التفصيل في ملحق التقييم الفني ، سيتم الانتهاء من معظم المشاريع الفرعية التي بدأت في 2016 و 2017 و 2018 خلال السنوات الثلاث المقبلة. إن تعزيز نظام الرصد والتقييم الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال المؤشر 9 الذي تم تقديمه حديثا (انظر أدناه) سيساعد أيضا في تسريع تنفيذ المشروع الفرعي.

الشكل 1: العدد التراكمي للمشاريع الفرعية المختارة والمكتملة التي تم تمويلها بشكل مشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية



39. في إطار التمويل الإضافي المقترح ، سيتم تمديد المؤشر المرتبط بالصراف لمدة عامين وسيتم توسيع نطاق هدفه النهائي بشكل كبير إلى 1200 مليون درهم⁵⁰. نظرا لأن المؤشر 5 يقيس اكتمال مشاريع الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ ، فإن التمويل الإضافي المقترح سيعزز بشكل كبير التأثير الإيجابي الشامل للعملية على الأرض. وسيعزز أيضا تأثير البرنامج على مقاومة المناخ نظرا لأن أكثر من 90 في المائة من الاستثمارات المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في إطار البرنامج الأصلي كانت مرتبطة بالمرونة المناخية - وهو اتجاه من المتوقع أن يستمر في إطار التمويل الإضافي نظرا لمعايير أهلية المشروع الفرعي التي لم تتغير⁵¹. للمساعدة في تحفيز النتائج في إطار المؤشر المرتبط بالصراف هذا ، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 50 مليون دولار أمريكي للمؤشر المرتبط بالصراف. ستتم إعادة تخصيص المبالغ غير المصروفة للمؤشر المرتبط بالصراف والتي لم يتم تحقيقه بعد في إطار البرنامج الأصلي ، والمقدرة بنحو 25 مليون دولار أمريكي ، إلى النتائج المرتبطة بالصراف اللاحقة. المؤشر قابل للتطوير بالكامل ، وستتم إعادة هيكلته لتجنب الإشارة إلى الأهداف السنوية⁵² وسيتم تعديل صيغة الصراف الخاصة به. سيظل بروتوكول التحقق الخاص بالمؤشر المرتبط بالصراف بدون تغيير.

⁴⁹ تستند الإسقاطات إلى بيانات من تقارير تقدم التنفيذ نصف السنوية من منفي المشاريع الفرعية.

⁵⁰ نظرا لعدم اليقين بشأن توقعات إنجاز المشاريع الفرعية بسبب محدودية قدرة التنفيذ لدى بعض منفي المشروع والسياق الحالي لوباء COVID-19 ، اتفقت الحكومة والبنك الدولي على مراقبة تقدم المشاريع الفرعية عن كثب طوال فترة تنفيذ البرنامج. إذا كان الهدف النهائي بموجب هذا المؤشر غير قابل للتحقيق ، فقد اتفقت الحكومة والبنك على أن يقوم فريق البنك بإعداد اقتراح إعادة الهيكلة للنظر فيه من قبل إدارة البنك ، بناء على طلب من الحكومة.

⁵¹ راجع فقرات تغيير المناخ تحت قسم متطلبات الشركة لمزيد من التفاصيل.

⁵² تظل الأهداف السنوية لعامي 2021 و 2022 في إطار النتائج إرشادية فقط.

40. المؤشر المرتبط بالصراف 6، "الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت مساعدة فنية و / أو تدريباً"، سيتم توسيعه من حيث الحجم والمدة مع الاحتفاظ بصياغته الحالية لأنها لا تزال صالحة. تأخر المؤشر المرتبط بالنتائج الوحيد المتبقي من هذا المؤشر ("50 بالمائة في 2020") بسبب أزمة كوفيد-19. ومع ذلك، في عام 2020، نفذت مديرية إدارة مخاطر الكوارث العديد من إجراءات بناء القدرات لمفذي المشروع، بما في ذلك: (1) دعم إعداد تقارير التنفيذ نصف السنوية حول الجوانب الفنية والمالية والبيئية والاجتماعية، لا سيما خلال الزيارات الميدانية؛ (2) دعم إعداد تطبيقات طلبات العروض لسنة 2020، من خلال تبادل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية. بموجب التمويل الإضافي المقترح، سيتم تمديد المؤشر المرتبط بالصراف لمدة عامين. سيتم رفع مستوى الهدف النهائي من 50 في المائة إلى 70 في المائة⁵³ ولزيادة تحفيز أنشطة بناء القدرات الهامة للكيانات المنفذة لمشروعات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ. وكجزء من التمويل الإضافي، من المقرر تخصيص مبلغ إضافي قدره 6 ملايين دولار أمريكي للصندوق المرتبط بالصراف. سيتم تعديل بروتوكول التحقق الخاص بالمؤشر المرتبط بالصراف ليأخذ في الحسبان الحضور الافتراضي في التدريبات و / أو أنشطة المساعدة التقنية، بالنظر إلى سياق الوباء.

41. المؤشر المرتبط بالصراف DLI9، سيتم تقديم "العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل". ستتم إضافة هذا المؤشر الجديد لتعزيز رصد وتقييم استثمارات الحد من مخاطر الكوارث والمتعلقة بالمناخ. ولما كان نظام الرصد والتقييم أساسياً لضمان تنفيذ مشاريع فرعية فعالة للحد من مخاطر الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ، فقد تم تعزيزه تدريجياً على مدى السنوات الماضية بشكل ملحوظ من خلال جمع البيانات تقارير التقدم في تنفيذ المشاريع الفرعية بانتظام كل سداسي. و مؤخراً عن طريق الاستعانة بمساعدة فنية خارجية لمدة ثلاث سنوات لدعم رصد وتقييم المشاريع الفرعية، وخاصة من خلال الزيارات الميدانية⁵⁴. ومع ذلك، أبرزت بعثات دعم التنفيذ الأخيرة أن وتيرة تنفيذ المشاريع الفرعية لا تزال أبطأ مما كان متوقفاً في البداية، حيث تم الانتهاء من 29 مشروعاً فرعياً فقط منذ عام 2015. مما يوضح الحاجة إلى مراقبة أوثق ومتابعة مباشرة، على أرض الواقع، بواسطة مديرية إدارة مخاطر الكوارث. لذلك سيركز هذا المؤشر على تعزيز الرصد والتقييم للمشاريع الفرعية من خلال الزيارات الميدانية المستهدفة للمساهمة في تدليل العقبات أمام تنفيذ المشاريع الفرعية الجارية. سيتم دعم مديرية إدارة مخاطر الكوارث في هذا الجهد من قبل شركة استشارية، كما هو مذكور أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، لدعم هذه العملية، ستشمل خطة عمل البرنامج المحدثة إعداد منهجية زيارة ميدانية تحدد المجالات والقضايا التي تغطيها كل زيارة، مثل التقدم المادي، وتنفيذ أدوات البيئة والصحة والسلامة، والتنفيذ المالي والمشتريات، بالإضافة إلى الاختناقات المحددة. و سيقاس المؤشر المرتبط بالصراف العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية التي تستفيد من زيارة موقع واحدة على الأقل، مع هدف نهائي وهو بلوغ 50 مشروعاً فرعياً. سيكون المؤشر قابلاً للتطوير بالكامل وستكون أهداف النتائج لعام 2021 (10 مشاريع فرعية) و 2022 (30 مشروعاً فرعياً) إرشادية فقط. سيتم تنفيذ التحقق من التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشر المرتبط بالصراف من قبل المفتشية العامة للإدارة الترابية.

الجدول 4: التغييرات المقترحة على المؤشرات المرتبطة بالصراف

المؤشر المرتبط بالصراف	الهدف النهائي (2020)	التخصيص الأصلي (المصرف)	الحالة	التغيير المقترح في إطار التمويل الإضافي	التخصيص الإضافي
1. تم إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الإدارة التابع لصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية ولجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة و بالموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تبني اللجنة التوجيهية إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث.	35 مليون دولار أمريكي (32 مليون دولار أمريكي)	تحقق، في انتظار التحقق من آخر مؤشر مرتبط بالنتائج	نتائج جديدة: • 2021 : الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث قيد التشغيل. • 2022 : تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات.	12.75 مليون دولار أمريكي

⁵³ بالنسبة للأعوام 2017 و 2018 و 2019، بلغ متوسط النسبة المئوية للكيانات التي تتلقى المساعدة الفنية و / أو التدريب 71 بالمائة.
⁵⁴ بدأت المساعدة التقنية الخارجية بالفعل العمل على أرض الواقع بزيارات ميدانية إلى مشاريع فرعية ذات قضايا تنفيذ طويلة الأمد. كما تقوم DGRN بإنشاء وحدة للرصد والتقييم، بموجب مخططها التنظيمي الجديد، وتحت إشراف مدير مديرية إدارة مخاطر الكوارث مباشرة.

	• 2023 : إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث.				
2- المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاركة الفرعية المؤهلة	25 مليون دولار أمريكي (20 مليون دولار أمريكي)	تحقق ، في انتظار التحقق من آخر للمؤشر المرتبط بالنتائج	زيادة الهدف النهائي والتوسع في المدة • دجنبر 2023: 1300 درهم	12 مليون دولار أمريكي	850م
3- الحد الأدنى للنسبة المئوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاركة الفرعية المؤهلة غير الهيكلية	8 مليون دولار أمريكي (6 ملايين دولار أمريكي)	تحقق ، في انتظار التحقق من آخر للمؤشر المرتبط بالنتائج	التوسع في المدة بنفس النتائج المستهدفة (10%)	3 مليون دولار أمريكي	10%
4- الحد الأدنى من النسبة المئوية لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها	22 مليون دولار أمريكي (19 مليون دولار أمريكي)	تحقق ، في انتظار التحقق من آخر للمؤشر المرتبط بالنتائج	خفض الهدف النهائي قليلا والتوسع في المدة • عام 2023: 45%	6 مليون دولار أمريكي	50%
5- القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث	40 مليون دولار أمريكي (0 مليون دولار أمريكي)	مهمة التحقق الأولى معلقة - النتائج تشير إلى إنجاز جزئي (37%) في تاريخ إغلاق الأم	زيادة الهدف النهائي والتوسع في المدة • دجنبر 2023: 1200 مليون درهم	50 مليون دولار أمريكي	600 مليون درهم مغربي
6- الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب	10 مليون دولار أمريكي (8 مليون دولار أمريكي)	تحقق ، في انتظار التحقق من آخر نتيجة مرتبطة بالصراف	زيادة الهدف النهائي والتوسع في المدة • عام 2023: 70%	6 مليون دولار أمريكي	50%
7- اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى لعدد الأشخاص المؤمن عليهم في منطقة البرنامج من الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية	34.5 مليون دولار أمريكي (34.5 مليون دولار أمريكي)	أنجز ، تم التحقق منه ، وصراف	لا توجد نتائج إضافية في ظل التركيز البؤري التلقائي	0	5.85 مليون
8- إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم	25 مليون دولار أمريكي (25 مليون دولار أمريكي)	أنجز ، تم التحقق منه ، وصراف	لا توجد نتائج إضافية في ظل التركيز البؤري التلقائي	0	تلقى صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية مساهمات مالية أولية وفقا لأحكام قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث
9- العدد التراكمي للمشاركة الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل	10 مليون دولار أمريكي		نتيجة جديدة: • دجنبر 2023: 50 مشروعا فرعيا هيكليا		
المجموع	199.5 مليون دولار أمريكي			99.75 مليون دولار أمريكي	

			144.5 مليون دولار أمريكي ⁵⁵		
--	--	--	---	--	--

ج. إعادة الهيكلة الموازية

42. يشمل التمويل الإضافي إعادة هيكلة البرنامج الأصلي ، والتي ستألف من: 1) تمديد تاريخ الإغلاق؛ 2) مراجعة مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج الثاني، المتفق عليه خلال مهمة مراجعة منتصف المدة للبرنامج؛ و 3) إعادة تخصيص مبالغ المؤشرات المرتبطة بالصرف غير المصروفة.

43. التغيير في تاريخ إقفال القرض. سيتم تمديد تاريخ إغلاق البرنامج الأصلي إلى 31 دجنبر 2023 ليتماشى مع تاريخ إغلاق التمويل الإضافي.

44. التغيير في إطار النتائج. ستتم مراجعة مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج الثاني ("العدد التراكمي للمستفيدين من المشاريع الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر") للتمييز بين المستفيدين من المشاريع الفرعية الهيكلية والمستفيدين من المشاريع الفرعية غير الهيكلية ومراجعة الأهداف السنوية والنهائية. تم تفصيل الصياغة والأهداف الجديدة لمؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج 2 في إطار النتائج المعدل.

45. إعادة تخصيص مبالغ المؤشرات المرتبطة بالصرف غير المصروفة. ستتم إعادة تخصيص المبالغ غير المصروفة (مع عدم احتساب الدفعات المسبقة) من مبالغ المؤشر المرتبط بالصرف الذي لم يتم تحقيقه بعد في إطار البرنامج الرئيسي ، وتحديدًا بالنسبة للمؤشر 5 ، إلى النتائج المرتبطة بالصرف اللاحقة لنفس المؤشر المرتبط بالصرف.

ح. تغييرات الترتيبات المؤسسية

46. ستظل الترتيبات المؤسسية للصندوق الإضافي دون تغيير عن البرنامج الأصلي لأنها تظل ذات صلة. بالنسبة للبرنامجين الفرعيين 1 و 2 الموسعين ، ستستمر وزارة الداخلية في أن تكون الوكالة المسؤولة عن التنفيذ ، من خلال أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي تضمنها حاليًا مديرية إدارة مخاطر الكوارث المنشأة حديثًا. بالنسبة للبرنامج الفرعي 3 ، ستظل وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري من خلال مديرية الخزينة و المالية الخارجية (DTFE) الوكالة المسؤولة عن التنفيذ.

خ. تغييرات في الترتيب الائتماني

47. تظل ترتيبات الأنظمة الائتمانية للتمويل الإضافي المقترح كما هي في البرنامج الأصلي. تعتبر الترتيبات كما الأداء حتى الآن مقبولان عالميًا للبنك.

د. تغييرات الترتيبات البيئية والاجتماعية

48. ستظل الترتيبات البيئية والاجتماعية للتمويل الإضافي دون تغيير عن البرنامج الأصلي. ستساهم نقطة الاتصال المعنية من مديرية إدارة مخاطر الكوارث في تنفيذ الأحكام المعتمدة المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية في مراحل اختيار وتنفيذ المشروع الفرعي، بالإضافة إلى بناء قدرات منفذي المشاريع الفرعية في هذا المجال.

IV-ملخص التقييم المسبق

أ. التقنية

⁵⁵ باستثناء السلفة البالغة 25 في المائة التي تم صرفها بالفعل.

49. تم إعداد إضافة إلى التقييم الفني (TA) للبرنامج الأصلي. الملحق هو تحديث للمساعدة الفنية التي تم تطويرها في عام 2016. و يروم مراجعة التصميم الفني للتمويل الإضافي، مع أخذ النتائج والدروس المستفادة من البرنامج الرئيسي في الاعتبار.

50. يؤكد ملحق المساعدة الفنية أن الأهمية الإستراتيجية للبرنامج وحسن توقيته ما زالوا جوهريين. المغرب من أكثر البلدان تعرضا للأخطار الجيولوجية والمتعلقة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لذلك فإن الحد من تأثير الأخطار الطبيعية وتغير المناخ له أهمية مركزية لتحقيق تحسينات مستدامة في الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. من حيث التوقيت، سيسمح التمويل الإضافي بالحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من جهود الحكومة المغربية الأخيرة في تعزيز أنظمة إدارة الحقوق الرقمية. على سبيل المثال، يتمشى توسيع نطاق البرنامجين الفرعيين الأول والثاني من البرنامج الرئيسي تماما مع الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تمت الموافقة عليها مؤخرا وتركيزها القوي على تشجيع الاستثمارات الإضافية في الحد من مخاطر الكوارث والمناخ. سيسمح التمويل الإضافي المقترح أيضا بتعزيز مديرية إدارة مخاطر الكوارث المنشأة حديثا. أخيرا، تم التعبير عن الحاجة إلى دعم إضافي لاستثمارات الحد من المخاطر من قبل جميع مستويات الحكومات، بما في ذلك الوزارات التنفيذية والوكالات الوطنية والمحلية والحكومات المحلية، كما يتضح من أرقام الطلبات المرتفعة باستمرار لدعوات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لتقديم العروض.

51. تمشيا مع البرنامج الأصلي، تم تقييم التمويل الإضافي على أنه سليم تقنيا. يتوافق التمويل الإضافي المقترح مع المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث الفعالة، بما في ذلك: (1) الانتقال من ثقافة الاستجابة المجزأة والقطاعية بعد الكوارث والتدخلات إلى زيادة التركيز الاستباقي على الحد من المخاطر المرتبطة بالكوارث والمناخ؛ (2) استهداف العمل المحلي من خلال جعل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني مسؤولة بشكل متزايد عن إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من المخاطر؛ (3) توفير هياكل إدارة المخاطر المحسنة والحوافز لتشجيع أنشطة الحد من المخاطر الجديدة والموسعة من خلال تقوية مديرية إدارة مخاطر الكوارث وبواسطة الدعم المستمر لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ (4) ضمان توازن جيد بين الاستثمارات الهيكلية، التي توفر الحد من المخاطر المادية، خاصة بالنسبة للفيضانات، والاستثمارات غير الهيكلية (مثل خزائن العمران الواعية بالمخاطر، وأنظمة الإنذار المبكر، وتحليلات المخاطر)، والتي غالبا ما تكون مؤثرة بشكل خاص وفعالة من حيث التكلفة؛ (5) تحسين تحليلات مخاطر الكوارث والمناخ، لا سيما فيما يتعلق بتعرض الفئات الضعيفة والنساء لمخاطر الكوارث.

52. سيعمل التمويل الإضافي على تعزيز الإطار المؤسسي للبلد لإدارة مخاطر الكوارث وسيواصل دعم أنشطة الحد من الكوارث والمخاطر المتصلة بالمناخ. من خلال البرنامج الفرعي 1، سيعمل على تعزيز مديرية إدارة مخاطر الكوارث باعتبارها الهيئة الرئيسية لتنسيق إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني وزيادة أهمية واستدامة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال توسيع نطاق المستفيدين إلى الجمعيات. كما سيدعم وضع خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث. من خلال البرنامج الفرعي الثاني، سيواصل دعم استثمارات الحد من المخاطر في إطار صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. وتشير حافظة هذا الصندوق الحالية إلى: (1) حصة مهمة من المشاريع الفرعية غير الهيكلية⁵⁶؛ (2) المشاريع الفرعية التي تعالج أنواعا مختلفة من المخاطر، مع التركيز بشكل كبير على الفيضانات نظرا لملف مخاطر الكوارث في المغرب⁵⁷؛ (3) مساهمة مهمة في التكيف مع تغير المناخ⁵⁸؛ (4) دعم مجموعة متنوعة من الشركاء المنفذين، من وكالات الأحواض المائية إلى الإدارات الوزارية والحكومات المحلية.

53. تظهر النتائج الأولية من المراجعة التقنية الجارية لتقييم الجودة الفنية وتحقيق أهداف الحد من المخاطر في 15 مشروعا فرعيا مكملا فعالية التدخلات. توضح النتائج ما يلي: (1) تحقق المشاريع الفرعية المدققة أهدافها المتوقعة للحد من المخاطر؛ (2) يلتزم تنفيذ أعمال البناء للمشاريع الإنشائية بالمعايير الفنية ويعتمد على التصميم الفني القوي المدعوم بالدراسات التحضيرية المناسبة وآليات التحكم في البناء؛ (3) التنفيذ المالي يكون ملائما ويتم في الوقت المناسب؛ (4) الوفاء بالالتزامات المالية لشركاء التمويل المشترك بشكل عام؛ و (5) أثبتت العديد من مشاريع الحماية من الفيضانات فعاليتها بالفعل خلال أحداث الفيضانات الأخيرة. ومع ذلك، أشار التدقيق الفني إلى أن تنفيذ العقد قد يستغرق وقتا أطول مما هو متوقع، مما يؤثر على الجدول الزمني للتنفيذ.

⁵⁶ تمثل المشاريع الفرعية غير الهيكلية 58 بالمائة من جميع المشاريع و 42 بالمائة من مخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

⁵⁷ تمثل المشاريع الفرعية للحماية من الفيضانات 64 في المائة من جميع المشاريع الفرعية.

⁵⁸ مع تخصيص أكثر من 90 في المائة من إجمالي التمويل للمشاريع الفرعية التي تدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

54. تم تعزيز قدرة وكالة التنفيذ المسؤولة عن البرنامجين الفرعيين الأول والثاني إلى حد كبير خلال مدة البرنامج الأصلي وتأكدت أنها كافية. لقد تحسن هيكل حكامه صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بشكل ملحوظ أثناء تنفيذ البرنامج الأصلي. منذ أوائل عام 2020، تم ضمان أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من قبل⁵⁹ مديريّة إدارة مخاطر الكوارث. ونتيجة لذلك، أصبحت مديريّة إدارة مخاطر الكوارث الآن مسؤولة عن التنسيق والإدارة اليومية لشبكة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وتعمل بمثابة النظير الفني الرئيسي للبنك في البرنامجين الفرعيين الأول والثاني. تتألف مديريّة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية حاليا من 38 موظفا مدنيا. وسيستمر تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية على مدى السنوات القادمة - بشكل ملحوظ من خلال الترشيح الرسمي و / أو تعيين رؤساء الأقسام (المكلفين بالخدمات) و / أو المديرين المؤقتين لرؤساء الوحدات الستة عشر. أخيرا، ستظل مسؤولة تنفيذ الأنشطة التي تشترك في تمويلها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بين يدي الوزارات المعنية، والحكومات الإقليمية والمحلية، والوكالات العامة و / أو المؤسسات المملوكة للدولة، مع إضافة الجمعيات. سيواصل التمويل الإضافي دعم الجهود المكرسة من مديريّة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية لتحسين قدرة الكيانات المنفذة للمشروع الفرعي، من خلال تنفيذ خطط بناء القدرات السنوية والدورات التدريبية المنتظمة في إطار المؤشر رقم 6.

55. تماشيا مع البرنامج الأصلي، يظل التمويل الإضافي مناسباً من وجهة نظر مالية واقتصادية، مع استخدام مؤثر للأموال العامة. في ضوء المستوى العالي لتأثير الكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ على المؤشرات الاقتصادية والمالية للبلاد⁶⁰، فإن نطاق البرنامج والتمويل الإضافي المقترح لهما صلة مالية واقتصادية عالية. التحليل الاحتمالي للمخاطر الطبيعية في المغرب (MnhPRA)⁶¹ حلل 51 سيناريو للحد من مخاطر الكوارث لأنواع مختلفة من المخاطر في المغرب وأظهر أن نسب تكلفة المنافع (BCRs) تتراوح من 54.3 إلى 1.1. وتعتبر نسب تكلفة المنافع عالية بشكل خاص لأنظمة التحذير من الفيضانات، مثل تلك المدعومة في إطار البرنامج. وبالنسبة للسيناريوهات العشرة الأولى التي تم تحليلها، وصل إجمالي نسب تكلفة المنافع 9.8، مع معدل عائد داخلي (IRR) يبلغ 29 بالمائة. نظرا لأن المشاريع الفرعية التي تشارك في تمويلها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية متشابهة جدا في النطاق والأهداف أكثر من السيناريوهات التي تم تحليلها في التحليل الاحتمالي للمخاطر الطبيعية في المغرب، فمن المعقول افتراض أن المشاريع الفرعية المدعومة في إطار البرنامج الرئيسي والتمويل الإضافي المقترح، والتي تمثل غالبية نفقات البرنامج، تحمل أرقام نسب تكلفة المنافع ومعدل عائد داخلي مماثلة. معدل عائد داخلي أخيرا، ستظل القيمة الاقتصادية للبرنامج الفرعي لتمويل مخاطر الكوارث والتأمين إيجابية، الآن بعد أن أصبح نظام التأمين ضد مخاطر الكوارث (القانون 110-14) فعالاً.

56. لا يزال تصنيف مخاطر التصميم الفني كبيرا. نظرا لحالات عدم اليقين المتعلقة بالقدرات التقنية للعديد من الكيانات المنفذة، لا سيما على مستوى الحكومة المحلية، من أجل التنفيذ الفعال لاستثمارات الحد من مخاطر الكوارث، ستتم مواصلة تدابير التخفيف الخاصة بالبرنامج الأصلي وتوسيع نطاقها، بما في ذلك: (1) توسيع أنشطة بناء القدرات التي تستهدف كيانات التنفيذ؛ (2) التحكم في التصميم الفني والقدرات الفنية لتنفيذ المشروع الفرعي من خلال معايير الأهلية والاختيار كجزء من عملية الشراكة من أجل التنمية؛ (3) تعزيز نظام الرصد والتقييم الخاص بشركة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، لا سيما فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في الزيارات الميدانية للمشاريع الفرعية الهيكلية (التي تم التقاطها من خلال المؤشر DLI9 الذي تم إدخاله حديثاً)؛ و (4) تدقيق فني آخر تقوم به المفتشية العامة للإدارة الترابية. أثناء تنفيذ التمويل الإضافي، يمكن تخفيض تصنيف مخاطر التصميم الفني إلى متوسطة، شريطة تأكيد النتائج الأولية الإيجابية للمراجعة الفنية المستمرة للمشاريع الفرعية المكتملة.

ب. نظم الائتمان

⁵⁹ المرسوم رقم 2.19.1086 المؤرخ 30 يناير 2020 بإنشاء DGRN؛ حدد الأمر رقم 20-2111 المؤرخ في 29 يوليو 2020 هيكله التنظيمي (اسم وعدد الأقسام والوحدات).

⁶⁰ تتراوح توقعات إجمالي الخسائر المقدرة لحدث كارثي "ممكن" إلى "نادر ولكنه ممكن" من 50 إلى 160 مليار درهم، مما قد يتسبب في خسائر بأكثر من نصف الميزانية السنوية للحكومة و 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

⁶¹ البنك الدولي، تقرير تحليل سيناريو ماذا لو، تحليل المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب وتطوير الاستراتيجية الوطنية، 2012. وزارة الشؤون العامة والحكومة، من إعداد RMSI Ltd.

57. تم إجراء تقييم النظم الائتمانية المتكاملة (IFSA) لوزارة الداخلية من قبل البنك الدولي ، كجزء من إعداد مشروع التمويل الإضافي ، بناء على متطلبات سياسة البنك الدولي وإجراءاته للتمويل التكميلي مقابل النتائج. بناء على تحليل الوثائق المتاحة والمناقشات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ، ينظر تقييم النظم الائتمانية فيما إذا كانت الأنظمة الائتمانية للبرنامج توفر ضمانا معقولا بأن عائدات القرض ستستخدم للأغراض المقصودة ، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة. ويغطي التقييم الترتيبات المؤسسية للبرنامج ، وأنظمة الإدارة المالية والمشتريات ، وأنظمة الحكامة.

58. سوف يستفيد التمويل الإضافي من الدروس المستخلصة من الأداء الائتماني للبرنامج الرئيسي مقابل النتائج . تم تصنيف الأداء الائتماني (الإدارة المالية والمشتريات) للبرنامج الرئيسي على أنه مرضٍ إلى حد ما نتيجة: (1) عدم تحقيق التسوية المالية لنفقات البرنامج مع مدفوعاته في تاريخ الإغلاق الحالي بسبب بطء تقدم المشاريع الفرعية ؛ (2) التأخيرات في تقديم البيانات المالية ويرجع ذلك أساسا إلى التحديات التي تواجهها الإدارة العامة للأوراق المالية في جمع البيانات المالية على مستوى المشروع الفرعي لإعداد البيانات المالية الموحدة ؛ (3) أوجه القصور الملحوظة في كتابة وثائق العطاء على مستوى عدد قليل من منفذي المشاريع الفرعية ؛ (4) التأخير في الإخطار بإرساء عقود الشراء في بعض الحالات؛ (5) عدم الامتثال للأحكام التنظيمية المتعلقة بإدارة لجنة العطاءات في حالات قليلة. كما واجه فريق تقييم النظم الائتمانية أيضا بعض القيود في ضمان ما إذا كانت المسؤولية الموكلة إلى المساعدة الفنية تغطي أيضا دعم مديرية إدارة مخاطر الكوارث في جمع المعلومات الائتمانية على مستوى المشروع الفرعي. بشكل عام ، نظرا لعوامل الخطر المحددة أعلاه ، والتأخيرات في تنفيذ عدد معين من المشاريع الفرعية ، مما خلق فجوة مهمة بين نفقات البرنامج الفعلية والمدفوعات ، فإن المخاطر الائتمانية المتبقية للتمويل الإضافي المقترح صُنفت على أنها كبيرة.

59. اتخذ البنك إجراءات التخفيف من أجل البرنامج الأصلي للنتائج وسيستمر استخدامها في هذا التمويل الإضافي من خلال إعداد (1) التقارير المالية للمشاريع الفرعية في الوقت المناسب ، وتمكين التحليل النوعي والمراقبة عن كثب من قبل المديرية العامة للأبحاث المالية ، و (2) التسوية المالية بين التقدم المادي والمالي والنفقات التراكمية المنفذة في إطار البرنامج والمدفوعات التي قدمها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. فيما يتعلق بالمخاطر المتعلقة بالبطء في تقدم المشاريع الفرعية الذي يؤثر في تنفيذ إطار نفقات البرنامج ، يُقترح تعزيز إدارة المشاريع الفرعية وتنفيذها على مستوى وحدة التنسيق من أجل تحسين ودعم تنفيذ المشاريع الفرعية بشكل أوثق ، من خلال التدريب وتبادل المعلومات في مجالات مثل الإدارة المالية والمشتريات وإدارة العقود وتقارير المشاريع الفرعية. إلى جانب ذلك ، سيساعد المؤشر المرتبط بالصراف DLI9 المضاف حديثا في التمويل الإضافي على تعزيز نظام المراقبة والتقييم لاستثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال تطوير أدوات الإبلاغ الرسمية والزيارات الميدانية المركزة و المحددة لرفع تحديات التنفيذ.

60. أُجري تقييم الخدمات المالية على أساس المعرفة بأنظمة المشتريات العامة والإدارة المالية في المغرب في السياق الحالي. عقد البنك الدولي اجتماعات افتراضية مع مديرية إدارة مخاطر شملت تسليم وتبليغ الوثائق الائتمانية. وخلص تقييم النظم الائتمانية إلى أنه مع تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر الائتمانية المتفق عليها ، توفر الأنظمة الائتمانية للبرنامج ضمانا معقولا بأن عائدات القرض ستستخدم للأغراض المقصودة (راجع قسم "تقارير حسابات ومالية البرنامج " أدناه للحصول على مزيد من المعلومات).

61. استثناءات المشتريات. لا يتصور البرنامج أي أنشطة تنطوي على مشتريات ذات قيمة عالية تفوق عتبات لجنة مراجعة مشتريات العمليات (OPRC)⁶².

62. ستقوم الوكالات المنفذة بتنفيذ الأنشطة وفقا "لإرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيايل والفساد في تمويل البرنامج من أجل النتائج" الصادرة بتاريخ 1 فبراير 2012 ، والمعدلة في 10 يوليو 2015. : (1) مشاركة المعلومات مع البنك الدولي فيما يتعلق بجميع مزاعم الاحتيايل والفساد فيما يتعلق بالبرنامج ، والتحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة الواردة ، وإبلاغ البنك الدولي بالإجراءات المتخذة ، والتعاون في أي تحقيق قد يجريه البنك الدولي. علاقة بمزاعم أو

⁶² هذا يشمل شراء: (1) أعمال، تقدر تكلفتها بما يعادل 75 000 000 دولار أمريكي أو أكثر لكل عقد؛ (2) البضائع التي تقدر تكلفتها بما يعادل 50 000 000 دولار أمريكي أو أكثر لكل عقد؛ (3) خدمات غير استشارية، تقدر تكلفتها بما يعادل 50 000 000 دولار أمريكي أو أكثر لكل عقد؛ أو (4) خدمات استشاريين، تقدر تكلفتها بما يعادل 20 000 000 دولار أمريكي أو أكثر لكل عقد.

مؤشرات أخرى عن الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج ؛ و (2) مراقبة قائمة البنك الدولي للشركات المحظورة / الموقوفة التنفيذ والالتزام بها.

ت. التقييم البيئي والاجتماعي

63. أعد البنك الدولي إضافة لتقييم النظم البيئية والاجتماعية (ESSA) للبرنامج الرئيسي بناء على متطلبات سياسة البنك الدولي وإجراءاته الخاصة بالبرنامج مقابل النتائج وتوجيهات البنك الخاصة بالبرنامج مقابل التقييم البيئي والاجتماعي (PforR ESSA). يعد الملحق بمثابة تحيين و تحديث لنظام التقييم البيئي والاجتماعي الذي تم تطويره في عام 2016. و يروم مراجعة أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية المطبقة على البرنامج في ضوء اللوائح المعمول بها. كما يوفر التمويل الإضافي فرصة لتقوية نظام المراقبة والإدارة البيئية والاجتماعية من خلال الاستفادة من الدروس المستفادة من تجربة البرنامج الأصلي.

64. الأداء البيئي والاجتماعي للبرنامج الأصلي. تعتبر القدرة البيئية والاجتماعية للبرنامج كافية. وهي تستند إلى نقطة محورية مركزية للخدمات البيئية والاجتماعية في مديرية إدارة مخاطر الكوارث و واحدة لكل مشروع فرعي. تم الانتهاء من جميع الإجراءات الواردة في خطة عمل البرنامج البيئي والاجتماعي (E&S) باستثناء إجراء واحد. وتعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية والتأثيرات السلبية معتدلة. وتستفيد المشاريع المؤهلة ذات الأثر البيئي والاجتماعي المعتدل من الأدوات الوقائية للتخفيف من آثارها السلبية. كما سمح الدعم الفني من البنك الدولي لتقوية أنظمة المراقبة البيئية والاجتماعية بتحديد المخاطر الحالية وتنفيذ تدابير التخفيف (مثل حل النزاعات على الأراضي، وتخفيف المخاطر البيئية في مواقع البناء، وما إلى ذلك). آلية معالجة المظالم في مكانها وتعمل بشكل جيد.

65. تعتبر المخاطر البيئية والاجتماعية والتأثيرات السلبية المرتبطة بالتمويل الإضافي معتدلة ، كما هو الحال بالنسبة للبرنامج الأصلي. تظل حدود ومساحة البرنامج كما هي في البرنامج الأصلي. تم إنشاء أنظمة الرصد و التقييم لإدارة المخاطر في إطار البرنامج الأصلي وسيستمر استخدامها. تماشياً مع البرنامج الأصلي، ستظل الأنشطة التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة والصحة والسلامة مستبعدة من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. سيستمر التمويل الإضافي في التحقق من أهلية المشروعات المقدمة للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وتحديد أدوات الإجراءات الوقائية⁶⁴ التي تنطبق على كل فئة من فئات المشروع بناء على الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة. ستساهم نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية المعينة في تنفيذ الأحكام المعتمدة المتعلقة بالضمانات البيئية والاجتماعية في مراحل اختيار وتنفيذ المشروع الفرعي ، بالإضافة إلى بناء قدرات منفذي المشاريع الفرعية في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك ، ستستمر عملية الاختيار والتعاقد للمشاريع الفرعية في تضمين حلقات العمل التدريبية والدعم لمنفذي المشروع. ستستخدم ورش العمل هذا الدليل الفني E&S كأساس لبناء القدرات. أظهر تحليل الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تشكل نظام الإدارة البيئية الوطني مدى ملاءمتها لسياسة البرنامج مقابل النتائج.

66. الإجراءات البيئية والاجتماعية في خطة عمل البرنامج. تم تنفيذ جميع الأنشطة البيئية والاجتماعية المحددة في خطة عمل البرنامج (PAP) للعملية الأصلي ، باستثناء نشر الدليل الفني E&S للبرنامج. ستستمر نقطة الاتصال التابعة للإدارة العامة لحماية البيئة وإدارتها في ضمان تنفيذ هذه الخطة وعمل وفعالية نظام الإدارة البيئية. تم تحديد إجراءات إضافية متعلقة بالبيئة والصحة والسلامة وتم تلخيصها في الملحق 5.

67. الإبلاغ. حتى إذا ثبت أن تشغيل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية فعال طوال فترة البرنامج الأصلي، فسيتم بذل جهد إضافي لتحسين الإبلاغ عن مراقبة إدارة البيئة والأمن. سيعمل فريق البنك الدولي مع مسؤول الاتصال البيئي والاجتماعي (E&S) لتعزيز قسم البيئة والأمن في التقرير السنوي ولتقديم التوحيد والتوليف الدوري للبيانات والمعلومات المقدمة من منفذي المشروع ومن خلال الزيارات الميدانية.

⁶³ على غرار البرنامج الأصلي ، لن تتم الأنشطة والاستثمارات (1) في أي من مواقع المغرب ذات الأهمية البيولوجية والبيئية (SBEI، 2) تحول الموائل الطبيعية بشكل كبير أو تغير بشكل كبير مناطق التنوع البيولوجي و / أو الثقافة الثقافية المهمة. الموارد، أو (3) تؤثر سلباً على الغطاء الحرجي. ستظل الأنشطة والاستثمارات خاضعة للفحص المسبق وسيتم الحفاظ على الأدوات التي تم تطويرها في إطار التقييم البيئي والاجتماعي (ESSA) الخاص بالمشروع الرئيسي.

⁶⁴ تشمل هذه خطط الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMPs)، وخطط إعادة التوطين المختصرة (ARPs) وصحيفة المعلومات البيئية والاجتماعية (ESIS).

68. المشاورات. تم نشر مسودة تقييم النظام البيئي والاجتماعي على مختلف أصحاب المصلحة وتم نشرها على موقع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية على الويب في 23 أبريل 2021. بناء على المسودة المنشورة المحدثة تقييم النظام البيئي والاجتماعي ، عقدت ورشة عمل للتشاور العام في 30 أبريل 2021 ، قبل الانتهاء من تقييم AF بالتعاون مع وزارة الداخلية. تم إجراؤه عن بُعد بسبب سياق كوفيد-19. تم تطوير نسخة نهائية من تقييم النظام البيئي والاجتماعي ، تتضمن التعليقات الواردة خلال مرحلة التشاور. سيتم نشر هذا الإصدار على مواقع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والبنك الدولي.

ث. هل هناك أي إعفاءات من سياسات البنك تمت الموافقة عليها من قبل العضو المنتدب و / أو سيتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة؟ إذا كان الأمر كذلك ، اشرح.

لا ينطبق.

ج. يمكن ملاحظة أي تغييرات في ملف تعريف مخاطر العملية هنا.

لا ينطبق.

ح. أي تغييرات في ترتيبات التنفيذ وتقييمها

لا ينطبق.

خ. الشروط الإعتبارية

النوع الاجتماعي

69. دعم البرنامج الأصلي التدخلات التي تفيد الرجال والنساء على حد سواء فيما يتعلق بالكوارث والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتستفيد المرأة من البرنامج الأصلي من خلال استثمارات هيكلية وغير هيكلية للحد من الكوارث والمخاطر المتصلة بالمناخ والتي تنفذ في إطار البرنامج الفرعي الثاني وكذلك نظام التأمين ضد مخاطر الكوارث الذي تم وضعه في إطار البرنامج الفرعي الثالث. رهنا بتأكيد المراجعة الفنية الجارية ، يقدر العدد الحالي للمستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية الهيكلية بـ 30.000 ، 50٪ منهم نساء ، والعدد الحالي للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية غير الهيكلية هو 50000 ، من أصل 50 في المائة منهم من النساء. بالإضافة إلى ذلك ، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 9 ملايين شخص ، من بينهم 50 في المائة من النساء ، مؤمن عليهم حاليا ضد الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية ، وذلك بفضل نظام التأمين ضد المخاطر الكارثية الذي يدعمه البرنامج.

70. سيدعم التمويل الإضافي المقترح بشكل مباشر تنفيذ برنامج "نهج المساواة بين الجنسين في إدارة مخاطر الكوارث" في إطار الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث ويساعد في معالجة الفجوات المحددة بين الجنسين. دعم البرنامج الأصلي إعداد الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا (2020-2030) ، والتي بموجبها تكثف حكومة المغرب جهودها لسد الفجوات بين الجنسين المرتبطة بإدارة مخاطر الكوارث⁶⁵. لدعم تفعيل برنامج المساواة بين الجنسين المضمن في الاستراتيجية ، سيدعم التمويل الإضافي المصنف 1 الموسع في التمويل الإضافي اثنين من المكاتب الإقليمية الجديدة بما يتماشى مع المشروع الأول⁶⁶ لبرنامج النوع الاجتماعي لتعزيز زيادة الوعي بإدارة مخاطر الكوارث بين النساء: (1) فتح تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للجمعيات ، مع الهدف المباشر المتمثل في تعزيز تصميم وتمويل وتنفيذ حملات التوعية بمخاطر الكوارث والمناخ ، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات المرأة وأولوياتها ؛ (2) إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث. من خلال تضمين هذه الإجراءات كنتائج مرتبطة بالصرف ، لن يساهم التمويل الإضافي في تقليل الوصول إلى فجوة المعلومات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

⁶⁵ المرجو مراجعة الفقرة 11 لمزيد من التفاصيل حول الفجوات المحددة بين الجنسين.

⁶⁶ يهدف هذا المشروع إلى زيادة الوعي وتعزيز مشاركة المرأة في إدارة مخاطر الكوارث في المناطق المعرضة للخطر. يتضمن المشروع ثلاثة أنشطة سيتم تنفيذها في الفترة 2021-2026: (1) وضع خطة عمل لزيادة الوعي بين النساء حول إدارة مخاطر الكوارث ، (2) تنفيذ نهج زيادة الوعي الذي تم تطويره في ثلاث مناطق معرضة للخطر ، معرضة للكوارث وأحداث كارثية (يجب استهداف ثلاث مناطق على أساس تجريبي) ، و (3) رصد ومتابعة تنفيذ نهج النوع الاجتماعي في أنشطة زيادة الوعي المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث.

فحسب ، بل سيكون أيضا مفيدا في بدء تنفيذ البرنامج الشامل للنوع الاجتماعي في إطار إستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث الوطنية في المغرب والمساعدة في تحفيز الحكومة للتحرك بسرعة على هذه الأجندة الهامة. في إطار التمويل الإضافي ، سيتم قياس تنفيذ هذه الإجراءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي كجزء من مؤشر الهدف الإنمائي للبرنامج 1 وكذلك المؤشر المرتبط بالصرف 1.

تغير المناخ

71. سيساعد التمويل الإضافي المقترح بشكل كبير في التخفيف من مواطن الضعف المناخية الكبيرة في المغرب⁶⁷. سيساهم البرنامج الفرعيان 1 و 2 الموسعان بشكل مباشر في جهود التكيف مع تغير المناخ من خلال تعزيز مخصصات الاستثمار والتمويل الإجمالي للاستثمارات الهيكلية وغير الهيكلية واستثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ والتي يدعمها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. و سيواصل التمويل الإضافي أيضا دعم وتعزيز عامل نفوذ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للتمويل المشترك من كيانات التنفيذ وشركائها لجهود الحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ، فضلا عن توفير التدريب المستمر وبناء القدرات لمنفذي المشروع.

72. تهدف جميع المشاريع الفرعية التي يدعمها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في إطار البرنامج الفرعي 2 تقريبا إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. نظرا لمعايير أهلية مشروع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المتطابقة وصياغات المؤشرين المرتبطين بالصرف DLI2 و DLI5 ، من المتوقع أن يتماشى نطاق استثمارات مقاومة المناخ التي يتم الاستفادة منها من خلال البرنامج الفرعي الثاني في إطار البرنامج الأصلي ، والتي تركزت بشكل كبير في استثمارات ودراسات البنية التحتية ذات الصلة بمخاطر الفيضانات. بالنسبة للمشروعات المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في إطار البرنامج الأصلي ، كان ما لا يقل عن 90٪ من إجمالي حجم الاستثمار (و 93٪ من مخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية) مرتبطة بالمرونة المناخية. من بين 181 مشروعا على المستوى الوطني والمحلي تم تمويلها بشكل مشترك من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، هناك 113 (74 في المائة) مرتبطة بشكل مباشر بالفيضانات ، بحجم تمويل قدره 1,821 مليون درهم (206 مليون دولار أمريكي) ومساهمة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بقيمة 610 مليون درهم (69 مليون دولار أمريكي) 72. من هذه المشاريع وحصص عالية جدا من التمويل (أكثر من 93 في المائة) كانت استثمارات هيكلية ، وتحديد البنية التحتية للحماية من الفيضانات التي استهدفت المراكز الحضرية **والمستوطنات** (انظر الشكل 2). بالإضافة إلى ذلك ، تم تخصيص 25 مليون درهم (2.8 مليون دولار أمريكي)، منها 12 مليون درهم (1.4 مليون دولار أمريكي) من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، لرصد مستوى سطح البحر من خلال الوكالة الوطنية للموانئ ، التي تقوم بتركيب الخرائط في إحدى عشرة مدينة مغربية. دعم 23 مشروعا التطوير المادي والمؤسسي للبنية التحتية لرصد المخاطر ، مثل محطات الأرصاد الجوية الآلية ونقل البيانات ، التي تنفذها المديرية العامة للأرصاد الجوية (DMN). تمثل هذه المشاريع حجم استثمار قدره 224 مليون درهم مغربي (25 مليون دولار أمريكي)، تُعزى نسبة 54 في المائة منها إلى الجبهة الوطنية للتحرير الوطني. ركز 16 مشروعا بحجم استثماري قدره 191 مليون درهم مغربي (22 مليون دولار أمريكي) ومخصصات صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية البالغة 85 مليون درهم مغربي (10 ملايين دولار أمريكي) على التخطيط الحضري من أجل الصمود ، مع دعم الغالبية "للنظام الانتقالي للتكيف الحضري" عملية رسم الخرائط التي تقودها المقاطعات ، والتي تهدف إلى تحديد سيناريوهات النمو الحضري القادرة على الصمود. كما تم تخصيص 204 مليون درهم أخرى (22 مليون دولار أمريكي) لمشاريع تركز على الشرائح الأرضية. قامت حصص صغيرة من المشاريع بتمويل بناء القدرات في إدارة مخاطر الكوارث، وحصص أصغر نسبيا تبلغ 1 في المائة من إجمالي حجم الاستثمار دعمت المشاريع التي تركز على مخاطر الزلازل. بالنظر إلى الحصص الكبيرة من الاستثمارات المتعلقة بالمرونة المناخية (لا سيما الحماية من الفيضانات) في برنامج رئيسي جيد الأداء، يمكن توقع أن يستمر التمويل الإضافي المقترح في دعم أنشطة مقاومة المناخ لحصص مماثلة تبلغ حوالي 90 في المائة.

73. يتماشى التمويل الإضافي المقترح بشكل وثيق مع أهداف البنك الدولي المتعلقة بتغير المناخ لعام 2025 ، حيث من المتوقع أن تقلل الأنشطة في إطار البرامج الفرعية من المخاطر الحالية ومواطن الضعف التي يشكلها تغير المناخ. سيساعد التمويل الإضافي في دعم التعامل مع كوفيد-19 والتعافي منه ويتماشى مع إطار العمل المرن و الشامل والمستدام والفعال (RISE) الذي وضعه البنك الدولي مؤخرا ، والذي يهدف إلى المساعدة في التخفيف من الأثر الاقتصادي والبشري لوباء كوفيد-19. توفر العملية فرصة للبناء إلى الأمام بشكل أفضل من خلال الاستثمار في المرونة

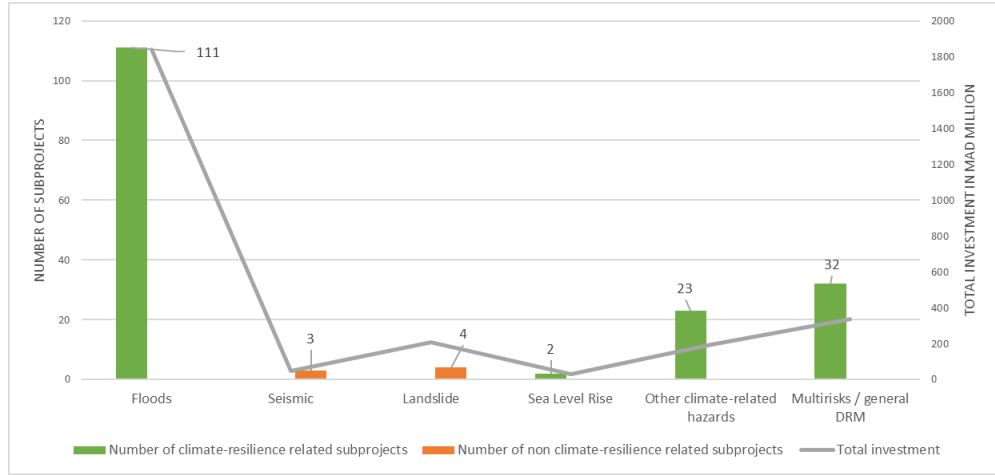
⁶⁷ المرجو مراجعة قسم السياق القطاعي لمزيد من التفاصيل (الفرقات 11 و 12 و 13).

والبنية التحتية منخفضة الكربون⁶⁸. تتناول العملية المقترحة أيضا المبادئ الرئيسية للاستدامة في "التوسع الانتقائي للتأثير" المنصوص عليها في ورقة نهج الاستجابة للأزمات لمجموعة البنك الدولي حول كوفيد-19. ستتم معالجة الركيزة 4 "تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات من أجل الانتعاش المرن والشامل والمستدام من خلال إعادة البناء بشكل أفضل" من خلال زيادة الاستثمار في الاستدامة والتكيف مع تغير المناخ. تتماشى العملية المقترحة أيضا مع مساهمة المغرب المحددة وطنيا في اتفاقية باريس للمناخ. يتوقع المغرب أن تكلف تدابير التكيف مع المناخ بين عامي 2020 و 2030 ما لا يقل عن 35 مليار دولار أمريكي في القطاعات الأكثر عرضة للخطر ، مثل المياه والغابات والزراعة. في الوقت نفسه ، يلتزم المغرب بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 42 في المائة أقل من سيناريو العمل كالمعتاد بحلول عام 2030.⁶⁹

⁶⁸ <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/building-forward-better-mena-how-infrastructure-investments-can-create-jobs>

⁶⁹ المملكة المغربية، مساهمة محددة وطنيا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ، 2018 ،
/20NDC-English.pdf/20First/20First/Morocco/https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/Morocco

الشكل 2: المشاريع الفرعية صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية حسب نوع المخاطر والأنشطة



مشاركة المواطنين

74. تشمل آلية التمويل المشترك التابعة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المدعومة من البرنامج أدوات لتعزيز مشاركة المواطنين من خلال الوصول إلى المعلومات، والتشاور والمشاركة الشاملة، وآلية معالجة المظالم (GRM). يلتزم منفذو المشروع الفرعي بتنظيم المشاورات العامة مع المستفيدين من المشروع الفرعي وأصحاب المصلحة المحليين الرئيسيين قبل تنفيذ المشروع الفرعي، وتوفير الوصول إلى أنظمة آلية معالجة المظالم. و تماشيا مع خطة عمل البرنامج ، تم الانتهاء من دليل تقني لمشاركة المواطنين (بما في ذلك المشاورات العامة وآلية معالجة المظالم) وتوزيعه على منفذي المشاريع الفرعية في عام 2018. وقد تم تصميم آلية معالجة المظالم على مستوى البرنامج بناء على نهج ذي شقين: (1) في على المستوى المحلي ، يمكن للمجتمعات المتأثرة تقديم شكوى من خلال عملية وجها لوجه في المكاتب المحلية التابعة لوزارة الداخلية ذات الصلة أو في سجل يظل مفتوحا طوال مدة تنفيذ المشروع الفرعي ؛ (2) على المستوى الوطني ، تم إطلاق موقع إلكتروني تفاعلي (مستضاف في وزارة الداخلية) ، مما يسمح لمنفذي المشاريع الفرعية والمستفيدين والجمهور عامة بتقديم الشكاوى أو التعليقات أو طلبات المعلومات. وتنظم وزارة الداخلية بشكل دوري دورات تدريبية لصالح منفذي المشاريع الفرعية والمتقدمين المحتملين للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، وتحديدًا على مكونات الحماية البيئية والاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص حول آلية معالجة المظالم. حتى أبريل 2021، تم استلام إجمالي ثلاثة عشر شكوى بخصوص تسعة مشاريع فرعية. و تم بشأنها تحديد وتنفيذ تدابير التخفيف المناسبة.

75. سيواصل التمويل الإضافي المقترح تعزيز مشاركة المواطنين والجوانب المتعلقة بآلية معالجة المظالم، بما في ذلك كجزء من عملية تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية . بالإضافة إلى ذلك، فإن المؤشر المرتبط بالصراف I الموسع النطاق سيفتح عملية تقديم طلبات العروض الخاصة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية أمام الجمعيات بهدف دعم تنفيذ حملات التوعية بمخاطر الكوارث والمناخ. تتماشى هذه الخطوة بشكل وثيق مع الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا و مع برنامجها بشأن "إشراك جميع أصحاب المصلحة وتعبئتهم وتشجيع إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني".

تعبئة رأس المال الخاص

76. يدعم البرنامج تعبئة رأس المال الخاص (PCM) من خلال إشراك شركات التأمين الخاصة في الأسواق المغربية لتغطية الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال ، بموجب القانون 110-14 الذي ينشئ نظاما وطنيا للتأمين ضد مخاطر الكوارث، تم تأمين ما يقرب من 9 ملايين شخص ضد مخاطر الكوارث الطبيعية من قبل شركات التأمين الخاصة. بالإضافة إلى ذلك ، دعمت المساعدة الفنية التي بدأت في إطار البرنامج حكومة المغرب في تطوير إستراتيجية مالية شاملة من ثلاث مستويات لصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية ، والتي تشمل الاحتياطات الوطنية ، وخط ائتمان طارئ وأدوات تحويل المخاطر. تعمل هذه الإستراتيجية على الاستفادة من استخدام قدرة التأمين الدولية في أكثر الأحداث خطورة،

وتقليل تصورات المخاطر المعنوية من قبل الأسواق (من خلال الاحتفاظ الكبير) وساهمت بشكل كبير في الأسعار التنافسية وشروط التأمين ضد المخاطر ومنتجات إعادة التأمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا، والتي تم دعم إعدادها من قبل برنامج النتائج مقابل النتائج الرئيسي، تركز على تعزيز تعبئة رأس المال الخاص لاستثمارات الحد من المخاطر. في إطار هذا البرنامج، من المتوقع أن يفتح في نهاية المطاف معايير الأهلية صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للكيانات الخاصة. بسبب القضايا القانونية الحالية المتعلقة بإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ليس من الممكن حاليا تضمين مثل هذا الإجراء كجزء من إطار النتائج الموسع في التمويل الإضافي. ومع ذلك، ستوفر العملية المقترحة التوجيه الفني إلى مديرية إدارة مخاطر الكوارث و صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في هذا المجال كجزء من دعم التنفيذ المنتظم، بما في ذلك استكشاف التغييرات المحتملة في التشريعات التي يمكن أن تسهل تعبئة رأس المال الخاص.

V-المخاطر الرئيسية

77. سيحتفظ التمويل الإضافي بتصنيفات المخاطر الشاملة والمحددة للبرنامج الأصلي. يظل التصنيف العام للمخاطر معتدلا. نظرا لأن التمويل الإضافي يمثل امتدادا وتوسيع نطاق البرنامج الأصلي ضمن البرنامج الحكومي الحالي وحدود البرنامج مقابل النتائج، فلم يتم إدخال مخاطر جديدة في العملية. تظل تصنيفات المخاطر المحددة معتدلة بالنسبة للسياسة والحكمة، ومعتدلة بالنسبة للاقتصاد الكلي، ومنخفضة لاستراتيجيات وسياسات القطاع، وكبيرة للتصميم الفني للبرنامج، ومتوسطة للقدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة، ومعتدلة بالنسبة للائتمان، ومتوسطة للبيئة والاجتماعية، ومعتدلة بالنسبة لأصحاب المصلحة، وكبير بالنسبة للآخرين.

أ. **تم تصنيف مخاطر التصميم الفني على أنها كبيرة.** كما هو متصور في التصميم الأصلي للمشروع، تجري المفتشية العامة للإدارة الترابية حاليا عمليات تدقيق فنية للتحقق من (1) الجودة الفنية للمشاريع الفرعية قيد التنفيذ؛ و (2) قدرة المشاريع الفرعية المنفذة على الوصول إلى أهداف الحد من المخاطر على النحو المنصوص عليه في الهدف الإنمائي للمشروع المؤشر 2 و المؤشر المرتبط بالبريد 5. نظرا لأن عمليات التدقيق ضرورية لضمان أن التصميم الفني للعملية فعال بالفعل في الوصول إلى الهدف الإنمائي للبرنامج بشكل عام، يتم الحفاظ على التصنيف حاليا على أنه "كبير"، ولكن يمكن تخفيضه إلى "معتدل" إذا وحين تظهر النتائج الأولية الإيجابية للعملية. تم تأكيد التدقيق الجاري.

ب. **تم تصنيف المخاطر الائتمانية على أنها كبيرة.** كما هو موضح بالتفصيل في ملحق تقييم النظم الائتمانية FSA (في الملحق 3)، تظل المخاطر الائتمانية كبيرة نظرا لخطر عدم تحقيق التسوية المالية لنفقات البرنامج مع المدفوعات عند إغلاق البرنامج. للتخفيف من هذه المخاطر، تم إدخال المؤشر رقم 9 حديثا لتعزيز نظام الرصد والتقييم الخاص بشبكة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، وتم تمديد تاريخ إغلاق البرنامج الأصلي، وتم اقتراح العديد من تدابير التخفيف كجزء من ملحق تقييم النظم الائتمانية وخطة عمل البرنامج.

ت. **تم تصنيف فئة المخاطر "الأخرى" على أنها كبيرة.** وتغطي مخاطر التنفيذ المرتبطة بجائحة كوفيد-19، بما في ذلك التأخيرات المحتملة في التوريد والمشتريات وكذلك إجراءات الإغلاق والاحتواء التي قد تؤثر على تنفيذ المشاريع الفرعية المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تم تقديم هذا الخطر وتقييمه بالفعل كجزء من دعم تنفيذ البرنامج الأصلي، وتم اتخاذ تدابير التخفيف التالية، بما في ذلك: (1) المراقبة المستمرة للمشروع الفرعي، باستخدام وسائل عن بعد من خلال تقديم تقارير مرحلية نصف سنوية؛ (ب) تقوم نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية بإجراء استفسارات مباشرة (لكل هاتف) لرصد الامتثال البيئي والاجتماعي؛ (3) الشروع في مهمة التحقق مع المراجعة المكتوبة والمقابلات (الهاتفية) عن بعد مع منفي المشاريع الفرعية، و (4) استخدام الوسائل الافتراضية لإجراء المشاورات اللازمة للتحقق من خطة عمل الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. وللتخفيف من هذه المخاطر بشكل أكبر، يقدم التمويل الإضافي المقدر المرتبط بالبريد 9 لتقوية نظام الرصد والتقييم الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. كجزء من دعم التنفيذ، سيراقب فريق عمل البنك الدولي عن كثب تأثيرات التنفيذ المحتملة المتعلقة بكوفيد-19 وينسق بشكل وثيق مع مديرية إدارة مخاطر الكوارث

لتصميم تدابير التخفيف المناسبة. تم تحديد أهداف المؤشر وبروتوكولات التحقق و تحديثها، مع الأخذ في الاعتبار سياق جائحة كوفيد-19 وتأثيرها المحتمل على تنفيذ البرنامج.

VI- خدمة رفع المظالم بالبنك الدولي

78. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلباً بمشروع يدعمه البنك الدولي تقديم شكاوى إلى آليات معالجة المظالم الحالية على مستوى المشروع أو إلى خدمة معالجة المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي. تضمن GRS مراجعة الشكاوى المستلمة على الفور من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. يمكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوهم إلى لجنة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. يمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إبلاغ البنك الدولي بالمخاوف مباشرة ، ومنح إدارة البنك فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة معالجة المظالم (GRS) التابعة للبنك الدولي ، يرجى زيارة <http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievant-redress-service> للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي ، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org

VII- جدول موجز للتغييرات

لم يتغير	تغير	
	✓	التغيير في إطار النتائج
	✓	التغيير في تاريخ (تواريخ) إقفال القرض
	✓	التغيير في خطة عمل البرنامج
✓		التغيير في الوكالة المنفذة
✓		تغيير في الأهداف التنموية للمشروع
✓		التغيير في نطاق البرنامج
✓		الإلغاءات المقترحة
✓		إعادة التوزيع بين فئات الصرف
✓		التغيير في ترتيبات الصرف
✓		تم إحداث تغيير في سياسات الإجراءات الوقائية
✓		التغيير في الموثيق القانونية
✓		التغيير في الترتيبات المؤسسية
✓		تغيير في الأسلوب الفني
✓		التغيير في الائتمان
✓		التغيير في الجوانب البيئية والاجتماعية
✓		التغيير في جدول التنفيذ
✓		تغييرات أخرى

VIII- التغييرات المفصلة

تاريخ (تواريخ) إقفال القرض

الموعد النهائي المقترح لطلبات السحب	أجل الإغلاق المقترح	أجل الإغلاق الحالي	أجل الإغلاق الأصلي	الحالة	مقدم القرض
30 يونيو 2024	31 دجنبر 2023	31 دجنبر 2021	31 دجنبر 2021	سار/	IBRD-86090

XI- إطار النتائج و الرصد

إطار النتائج

البلد: المغرب

برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصمود - تمويل إضافي

الهدف الإنمائي للبرنامج / الأهداف الإنمائية للبرنامج

الهدف الإنمائي للبرنامج (PDO) : تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب الأهداف / النتائج

الهدف النهائي	الأهداف المرحلية				الحدود	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							مؤشرات الهدف الإنمائي للبرنامج
تم إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث.			تم تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات.	الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث قيد التشغيل.	يركز صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بشكل أساسي على الاستجابة لمخاطر ما بعد الكوارث خارج سياق إستراتيجية أكبر لإدارة مخاطر الكوارث.	فارغة 1	إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الإدارة التابع لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث (النص)
							الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر

الهدف النهائي	الأهداف المرحلية				الحدود	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
250,000.00			200,000.00	150,000.00	0.00		العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر الهيكلية (% من النساء) (العدد)
							الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر
7,000,000.00			5,000,000.00	1,000,000.00	0.00		العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر غير الهيكلية (% من النساء) (العدد)
							الإجراء: هذا المؤشر جديد
5,850,000.00	5,850,000.00	0.00	0.00	0.00	0.00		الحد الأدنى لعدد الأشخاص في منطقة البرنامج المؤمن عليهم ضد الإصابات الجسدية

الكارثية (العدد)	الأحداث					
إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم (نص)						الوثائق القانونية التنفيذية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث فيما يتعلق بإنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية تم إعدادها من قبل وزارة الاقتصاد و المالية و هيئة مراقبة التأمينات و الإحتياط الإجتماعي
تلقى صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية مساهمات مالية أولية وفقا لأحكام قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث.						يتم اعتماد الوثائق القانونية للتنفيذ المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث فيما يتعلق بإنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية من قبل الحكومة.

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب مجالات النتائج

الهدف النهائي	2	الأهداف المرحلية 1	الحدود	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
					تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات
70.00	70.00	70.00	0.00	فارغة 6	الحد الأدنى من النسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب (النسبة المئوية) الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر

تطوير نماذج محسنة لتقييم المخاطر وتشغيلها (نص)	لا	تم تطوير نماذج مخاطر الكوارث الاحتمالية من أجل (1) التقييم والتقدير (وزارة الداخلية)، و (2) برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث وفقا لمشروع القانون (وزارة الاقتصاد و المالية) قيد التشغيل.	نماذج مخاطر الكوارث الاحتمالية من أجل (1) التقييم (وزارة الداخلية)، و (2) برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث وفقا لمشروع القانون (وزارة الاقتصاد و المالية) قيد التشغيل.	50.00	30.00	10.00	0.00	فارغة 9	العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة واحدة لموقع على الأقل (العدد)
الإجراء: هذا المؤشر جديد									
توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث									
المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة (العدد)	فارغة 2	0.00	1,050,000,000.00	1,150,000,000.00	1,300,000,000.00				
الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر									
الحد الأدنى للنسبة المئوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة (النسبة المئوية)	فارغة 3	0.00	10.00	10.00	10.00				
اسم المؤشر	المؤشر المرتبط بالصراف	الحدود	الأهداف المرحلية						
			2	1					
الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر									

45.00	45.00	45.00	0.00	فارغة 4	الحد الأدنى من النسبة المئوية لتمويل المشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ و الشركاء (النسبة المئوية)
الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر					
1,200,000,000.00	600,000,000.00	200,000,000.00	0.00	فارغة 5	القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث (العدد)
الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر					
تحسين التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث					
اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث (نص)					
يتم اعتماد الوثائق القانونية للتنفيذ المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والتي تنص على فعالية نظام التأمين، من قبل الحكومة.					
خطة المراقبة والتقييم: مؤشرات الأهداف الإنمائية للبرنامج					
المسؤولية عن جمع البيانات	منهجية جمع البيانات	مصدر البيانات	التردد	التعريف / الوصف	اسم المؤشر
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	انظر DLI 1	برنامج	سنوي	في إطار التمويل الإضافي، يقيس هذا المؤشر تطور الترتيبات المؤسسية لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، وتعزيز قدرات مديرية إدارة مخاطر الكوارث وإعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر	تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الإدارة التابع لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث

				الكوارث، والتي من المتوقع أن تتضمن خطة مراقبة مناسبة.	
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة مصادر البيانات	تقرير تقدم البرنامج ، مقترحات المشاريع الفرعية الموقعة (تشير إلى العدد التقديري للمستفيدين لكل مشروع فرعي) ومهمة تحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من المؤشر المرتبط بالصراف رقم 5	سنوي	يقيس هذا المؤشر العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر الهيكلية. تظل تعريفات المشاريع الهيكلية و المكتملة كما هي في البرنامج الأصلي.	العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر الهيكلية (% من النساء)
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة مصادر البيانات	تقرير تقدم البرنامج ، مقترحات المشاريع الفرعية الموقعة (تشير إلى العدد التقديري للمستفيدين لكل مشروع فرعي) ومهمة تحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من المؤشر المرتبط بالصراف رقم 5	سنوي	يقيس هذا المؤشر العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر غير الهيكلية. تظل تعريفات المشاريع غير الهيكلية و المكتملة كما هي في البرنامج الأصلي.	العدد التراكمي للمستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة للحد من المخاطر غير الهيكلية (% من النساء)
					الحد الأدنى لعدد الأشخاص في منطقة البرنامج المؤمن عليهم ضد الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية
					إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم
خطة المراقبة والتقييم: خرائط مؤشرات النتائج المرحلية					
المسؤولية عن جمع البيانات	منهجية جمع البيانات	مصدر البيانات	التردد	التعريف / الوصف	اسم المؤشر

مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير برنامج التقدم، تقرير التحقق المفتشية العامة للإدارة الترايبية	سنوي	لكل دعوة سنوية لتقديم مقترحات، يقيس المؤشر 6 النسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية التي تمولها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي استفادت من التدريب و / أو المساعدة الفنية. انظر 6 DLI لمزيد من المعلومات.	الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب
----------------------------	----------------	---	------	---	---

إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير برنامج التقدم، تقرير التحقق المفتشية العامة للإدارة الترايبية	سنوي	لكل دعوة سنوية لتقديم مقترحات ، يقيس المؤشر 6 النسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية التي يمولها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية التي استفادت من التدريب و / أو المساعدة الفنية. انظر المؤشر المرتبط بالصراف 6 للمزيد من المعلومات.	الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب
					تطوير نماذج محسنة لتقييم المخاطر وتشغيلها
مديرية إدارة مخاطر الكوارث				يقيس هذا المؤشر العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل. انظر بروتوكول للمؤشر 9 التحقق للمزيد من المعلومات .	العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير تقدم البرنامج وتقرير التحقق المفتشية العامة للإدارة الترايبية	سنوي	كما هو الحال في البرنامج الأصلي. يقيس هذا المؤشر المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة على النحو المحدد في دليل عمليات المشروع. انظر 2 DLI لمزيد من المعلومات.	المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير تقدم البرنامج وتقرير التحقق المفتشية العامة للإدارة الترايبية	سنوي	نفس البرنامج الأصلي. يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأموال المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية مقارنة بإجمالي جميع المشاريع الفرعية. انظر 3 DLI لمزيد من المعلومات.	النسبة المئوية الدنيا من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة

مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير برنامج التقدم وتقرير المفتشية العامة للإدارة الوطنية للتحقق	سنوي	نفس البرنامج الأصلي. يقيس هذا المؤشر عامل الرافعة المالية لتمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. انظر المؤشر المرتبط بالصرف 4 للمزيد من المعلومات.	النسبة المئوية الدنيا للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ والشركاء
مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مراجعة الوثائق	تقرير برنامج التقدم وتقرير المفتشية العامة للإدارة الوطنية للتحقق		يقيس هذا المؤشر قيمة تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المعبأ للمشاريع المنجزة التي تحقق أهدافها للحد من مخاطر الكوارث. انظر المؤشر المرتبط بالصرف 5 للمزيد من المعلومات.	القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث
					اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث

مصفوفة المؤشرات المرتبطة بالصرف

المؤشر المرتبط بالصرف 1		تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الحكامة الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث	
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي) كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
العملية	لا	النص	35.00
الفترة	القيمة		الصيغة
خط الأساس		يركز صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بشكل أساسي على الاستجابة لمخاطر ما بعد الكوارث خارج سياق إستراتيجية أكبر لإدارة مخاطر الكوارث.	
2016		إعداد: (1) مسودة الأحكام التي سيتم تضمينها في قانون ميزانية المقترض لعام 2017، فيما يتعلق بإنشاء اللجنة التوجيهية، و إدراج الحكومات المحلية (الجماعية الإقليمية) بين المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار	15.00

		الكوارث الطبيعية؛ و (2) مسودات التعاميم (التعاميم) التي ستصدرها وزارة الداخلية بشأن إنشاء الاختيار الوطني.	
	14.00	1) يتضمن قانون ميزانية المقترض لعام 2017 أحكاما تتعلق بإنشاء اللجنة التوجيهية، وإدراج الحكومات المحلية (الجماعية الإقليمية) بين المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ و (2) تم إصدار تعميمات (منشورات) بشأن إنشاء لجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة من قبل وزارة الداخلية. تم إنشاء موقع ويب صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تفاعلي يوفر وصول الجمهور إلى المعلومات، ويتعامل مع المظالم، و يقدم تقارير عن نظام الرصد و التقييم.	2017
	0.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية و لجنة الاختيار الوطنية و الأمانة العامة و الموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	2018
	3.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية و لجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة وموقع صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تبني اللجنة التوجيهية إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث	2019
	3.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية و لجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة والموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تبني اللجنة التوجيهية إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث.	2020
	0.00		2021
	0.00		2022
	0.00		2023

الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف 1 هذا. انظر أدناه.				
المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)		وحدة القياس	قابلية التوسع	المؤشر المرتبط بالصرف 1
67.02	47.75	النص	لا	نوع المؤشر المرتبط بالصرف
الصيغة		الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	القيمة	العملية
				الفترة
			يركز صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بشكل أساسي على الاستجابة لمخاطر ما بعد الكوارث خارج سياق إستراتيجية أكبر لإدارة مخاطر الكوارث.	خط الأساس
		15.00	إعداد: (1) مسودة الأحكام التي سيتم تضمينها في قانون ميزانية المقترض لعام 2017 ، فيما يتعلق بإنشاء اللجنة التوجيهية ، وإدراج الحكومات المحلية (الجماعية الإقليمية) بين المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية؛ و (2) مسودات التعاميم (التعاميم) التي ستصدرها وزارة الداخلية بشأن إنشاء الاختيار الوطني.	2016
		14.00	(1) يتضمن قانون ميزانية المقترض لعام 2017 أحكاما تتعلق بإنشاء اللجنة التوجيهية، وإدراج الحكومات المحلية (الجماعية الإقليمية) بين المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ؛ و (2) تم إصدار تعميمات (منشورات) بشأن إنشاء لجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة من قبل وزارة الداخلية. تم إنشاء موقع ويب صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تفاعلي يوفر وصول الجمهور إلى المعلومات، ويتعامل مع المظالم ، ويقدم تقارير عن نظام الرصد و التقييم.	2017

	0.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية ولجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة والموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	2018
	3.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية ولجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة والموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تبني اللجنة التوجيهية إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	2019
	3.00	يتم الاحتفاظ باللجنة التوجيهية ولجنة الاختيار الوطنية والأمانة العامة والموقع الإلكتروني لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تبني اللجنة التوجيهية إستراتيجية وطنية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث.	2020
	2.00	الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث معمول به .	2021
	7.00	تم تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات.	2022
	3.75	تم إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث.	2023
		2- المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة.	المؤشر المرتبط بالصرف 2
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	وحدة القياس	قابلية التوسع
النتيجة	0.00	العدد	لا
الفترة	الصيغة	القيمة	
خط الأساس	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	5.00	0.00
2016		5.00	170,000,000.00

الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف هذا. انظر أدناه			
المؤشر المرتبط بالصرف 2			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ التراكمي لمبالغ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة
النتيجة	نعم	النص	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
الفترة	القيمة	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
خط الأساس	0.00	الصيغة	0.00
2016	170 مليون درهم	5.00	5.00
2017	340 مليون درهم	5.00	5.00
2018	510 مليون درهم	5.00	5.00
2019	680 مليون درهم	5.00	5.00
2020	850 مليون درهم	5.00	5.00
2021	المبلغ التراكمي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصص للمشاريع الفرعية المؤهلة هو 1300 مليون درهم. *** يتبع المؤشر التقديرات السنوية البالغة 1050 مليون درهم في عام 2021، و 1150 مليون درهم في عام 2022، و 1300 مليون درهم في عام 2023. و تبلغ مدفوعات المؤشر السنوي المتوقعة للصرف 5.33 مليون دولار أمريكي في عام 2021، و 2.67 مليون دولار أمريكي في عام 2022، و 4 ملايين دولار في سنة 2023.	12.00	من خط الأساس البالغ 850 مليون درهم، لكل 37.5 مليون درهم مخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة، يتم توفير مليون إلى 12 مليون دولار أمريكي للصرف.

المؤشر المرتبط بالصرف 3				2022
المؤشر المرتبط بالصرف 3				2023
الحد الأدنى للنسبة السنوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة				غير متاح
قابلية التوسع				غير متاح
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل	نتيجة الفترة
لا	النسبة	8.00	0.00	خط الأساس
القيمة	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	معادلة	0.00	2016
0.00		0.00	2.00	2017
0.00		2.00	2.00	2018
0.00		2.00	2.00	2019
0.00		0.00	0.00	2020
0.00		0.00	0.00	2021
0.00		0.00	0.00	2022
0.00		0.00	0.00	2023
الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف هذا. انظر أدناه.				
المؤشر المرتبط بالصرف 3				DLI
الحد الأدنى للنسبة السنوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة				نتيجة الفترة
قابلية التوسع				خط الأساس
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل	نتيجة الفترة
لا	النسبة	11.00	0.00	خط الأساس
القيمة	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	الصيغة	0.00	2016
0.00		0.00	2.00	2017
0.00		2.00	2.00	2018

2019	10.00		2.00
2020	10.00		2.00
2021	10.00		1.00
2022	10.00		1.00
2023	10.00		1.00
المؤشر المرتبط بالصرف 4			
4- الحد الأدنى لنسبة التمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ و شركائها			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
النتيجة	لا	النسبة	22.00
الفترة	القيمة		الصيغة
خط الأساس	0.00		0.00
2016	0.00		8.00
2017	35.00		8.00
2018	40.00		3.00
2019	45.00		3.00
2020	50.00		0.00
2021			0.00
2022			0.00
2023			0.00
الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف هذا. انظر أدناه			
المؤشر المرتبط بالصرف 4			
4- الحد الأدنى لنسبة التمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ و شركائها.			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
النتيجة	لا	النسبة	28.00
الفترة	القيمة		الصيغة
خط الأساس	0.00		0.00

	0.00		0.00	2016
	8.00		35.00	2017
	8.00		40.00	2018
	3.00		45.00	2019
	3.00		50.00	2020
	2.00		45.00	2021
	2.00		45.00	2022
	2.00		45.00	2023
الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف هذا. انظر أدناه.				
5- القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي حققت أهداف الحد من مخاطر الكوارث.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النتيجة	لا	النسبة	39.97	0.00
الفترة	القيمة		الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	الصيغة
خط الأساس	0.00			0.00
2016	0.00			0.00
2017	0.00			6.67
2018	100,000,000.00			16.70
2019	350,000,000.00			16.60
2020	600,000,000.00			0.00
2021				0.00
2022				0.00
2023				0.00
الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصرف هذا. انظر أدناه.				

القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي حققت أهداف الحد من مخاطر الكوارث				المؤشر المرتبط بالصرف 5	
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل	
الخصيلة	نعم	نص	90.00	0.00	
الفترة	القيمة		(المبلغ المخصص بالدولار الأمريكي)		
حدود	0.00				
السنة التقويمية 2016	غير متاح		0.00	غير متاح	
السنة التقويمية 2017	غير متاح		0.00	غير متاح	
السنة التقويمية 2018	غير متاح		0.00	غير متاح	
السنة التقويمية 2019	غير متاح		0.00	غير متاح	
السنة التقويمية 2020	غير متاح		0.00	غير متاح	
السنة التقويمية 2021			40.00	من خط الأساس البالغ 0 ، لكل 1.2 مليون درهم من المشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة ، تتوفر 40.000 دولار أمريكي ، حتى 40.000.000 دولار أمريكي	البرنامج الرئيسي: القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث هي 1200 مليون درهم. *** يتبع المؤشر التقديرات السنوية البالغة 200 مليون درهم في عام 2021 ، و 600 مليون درهم في عام 2022 ، و 1200 مليون درهم في عام 2023. وتبلغ مدفوعات المؤشر المرتبط بالصرف السنوية المتوقعة 6.67 مليون دولار أمريكي في عام 2021 ، و 13.33 مليون دولار أمريكي في عام 2022 ، و 20 مليون دولار أمريكي في عام 2023.

السنة التقويمية 2022	تمويل إضافي: القيمة التراكمية لمجموع التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث هي 1200 مليون درهم *** يتبع المؤشر التقديرات السنوية البالغة 200 مليون درهم في عام 2021 ، و 600 مليون درهم في عام 2022 ، و 1200 مليون درهم في عام 2023. وتبلغ مدفوعات المؤشر السنوي المتوقعة للصراف 8.33 مليون دولار أمريكي في عام 2021 ، و 16.67 مليون دولار أمريكي في عام 2022 ، و 25 مليون دولار أمريكي في عام 2023.	50.00	من خط الأساس البالغ 0 ، لكل 1.2 مليون درهم من المشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة ، تتوفر 50.000 دولار أمريكي ، حتى 50.000.000 دولار أمريكي
السنة التقويمية 2023	غير متاح	0.00	غير متاح
الإجراء: تم مراجعة المؤشر المرتبط بالصراف هذا ، انظر أدناه			
المؤشر المرتبط بالصراف 6 DLI		الحد الأدنى للنسبة السنوية للجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة التقنية و / أو التدريب.	
نوع المؤشر المرتبط بالصراف DLI	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
النتيجة المتوسطة	لا	النسبة	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
الفترة	القيمة		الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
حدود	0.00		الصيغة
السنة التقويمية 2016	0.00		
السنة التقويمية 2017	50.00		0.00
السنة التقويمية 2018	50.00		4.00
السنة التقويمية 2019	50.00		2.00
السنة التقويمية 2020	50.00		2.00
السنة التقويمية 2021	50.00		2.00
السنة التقويمية 2022	50.00		0.00
السنة التقويمية 2023	50.00		0.00
الإجراء: تم تعديل المؤشر المرتبط بالصراف هذا ، انظر أدناه			
المؤشر المرتبط بالصراف 6 DLI		الحد الأدنى للنسبة السنوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب	

نوع المؤشر المرتبط بالصرف DLI	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كثافة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النتيجة المتوسطة	لا	النسبة	10.00	0.00
الفترة	القيمة		الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	الصيغة
حدود	0.00			
السنة التقويمية 2016	0.00		0.00	
السنة التقويمية 2017	50.00		4.00	
السنة التقويمية 2018	50.00		2.00	
السنة التقويمية 2019	50.00		2.00	
السنة التقويمية 2020	50.00		2.00	
السنة التقويمية 2021	70.00		2.00	
السنة التقويمية 2022	70.00		2.00	
السنة التقويمية 2023	70.00		2.00	
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 7				
7- اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى لعدد الأشخاص المؤمن عليهم في منطقة البرنامج من الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف DLI	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	كثافة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
الحصيلة	لا	النص	34.50	0.00
الفترة	القيمة		الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	الصيغة
حدود	-			
السنة التقويمية 2016			14.50	
السنة التقويمية 2017			7.00	
يحول الأمين العام للحكومة مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى الوزراء الحكومي الكوارث إلى الوزارات المعنية، ويعتمده مجلس الوزراء الحكومي. تتم إحالة مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث إلى البرلمان، ويتم إعداد الوثائق القانونية التنفيذية المشار إليها في المادة 71 من مشروع قانون التأمين ضد مخاطر الكوارث والتي تنص على فعالية نظام التأمين، من قبل وزارة الاقتصاد والمالية والهيئة العامة للرعاية الصحية.				

السنة التقويمية	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	نسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
السنة التقويمية 2018	5.00	5.00	0.00
السنة التقويمية 2019	8.00	5.85 مليون	0.00
السنة التقويمية 2020	0.00	5.85 مليون	0.00
السنة التقويمية 2021			
السنة التقويمية 2022			
السنة التقويمية 2023			
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 8			
8-إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف DLI	قابلية التوسع	وحدة القياس	المبلغ الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
الحصيلة	لا	النص	25.00
الفترة	القيمة	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)	الصيغة
حدود	-		
السنة التقويمية 2016	-	0.00	
السنة التقويمية 2017		9.00	
السنة التقويمية 2018		8.00	
السنة التقويمية 2019		8.00	
السنة التقويمية 2020		0.00	
السنة التقويمية 2021		0.00	
السنة التقويمية 2022		0.00	

السنة التقويمية 2023		
0.00		
العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل		
المؤشر المرتبط بالصراف DLI 9		
نوع المؤشر المرتبط بالصراف DLI	قابلية التوسع	وحدة القياس
النتيجة المتوسطة	لا	النص
فترة	القيمة	الإجمالي المخصص (بالدولار الأمريكي)
حدود	0.00	الصيغة
السنة التقويمية 2016	0.00	فترة
السنة التقويمية 2017	0.00	
السنة التقويمية 2018	0.00	
السنة التقويمية 2019	0.00	
السنة التقويمية 2020	0.00	
السنة التقويمية 2021	10.00	من خط الأساس صفر ، لكل مشروع فرعي ، تتوفر 200,000 دولار أمريكي للصراف ، حتى 10 مليون دولار أمريكي
السنة التقويمية 2022	0.00	العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل هو 50. *** يتبع المؤشر التقديرات السنوية لـ 10 مشاريع فرعية في عام 2021 ، و 30 مشروعاً فرعياً في عام 2022 ، و 50 مشروعاً فرعياً في عام 2023. وتبلغ مدفوعات المؤشر المرتبط بالصراف السنوية المتوقعة 2 دولار أمريكي مليون دولار في عام 2021 ، و 4 ملايين دولار في عام 2022 ، و 4 ملايين دولار في عام 2023.
السنة التراكمية 2023	0.00	غير متاح
الإجراء: هذا المؤشر جديد		
جدول بروتوكول التحقق: المؤشرات المرتبطة بالصراف		
المؤشر المرتبط بالصراف DLI 1	1-تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي و الهيكل الإداري لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية FCLN مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث	

الوصف	مصدر البيانات / الوكالة	كيان التحقق	الإجراء
تمت إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي والهيكل الإداري لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث في إطار التمويل الإضافي ، يقيس هذا المؤشر تطور الترتيبات المؤسسية لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، وتعزيز قدرات مديرية إدارة مخاطر الكوارث وإعداد منهجية لجمع البيانات وتحليل قابلية التأثر والتعرض للكوارث والأحداث المتعلقة بالمناخ.			
2021: الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث ساري المفعول يقيس هذا المؤشر التفعيل الفعال للهيكل التنظيمي لمديرية إدارة المخاطر من خلال تعيين موظفيها في مناصب ذات مسؤولية (مدير واحد ، و 5 رؤساء أقسام ، و 16 رئيسا للوحدات) و من خلال التعيين الرسمي للمديرين أو تعيين رؤساء الأقسام و / أو المدراء المؤقتين .			
2022: يتم تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات يقيس هذا الدليل الانفتاح الفعلي لتمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية إزاء الجمعيات على النحو المحدد في الظهير رقم 1-58-376 المؤرخ 15 نوفمبر 1958 .			
2023: يتم إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث كجزء من خطة العمل لتفعيل استراتيجية إدارة مخاطر الكوارث ، تبنت الحكومة المغربية برنامجا يركز على النوع الاجتماعي (البرنامج 7: نهج النوع الاجتماعي في إدارة مخاطر الكوارث). في هذا السياق ، يدعم التمويل الإضافي إعداد خطة عمل لتوعية النساء بمخاطر الكوارث (البرنامج 7 - المشروع 5 - الإجراء 1). تقيس هذه النتيجة المرتبطة بالصرف استكمال خطة العمل هذه.			
قانون الموازنة السنوية ذات الصلة ، والتوصيف الوظيفي ، والإجراءات الإدارية المسؤولة عن تعيين / تعيين المسؤولين ، وخطة عمل زيادة الوعي بمخاطر الكوارث / مديرية إدارة مخاطر الكوارث.	مصدر البيانات / الوكالة		
المفتشية العامة للإدارة الترابية		كيان التحقق	
السنة 1 : (النتيجة المرتبطة بالصرف 1.6) الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث : سار. ستتحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من تعيين مدير لكل من مواقع المسؤولية الـ 22 المحددة في الهيكل التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث ، على أساس الوثائق المقدمة من قبل هذه الأخيرة. يمكن إجراء هذا التعيين من خلال اختيار وتعيين مديرين جدد أو تعيين رؤساء الأقسام و / أو المديرين المؤقتين . يجب أن تتضمن الوثائق التي تقدمها مديرية إدارة مخاطر الكوارث ما يلي: (1) التوصيف الوظيفي ، (2) الإجراء الإداري ("مذكرة الخدمة" أو أمر التعيين) الذي يضيف الطابع الرسمي على تعيين الموظفين المختارين. سيتم اتباع نفس الإجراء بالنسبة للمناصب الـ 22 المسؤولة. سيتم اعتبار تحقق النتيجة المرتبطة بالصرف عند اكتمال تحقق جميع الوظائف البالغ عددها 22.			إجراء
السنة 2 : (النتيجة المرتبطة بالصرف 1.7) تم تعديل قائمة المستفيدين من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من خلال قانون الميزانية السنوية ذي الصلة لتشمل الجمعيات .			

<p>ستراجع المفتشية العامة للإدارة الترايبية أحكام قانون الموازنة السنوية ذات الصلة للتحقق من أهلية الجمعيات للحصول على تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، مع الإشارة إلى إدراج تلك الكيانات بين المستفيدين من تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. يمكن تحديد نطاق التدخلات لهذه الفئة من المستفيدين إذا لزم الأمر في المواصفات الخاصة بتقديم طلبات العروض التي يمولها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية .</p> <p>السنة 3 (النتيجة المرتبطة بالصرف 1.8) : خطة عمل لزيادة الوعي بمخاطر الكوارث بين النساء: 3 سنوات</p> <p>سيتحقق المفتشية العامة للإدارة الترايبية من تحقيق هذه النتيجة من خلال مراجعة خطة العمل المعدة كجزء من تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية للاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث. ستكون خطة العمل هذه لرفع وعي النساء بمخاطر الكوارث نتيجة عمل تعاوني بين الشركاء المسؤولين عن التنفيذ التشغيلي لاستراتيجية إدارة مخاطر الكوارث .</p>	
المؤشر المرتبط بالصرف 2 DLI	2-المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة.
وصف	
مصدر البيانات / الوكالة	
كيان التحقق	
الإجراء	
المؤشر المرتبط بالصرف 2 DLI	المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة
الوصف	<p>كما هو الحال في البرنامج الأصلي . يقيس هذا المؤشر المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة على النحو المحدد في دليل عمليات المشروع .بناء على توصية من لجنة الاختيار الوطنية ، وبناء على مجموعة من معايير الأهلية والاختيار الواضحة ، توافق سنويا على قائمة بالمشاريع الفرعية المؤهلة التي تركز على الحد من المخاطر .يتم احتساب "المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة" على أنه المبلغ التراكمي للتمويل من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للمشاريع الفرعية التي وقع مؤيدوها وشركاؤها اتفاقية التمويل مع وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد والمالية. "التركيز" يعني الجهد الأساسي والرئيسي لمشروع فرعي. يعني "الحد من المخاطر" أنه من المتوقع أن تؤدي نتيجة المشروع الفرعي المؤهل إلى خسائر أقل (أي انخفاض الوفيات والإصابات وخسائر الممتلكات والنشاط الاقتصادي) نظرا لحدوث خطر طبيعي .يجب توثيق الحد من المخاطر في نماذج الطلبات المقدمة لتمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية و التأكد من قابليتها للقياس والتحقق (على سبيل المثال ، عن طريق خرائط الفيضانات قبل وبعد تنفيذ المشروع).</p>
مصدر البيانات / الوكالة	تقرير تقدم البرنامج / مديرية إدارة مخاطر الكوارث
كيان التحقق	المفتشية العامة للإدارة الترايبية
الإجراء	نفس البرنامج الرئيسي .تقدم حكومة المغرب أدلة على أموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة التي تركز على الحد من المخاطر .سيتم التحقق من نتائج المؤشر ودقة المعلومات بشكل مستقل.

<p>3- الحد الأدنى للنسبة المئوية من أموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة</p>	<p>المؤشر المرتبط بالصندوق DLI 3</p>
<p>نفس البرنامج الرئيسي. يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأموال المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية مقارنة بإجمالي جميع المشاريع الفرعية. توافق اللجنة التوجيهية بناء على توصية من لجنة الاختيار الوطنية على قائمة المشاريع الفرعية غير الإنشائية المؤهلة سنويا. يتم احتساب النسبة المئوية لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية على أنها مجموع التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة غير الهيكلية مقابل جميع المشاريع الفرعية المؤهلة ، وكلاهما وقع على اتفاقية التمويل. المشاريع الفرعية غير الهيكلية هي مشاريع فرعية، مثل تقييمات المخاطر والتخطيط وبناء القدرات / التدريب وزيادة الوعي وأنظمة الإنذار المبكر. سيتم تحديد قائم بالمشاريع غير الهيكلية في دليل عمليات المشروع. لأغراض هذا المشروع، تعتبر المشاريع الفرعية الهيكلية الصغيرة الحجم التي يقل إجمالي استثماراتها عن 5 ملايين درهم غير هيكلية.</p>	<p>وصف</p>
<p>تقرير تقدم البرنامج / مديرية إدارة مخاطر الكوارث</p>	<p>مصدر البيانات / الوكالة</p>
<p>المفتشية العامة للإدارة الترابية</p>	<p>كيان التحقق</p>
<p>نفس البرنامج الرئيسي. تقدم حكومة المغرب أدلة على أموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة. سيتم التحقق من نتائج المؤشر ودقة المعلومات بشكل مستقل.</p>	<p>الإجراء</p>
<p>4- الحد الأدنى لنسبة إجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة مقدمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها.</p>	<p>المؤشر المرتبط بالصندوق DLI 4</p>
<p></p>	<p>الوصف</p>
<p></p>	<p>مصدر البيانات / الوكالة</p>
<p></p>	<p>كيان التحقق</p>
<p></p>	<p>إجراء</p>
<p>4- الحد الأدنى لنسبة إجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة مقدمة من الجهات المسؤولة عن التنفيذ و الشركاء.</p> <p>يقيس هذا المؤشر عامل الرافعة المالية لتمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. تضمن اللجنة التوجيهية حشد نسبة مئوية دنيا من التمويل الإضافي لاستكمال تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية الذي تتلقاه المشاريع الفرعية المؤهلة المختارة. وستقوم الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركاؤها بتعبئة تمويل إضافي. يجب تأكيد التمويل الإضافي كتابيا من خلال اتفاقية التمويل. يتم قياس الحد الأدنى للنسبة المئوية من خلال التمويل الذي تم حشده من قبل الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها بالنسبة للتكلفة الإجمالية للمشاريع الفرعية كما هو موضح في اتفاقيات التمويل الموقعة. الكيانات المسؤولة عن التنفيذ هي الكيانات المحددة بموجب قانون الموازنة والتي تقدم طلب مشروع فرعي إلى صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، وتتولى المسؤولية المالية والإدارية والقانونية للمشروع الفرعي. الشركاء هم أي كيان آخر باستثناء صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، الذين يشاركون في المشروع من خلال آليات مالية أو إدارية أو مستفيدة أو غيرها. يعتمد التحقق على المبالغ التي تم حشدها من قبل الشركاء كما هو موضح في اتفاقية التمويل.</p>	<p>المؤشر المرتبط بالصندوق DLI 4</p> <p>الوصف</p>

مصدر البيانات / الوكالة	تقرير تقدم البرنامج / مديرية إدارة مخاطر الكوارث
كيان التحقق	المفتشية العامة للإدارة الترابية
الإجراء	نفس البرنامج الرئيسي. تقدم حكومة المغرب أدلة على إجمالي مصادر التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة. سيتم التحقق من نتائج المؤشر ودقة المعلومات بشكل مستقل.
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 5	5- القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث.
الوصف	
مصدر البيانات / الوكالة	
كيان التحقق	
الإجراء	
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 5	القيمة التراكمية لإجمالي التمويل للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث
الوصف	يقيس هذا المؤشر قيمة تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية المعبأ للمشاريع المنجزة التي تحقق أهدافها للحد من مخاطر الكوارث. تقدم اللجنة التوجيهية دليلاً على أن المشاريع الفرعية المؤهلة تحقق أهدافها للحد من المخاطر. القيمة التراكمية للتمويل هي مجموع التكاليف الإجمالية للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تلقت تمويلاً من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. يعتبر المشروع الفرعي مكتملاً عندما يقوم منفذ المشروع الفرعي بتزويد صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية بتقرير إكمال مؤقت يتماشى مع النموذج المعتمد من قبل مديرية إدارة مخاطر الكوارث، وهذا لكل من المشاريع الفرعية الهيكلية وغير الهيكلية. سيتم التحقق من تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث من خلال امتثال المشاريع الفرعية المكتملة لنفس الهدف المنصوص عليه أثناء تصميمها، والذي تم تحديده في وقت تقديمها للحصول على تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. سوف يعتمد التحقق من بين أمور أخرى على: الانتهاء من المشروع؛ أهمية الحزمة المالية والحلول التقنية المعتمدة (أو أي تغيير مبرر)؛ الامتثال للشروط الفنية المحددة في مستندات طلب التمويل (أو أي تغيير مبرر)، وإعداد تقارير الإنجاز المؤقتة.
مصدر البيانات / الوكالة	تقرير تقدم البرنامج، تقارير الإنجاز المؤقتة / مديرية إدارة مخاطر الكوارث
كيان التحقق	المفتشية العامة للإدارة الترابية

الإجراء	نفس البرنامج الرئيسي. تقدم حكومة المغرب أدلة على أن المشاريع الفرعية المؤهلة قد حققت أهداف الحد من المخاطر. سيتم التحقق من نتائج المؤشر ودقة المعلومات بشكل مستقل.
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 6	6- الحد الأدنى للنسبة المئوية للجهات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب.
الوصف	
مصدر البيانات / الوكالة	
كيان التحقق	
الإجراء	
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 6	الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب
الوصف	لكل دعوة سنوية لتقديم مقترحات ، يقيس المؤشر 6 الحد الأدنى للنسبة المئوية للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية التي تمولها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية التي استفادت من التدريب و / أو المساعدة الفنية. تقدم مديرية إدارة مخاطر الكوارث دليلاً على أن منفذي المشروع قد استفادوا من المساعدة الفنية و / أو التدريب السنوي في المجالات الفنية أو الائتمانية أو الاجتماعية أو البيئية وفقاً لخطة التدريب وبناء القدرات السنوية . كجزء من هذا المؤشر ، يتم تحديد تلقي المساعدة التقنية أو التدريب ، للمستفيدين من كل دعوة لتقديم العروض ، من خلال المشاركة الفعلية أو الافتراضية (عن بعد) في نشاط تدريبي واحد على الأقل خلال مدة البرنامج) على الأقل شخص واحد يحضر حدث تدريبي واحد) أو مساعدة فنية (حشد خدمات استشارية) في مجال تقني أو ائتماني أو اجتماعي أو بيئي ذي صلة بالبرنامج .
مصدر البيانات / الوكالة	تقرير تقدم البرنامج ، دليل على المشاركة في التدريب / مديرية إدارة مخاطر الكوارث
كيان التحقق	المفتشية العامة للإدارة الترابية
الإجراء	لكل دعوة لتقديم مقترحات ، ستزود مديرية إدارة مخاطر الكوارث المفتشية العامة للإدارة الترابية بوثائق تشهد على الانتهاء من إجراءات المساعدة الفنية و / أو التدريب المقدم إلى منفذي المشروع الذين يستفيدون من دعم صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية في إطار هذه الدعوة لتقديم العروض. ستحتوي هذه الوثائق على نماذج المشاركة (في حالة ورش العمل وجها لوجه) أو إثبات المشاركة في التدريب الافتراضي و / أو المساعدة التقنية التي يتم تشغيلها من خلال منصات تكنولوجيا المعلومات المتخصصة (بما في ذلك قائمة الدعوات ودعم العرض التقديمي وصورة لقائمة المشاركين).
المؤشر المرتبط بالصرف DLI 7	7- اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى لعدد الأشخاص المؤمن عليهم في منطقة البرنامج ضد الإصابات الجسدية جراء الأحداث الكارثية
الوصف	
مصدر البيانات / الوكالة	

	كيان التحقق
	الإجراء
8-إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم	المؤشر المرتبط بالصرف DLI 8
	الوصف
	مصدر البيانات / الوكالة
	كيان التحقق
	الإجراء
العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل	المؤشر المرتبط بالصرف DLI 9
يقيس هذا المؤشر العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة واحدة للموقع على الأقل. ستعد مديرية إدارة مخاطر الكوارث كل عام قائمة بالمشاريع الفرعية التي ستم زيارتها ، والتي يتم اختيارها وفقا لحالة تقدمها. ستتم مشاركة هذه القائمة مع البنك الدولي للتعليق أو التعليقات. يمكن أيضا تعديل هذه القائمة من قبل مديرية إدارة مخاطر الكوارث خلال العام إذا لزم الأمر. سيتم إجراء الزيارات الميدانية على أساس المنهجية التي سيتم تطويرها من قبل مديرية إدارة مخاطر الكوارث (انظر خطة عمل البرنامج) والتي سيتم مراجعتها بالاشتراك مع البنك الدولي .	الوصف
محضر زيارات الموقع / مديرية إدارة مخاطر الكوارث	مصدر البيانات / الوكالة
المفتشية العامة للإدارة الترابية	كيان التحقق
على أساس محاضر الزيارات الميدانية المختارة ، ستتحقق المفتشية العامة للإدارة الترابية من أن الزيارات الميدانية قد تمت وفقا للمنهجية التي وضعتها مديرية إدارة مخاطر الكوارث.	الإجراء



البنك الدولي

برنامج المغرب المتكامل لإدارة مخاطر الكوارث والصمود - تمويل إضافي (P176349)

الملحق 1: التقييم المتكامل للمخاطر

أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية

التقييم الحالي	آخر تقييم	فئة الخطر
● معتدل	● معتدل	السياسة و الحكامة
● معتدل	● معتدل	الاقتصاد الكلي
● ضعيف	● ضعيف	الاستراتيجيات و سياسات القطاع
● كبير	● كبير	الصياغة التقنية للمشروع أو البرنامج
● معتدل	● معتدل	القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
● كبير	● كبير	الانتمائي
● معتدل	● معتدل	البيئة والاجتماعية
● معتدل	● معتدل	الجهات الفاعلة
● كبير	● كبير	أخرى
● معتدل	● معتدل	شاملة

الملحق 2: التقييم التقني - ملحق

أ. الصلة الاستراتيجية

1. لا تزال الأهمية الاستراتيجية للتمويل الإضافي المقترح (التمويل الإضافي) **صالحة**، على النحو الذي حددت به في التقييم التقني المفصل للبرنامج الرئيسي ،.

التعرض البشري والجسدي للكوارث الطبيعية

2. يعد المغرب من أكثر البلدان تعرضاً للأخطار الجيولوجية والمتعلقة بالمناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفقاً للتقييم الاحتمالي لمخاطر الكوارث في المغرب بقيادة البنك الدولي ، فإن متوسط الخسائر السنوية للبلاد (AAL) من الكوارث الطبيعية يزيد عن 800 مليون دولار أمريكي ، حيث تتعلق معظمها بالفيضانات والجفاف والزلازل (انظر الجدول 701).

الجدول 1.5 الخسائر المقدرة للمخاطر الطبيعية في فترات التواتر المتغيرة (مليون درهم)

خطر	التعرض	متوسط الخسائر السنوية	تكلفة الخسارة	فترة التواتر (السنوات)				
				20	50	100	500	1000
هزة أرضية	2.700.000	850	0.0003	4.523	9.570	15.317	35.800	47.000
فيضانات	2.700.000	4.177	0.0016	22.275	26.161	27.556	29.717	34.100
تسونامي	2.700.000	125	0.00005	2	3	404	28.013	58.852
الجفاف (3 محاصيل فقط)		2.696	na	15.678	16.638	17.367	18.035	na
المجموع		7.848						

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2013 ، بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات للاستراتيجية المتكاملة لإدارة المخاطر.

3. يعتبر المغرب شديد التأثير بتغير المناخ. إذ تشير الاتجاهات المناخية المستقبلية لارتفاع درجات الحرارة من 1 إلى 3.7 درجة مئوية بحلول عام 2060 مع ارتفاع معدل الاحتباس الحراري في المناطق الداخلية من البلاد ،⁷¹ وانخفاض كبير في متوسط هطول الأمطار السنوي الذي يتراوح من 10 إلى 20 في المائة إلى ما يصل إلى 30 في المائة في المنطقة الصحراوية ، مما يهدد موارد المياه المحدودة والمتضائلة أصلاً.⁷² من المتوقع أيضاً أن يتسبب تغير المناخ في زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القاسية ، مثل الفيضانات المفاجئة أو الجفاف ، كما يتوقع أن يساهم في ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي بدوره سيزيد من مخاطر الفيضانات و العواصف وتآكل السواحل. إذا ارتفع مستوى سطح البحر بمقدار 0.86 متر بحلول عام 2100 ، فمن المتوقع أن يفقد خليج طنجة 99.9 في المائة من البنية التحتية للموانئ و 63 في المائة من المنطقة الصناعية بالمدينة.

مدى علاقة الحد من الفقر والرخاء المشترك بالبرنامج

4. يعد الحد من تأثير الأخطار الطبيعية وتغير المناخ ذا أهمية مركزية لتحقيق تحسينات مستدامة في الحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. لقد أفاد تركيز البرنامج الرئيسي على دعم الإجراءات الوقائية للحد من المخاطر بشكل كبير الفقراء والضعفاء ، ليس فقط من خلال الحد المباشر من الخسائر ولكن أيضاً من

⁷⁰ البنك الدولي. بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر 2013 . ، واشنطن العاصمة.

⁷¹ كما هو الحال في إسقاطات مجموعة CMIP 5 ، في إطار سيناريو الانبعاثات العالية (RPC 8.5) المصدر: موجز مخاطر المناخ: المغرب (2021): مجموعة البنك الدولي.

⁷² الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، موجز مخاطر تغير المناخ - المغرب ، 2016

URL: <https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/>

خلال زيادة الاستثمارات المتوقعة من قبل الشركات والأسر ، نظرا لانخفاض احتمالية وقوع الكوارث. في ظل وجود مخاطر خارج السيطرة التديبيرية ، تميل الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض إلى الاستثمار بشكل ناقص في الأصول الإنتاجية (على سبيل المثال ، يزرع المزارعون محاصيل منخفضة العائد ومنخفضة المخاطر. وبالتالي ، فإن الإدارة الاستباقية لمخاطر الكوارث) إدارة مخاطر الكوارث (وتدابير التكيف مع تغير المناخ (مثل محطات الطقس وأنظمة الإنذار المبكر وما إلى ذلك) يمكن أن تحفز المزيد من الاستثمارات المنتجة. علاوة على ذلك ، فإن الحد من تعرض ما يملكه الفقراء من أصول يكتسي فائدة نسبية أكبر بكثير ويمكن أن يسرع من الانتعاش لأن الأصول الإنتاجية تبقى سليمة. كان إنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية للأشخاص غير المؤمن عليهم أمرا مهما لتأمين الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض والتي تكون أكثر ضعفا وأقل قدرة على التخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية بسبب قلة فرص الحصول على التمويل. لذلك سوف يستمر التمويل الإضافي في التركيز على الحد من الفقر والرخاء المشترك من خلال توسيع النطاق الميداني لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث .

نهج المغرب في إدارة المخاطر والصمود

5. أحرزت الحكومة المغربية تقدما كبيرا في الحد من مخاطر الكوارث و تعمل بنشاط على المضي قدما نحو نهج حكاما أكثر تكاملا لإدارة مخاطر الكوارث إذ تنتقل من نهج التمويل الطارئ بعد الكارثة لإعطاء الأولوية للاستثمارات في الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية . في 2015 أعيد تصميم صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من وسيلة للاستجابة للطوارئ إلى صندوق صمود وطني يمول بشكل مشترك استثمارات الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها على المستوى المحلي من خلال الدعوة السنوية لتقديم العروض و من خلال التخصيصات المباشرة. و قد تم اعتماد نظام التأمين ضد مخاطر الكوارث (القانون 110-14) في 2018 بحيث يضع نظاما مزدوجا يضمن التغطية للأسر والشركات المؤمن عليها من خلال أقساط إضافية يتم تلقيها وإدارتها من خلال شركات التأمين الخاصة (تم التأمين على ما لا يقل عن 8.9 مليون شخص في 2020) ، كما يقدم تعويضات أساسية للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال إنشاء صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية. أما فيما يتعلق بالإطار المؤسسي وحكاما إدارة مخاطر الكوارث ، تم إنشاء مديرية إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية (DGRN) في 2020 على المستوى المركزي داخل وزارة الداخلية ، وتم وضع استراتيجية وطنية لإدارة مخاطر الكوارث واعتمادها في 4 فبراير، 2021. و قد عمل البرنامج الأصلي على دعم كل هذه الإنجازات على مدى السنوات الخمس الماضية، و سيستمر التمويل الإضافي في الانخراط القوي للحكومة في إدارة مخاطر الكوارث .

ب. السلامة التقنية

6. السلامة التقنية للتمويل الإضافي ، كما هو موضح في التقييم التقني للبرنامج الرئيسي ، تظل صالحة. إذ يمكن للتمويل الإضافي الاستفادة من خمس سنوات من تنفيذ المشروع ، مما يسمح باستخلاص الدروس المستفادة التي عززت السلامة التقنية للتمويل الإضافي.

7. تماشيا مع البرنامج الأصلي، يعتمد التمويل الإضافي على تملك حكومي قوي، و هو سليم تقنيا ويتوافق تماما مع أفضل الممارسات الدولية. بالنسبة للبرنامجين الفرعيين 1 و 2 ، يواصل البرنامج تبني أفضل الممارسات الدولية و المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر الكوارث بشكل فعال، بما في ذلك: (1) الانتقال من ثقافة ردة الفعل المجزئة بعد الكوارث والتدخلات القطاعية إلى التركيز أكثر استباقي على الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ ؛ (2) استهداف العمل المحلي من خلال جعل المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني مسؤولة بشكل متزايد عن إدارة مخاطر الكوارث ، بما في ذلك الحد من المخاطر ؛ (3) توفير هياكل إدارة المخاطر المحسنة والحوافز لتشجيع أنشطة جديدة وواسعة النطاق للحد من المخاطر من خلال مديرية إدارة مخاطر الكوارث المعزز والدعم المستمر لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ؛ و (4) ضمان توازن جيد بين الاستثمارات الهيكلية ، التي توفر الحد من المخاطر المادية ، خاصة بالنسبة للفيضانات ، والاستثمارات غير الهيكلية (مثل خرائط التحضر الواعية بالمخاطر ، وأنظمة الإنذار المبكر ، وتحليلات المخاطر) ، والتي تكون في كثير من الأحيان مؤثرة بشكل خاص وفعالة من حيث التكلفة ؛ (5) تحسين تحليلات مخاطر الكوارث والمناخ ، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر الكوارث التي تتعرض لها الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء.

8. من خلال البرنامج الفرعي الأول، سيعمل التمويل الإضافي على تعزيز القدرات المؤسسية للحكومة المغربية لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ في المغرب. من خلال دعم تفعيل الهيكل التنظيمي لمديرية مكافحة الكوارث الطبيعية من خلال تعيين موظفيها الإداريين، سوف تتمكن مديرية مكافحة الكوارث الطبيعية من الاضطلاع بولايتها بكفاءة لقيادة وتنسيق جهود إدارة مخاطر الكوارث التابعة للحكومة، لا سيما من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث التي تم تبنيها مؤخرا. تظهر التجارب الدولية أن إنشاء هيئة مؤسسية على المستوى المركزي تكون مسؤولة عن تنسيق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث بطريقة متكاملة، على جميع مستويات الحكومات (المركزية والمحلية)، يمكن أن تكون خطوة مهمة لتحسين الإطار المؤسسي للبلد لإدارة مخاطر الكوارث والمناخ⁷³. بالإضافة إلى ذلك، فإن فتح تمويل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية لجمعيات سيزيد من أهمية واستدامة الصندوق. ونتيجة لذلك، يمكن أن يدعم التمويل الإضافي تنفيذ حملات التوعية بمخاطر الكوارث والمناخ، مع التركيز بشكل خاص على الوصول إلى الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء، وهي الحملات التي يمكن أن تنفذها الجمعيات بشكل فعال. تظهر التجارب الدولية أن حملات التوعية التي تشمل النساء في رسالتها بطريقة إيجابية تساهم في تقليص الفجوة بين الجنسين في الوعي بمخاطر الكوارث والاستعداد لها⁷⁴. بالإضافة إلى ذلك، سيساهم التمويل الإضافي في سد هذه الفجوة من خلال دعم إعداد خطة عمل لرفع وعي النساء بمخاطر الكوارث. أخيرا، من خلال دعم تقوية نظام الرصد والتقييم (M&E) في صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية، من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع الفرعية الهيكلية، سيسمح التمويل الإضافي بزيادة جودة ووتيرة تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ.

9. من خلال البرنامج الفرعي الثاني، سيدعم التمويل الإضافي بشكل استثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ مباشر ويوسع نطاقها، من خلال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية، الذي أثبت أنه آلية سليمة من الناحية الفنية أثناء تنفيذ البرنامج الأصلي/ الرئيسي. استندت إعادة تصميم صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية إلى المعايير التالية، التي أثبتت فعاليتها أثناء تنفيذ البرنامج الأصلي (انظر الإطار 1): لا يهدف صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية إلى تمويل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق ولا ينبغي استخدام موارده لأداء جزء كبير من الخسائر بعد الكارثة؛ يتبنى صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية التمويل المشترك بدلا من الدعم المالي الكامل كطريقة عمل من أجل زيادة الملكية العامة للوكالات المنفذة للمشروع وتوسيع نطاق استثمارات الحد من المخاطر؛ يتمتع صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية بتصميم تنظيمي شفاف يجمع بين مختلف الوزارات ومستويات الحكومات؛ يعتمد اختيار المشاريع الممولة من قبل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية على معايير اختيار شفافة؛ إذ لا يمكن لأي عضو تقييم المشروع إذا كان هناك تضارب في المصالح؛ كما يتم دعم أنشطة الحد من المخاطر الهيكلية وغير الهيكلية؛ و دعم الكيانات العمومية الوطنية والمجتمعات المحلية؛ وهناك جهد مخصص لمساعدة المجتمعات الصغيرة / الأكثر ضعفا؛ مع وجود عملية تدقيق للجوانب الفنية والائتمانية؛ كما يتم الإعلان عن هوية من يتلقون التمويل وطبيعة مشروعهم ومستوى التمويل. تم تلخيص الدروس المستفادة من شبكة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من تنفيذ البرنامج الأصلي في الإطار 1 أدناه.

الإطار 1: الدروس المختارة المستفادة حول صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من البرنامج الأصلي.
أكد صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية دوره كمحفز مالي لمشاريع الحد من مخاطر الكوارث من خلال توفير الحوافز المالية والدعم التقني لمفذي المشاريع الفرعية:

- نجح صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية في حشد تمويل إضافي كبير لدعم مرونة البلد (عامل الإستفادة 3 X 181 مشروعاً).
- بعد خمس دعوات لدورات الاقتراح، أصبحت أمانة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية (الآن مديرية إدارة مخاطر الكوارث) أكثر كفاءة في توفير دعم تقني كبير لمفذي المشروع أثناء التطبيق (دعم التطبيقات) وفترة التنفيذ (دعم إعداد التقارير).
- يواصل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية تلقي مستوى عالٍ من طلبات التمويل، مع وجود عدد كبير باستمرار من طلبات المشاريع السنوية (على سبيل المثال، في عام 2021، تم استلام أكثر من 80 طلباً).
- المشاريع الفرعية المدعومة متنوعة للغاية في طبيعتها (هيكلية مقابل غير هيكلية، نوع مختلف من المخاطر - الفيضانات، الزلازل، المخاطر المتعددة) ويتم تنفيذها من قبل مجموعة متنوعة من الكيانات (الحكومات المحلية، وكالات الأحواض المائية، الوزارات، إلخ). وتشمل عددا كبيرا من المشاريع الصغيرة للحد من مخاطر الفيضانات التي تنفذها الحكومات المحلية. أكثر من 90 في المائة من المشاريع الفرعية المدعومة تتوفر على منظور المرونة المناخية.

سيكون نظام الرصد والتقييم (M&E)، الذي تم إنشاؤه تدريجيا بدعم من البرنامج مقابل النتائج، مفتاحا لضمان تنفيذ المشاريع الفرعية الفعالة للحد من المخاطر وسيتم تعزيزه بشكل أكبر في إطار التمويل الإضافي:

⁷³ مجموعة البنك الدولي. بناء قدرة المغرب على الصمود: مدخلات لاستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة، 2013. الأبعاد الجنسانية لمخاطر الكوارث والمرونة: الأدلة الموجودة، 2021⁷⁴ البنك الدولي،

- كانت وتيرة تنفيذ المشروع أبطأ مما كان متوقفا في البداية ، حيث تم الانتهاء من 26 مشروعا فرعيا منذ عام 2015، مما يدل على الحاجة إلى المراقبة والمتابعة عن كثب وعلى الأرض من قبل مديرية مكافحة الكوارث الطبيعية.
- إن توسع صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية إلى فئات جديدة من المستفيدين (الحكومات المحلية على وجه الخصوص) بمستويات مختلفة من القدرات المالية والتقنية يؤثر على وتيرة تنفيذ المشاريع.
- يجري حاليا تعزيز نظام الرصد والتقييم، من خلال تعيين شركة استشارية لمدة 3 سنوات ، مما سيساعد في إضفاء الطابع الرسمي على إجراءات الإدارة والتقنية وتوحيدها وتنفيذ خطة لتحسين المراقبة الوثيقة للمشاريع ، بما في ذلك من خلال الزيارات الميدانية. سيتم دعم هذه الخطوة بواسطة التمويل الإضافي من خلال المؤشر المرتبط بالصراف DLI 9 الذي تم تقديمه حديثا.

كانت أنشطة بناء القدرات ضرورية لضمان التنفيذ السليم للبرنامج واستدامته. تضمنت الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- ساعد دعم منقذي المشروع من خلال المساعدة الفنية لتقديم الطلبات (من خلال ورش العمل) في تحسين جودة الطلبات وكذلك تنفيذها.
- سمح الدعم الفني من البنك الدولي لتقوية أنظمة المراقبة البيئية والاجتماعية بتحديد المخاطر الحالية وتنفيذ تدابير التخفيف (مثل حل النزاعات على الأراضي ، وتخفيف المخاطر البيئية على مواقع البناء ، وما إلى ذلك).
- ساعد تدريب الموظفين التقنيين والإداريين في الإدارات الوزارية المشاركة في إدارة مخاطر الكوارث (من خلال العديد من ورش العمل التدريبية ، وتطوير مناهج دبلوم جامعي لـ 150 مديرا ، إلخ) على زيادة الوعي ونشر الممارسات الجيدة بين صانعي القرار.

10. في إطار البرنامج الرئيسي ، يدعم صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية حاليا 181 مشروعا فرعيا في خمسة طلبات للعروض⁷⁵ بحجم استثمارات إجمالية متراكمة 2.69 مليار درهم و تمويل مشترك حالي من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية بمبلغ 979 مليون درهم . و يصل متوسط حجم جميع المشاريع الفرعية إلى 14.87 مليون درهم ، بمتوسط مخصصات صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من 5 و 4 ملايين درهم (انظر الجدول 2) . تشير حافظة المشاريع الفرعية ذات التمويل المشترك إلى الاتجاهات التالية: 1) حصة مهمة من المشاريع الفرعية غير الهيكلية ، تمثل 58 في المائة من جميع المشاريع و 42 في المائة من مخصصات صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية؛ 2) المشاريع الفرعية التي تعالج أنواع مختلفة من الأخطار (الفيضانات ، والانهييارات الأرضية ، وأمواج تسونامي ، والزلازل) ، مع التركيز بشكل كبير على الفيضانات (64 في المائة من جميع المشاريع الفرعية) بالنظر إلى نوع المخاطر في المغرب ؛ 3) مساهمة مهمة في التكيف مع تغير المناخ ، مع تخصيص أكثر من 90 في المائة من إجمالي التمويل للمشاريع الفرعية التي تدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ ؛ 4) دعم مجموعة متنوعة من الشركاء المنفذين ، من وكالات الأحواض المائية إلى الإدارات الوزارية والحكومات المحلية.

الجدول 2 6 . عدد ومتوسط حجم تخصيصات صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للمشاريع الفرعية

عدد	حجم متوسط (مليون درهم)	متوسط تخصيص صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية (مليون درهم)	مساهمة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية في % من الإجمالي
181	14.87	5.4	36%
75	26	7.5	29%
106	6.9	3.9	57%

11. كجزء من إعداد مشروع التمويل الإضافي وبالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي، أجرت مديرية إدارة مخاطر الكوارث عملية إسقاط استشرافية لتنفيذ المشاريع الفرعية لسنوات 2021، 2022 و 2023، على أساس تقارير التنفيذ النصف سنوية للمشاريع الفرعية، للمساعدة في تحديد توقعات معدلي الإنفاق والإنجاز. يوضح الجدول 3 معدل التقدم المادي المتوقع لجميع المشاريع الفرعية الموقعة حاليا في إطار صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. و يظهر هذا الإسقاط أنه من المتوقع اكتمال أكثر من 80 بالمائة من المشاريع الفرعية الموقعة حاليا بحلول تاريخ إغلاق التمويل الإضافي.

الجدول 3 . معدل التقدم المادي المتوقع للمشاريع الفرعية (2021-2023) لخط استثمار صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية الحالي

نهاية 2021	نهاية 2022	نهاية 2023
42	21	3

عدد المشاريع بين 50 و 69 بالمائة كمعدل إنجاز

⁷⁵. يتم إجراء دعوات لتقديم العروض على أساس سنوي ، متوقع للفترة 2016-2017 عندما يتم تنظيم دعوتين لتقديم العروض بشكل مشترك في عام 2017

18	31	23	عدد المشاريع بين 70 و 89 بالمائة كمعدل انجاز
5	21	14	عدد المشاريع بين 90 و 99 في المائة كمعدل انجاز
143	71	29	المشاريع المنجزة

12. كما هو متصور في إطار البرنامج الرئيسي، تم إجراء تدقيق فني لتقييم الجودة الفنية وتحقيق أهداف الحد من المخاطر للمشاريع الفرعية المكتملة. تمت مراجعة خمسة عشر مشروعاً فرعياً (عشرة مشاريع هيكلية وخمسة غير هيكلية). تشير النتائج الأولية إلى ما يلي: (1) تحقق المشاريع الفرعية المدققة الهدف المتوقع للحد من المخاطر؛ (2) يلتزم تنفيذ أعمال البناء للمشاريع الهيكلية بالمعايير الفنية ويعتمد على التصميم الفني القوي المدعوم بالدراسات التحضيرية المناسبة وآليات التحكم في البناء؛ (3) التنفيذ المالي كان مناسباً وفي الوقت المناسب؛ (4) الوفاء بالالتزامات المالية لشركاء التمويل المشترك بشكل عام؛ و (5) أثبتت العديد من مشاريع الحماية من الفيضانات فعاليتها بالفعل خلال أحداث الفيضانات الأخيرة. ومع ذلك، أشار التدقيق الفني أيضاً إلى أن المشتريات غالباً ما تستغرق وقتاً أطول من المتوقع ويمكن أن تؤثر على الجدول الزمني للتنفيذ. بشكل عام، توفر النتائج الأولية للتدقيق الفني طمأنة بأن المشاريع الفرعية تلتزم بمعايير الجودة الجيدة التي تسمح لها بتحقيق أهدافها للحد من المخاطر.

ت. تعريف البرنامج وحدوده ووصف التغييرات⁷⁶

13. يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في تحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة المالية للكوارث الطبيعية للسكان المستهدفين في منطقة البرنامج. ويظل الهدف الإنمائي للبرنامج وثيق الصلة و دون تغيير في إطار التمويل الإضافي. يتم الاحتفاظ أيضاً بمجال البرنامج الحالي⁷⁷ في التمويل الإضافي حيث يظل النطاق الجغرافي الحالي مناسباً.

14. سيتم تغيير مؤشر الهدف الإنمائي الثاني كجزء من إعادة الهيكلة الموازية لتسهيل حساب عدد المستفيدين من المشاريع الفرعية الهيكلية مقارنة بالمستفيدين من المشاريع الفرعية غير الهيكلية. سيتم تنقيحه من "العدد التراكمي للمستفيدين من المشاريع الفرعية المؤهلة للحد من المخاطر (النسبة المئوية للنساء)" إلى " (1) عدد المستفيدين المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة والمؤهلة للحد من المخاطر الهيكلية (مصنفة حسب الجنس) ، و (2) عدد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من المشاريع الفرعية المكتملة والمؤهلة للحد من المخاطر غير الهيكلية (مصنفة حسب الجنس) ". سيستمر التمويل الإضافي في استهداف نفس المستفيدين كما في البرنامج الأصلي.

15. سيتم تمديد البرنامج الفرعي الأول (المؤشر المرتبط بالصراف DLI 1) ليشمل نتائج جديدة تتعلق بالتعزيز المؤسسي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث ، ومعايير الأهلية للشركاء المنفذين المدعومين من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، وإعداد منهجية تحليلية لتحليل التعرض للكوارث وللأحداث المناخية والتي تهم الفئات الضعيفة والنساء. سيضاف المؤشر المرتبط بالصراف الجديد (المؤشر المرتبط بالصراف 9) لتعزيز قدرات مشاريع تقليص المخاطر الهيكلية على الرصد و التقييم.

16. سيتم تمديد البرنامج الفرعي الثاني (المؤشرات المرتبطة بالصراف 2-6) من حيث المدة والنطاق من حيث: (1) حجم تمويل المشاريع الفرعية المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ ؛ (2) بناء القدرات الإضافي المقدم إلى منقذي المشاريع الفرعية ؛ (3) تعزيز نفوذ صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للتمويل المشترك من الشركاء ؛ (4) الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

⁷⁶ تم وصف التغييرات بمزيد من التفصيل في النص الرئيسي لورقة البرنامج.

⁷⁷ يشمل البرنامج المناطق الجغرافية التالية: مناطق طنجة ، تطوان - الحسيمة ، الشرق ، فاس - مكناس ، الرباط - سلا - القنيطرة ، بني ملال - خنيفرة ، الدار البيضاء - سطات ، مراكش - أسفي ، درعة - تافيلالت وسوس ماسة ومحافظات كلميم وطانطان وسيدي إفني.

17. لن يتم تمديد البرنامج الفرعي الثالث من خلال نتائج جديدة نظرا لتحقيق جميع النتائج ذات الصلة بشأن تمويل مخاطر الكوارث وأجندة التأمين ، وتحديدًا تنفيذ برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث للمؤمن عليهم وإنشاء صندوق التضامن العام و صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لغير المؤمن عليهم . ومع ذلك، سيواصل التمويل الإضافي تقديم دعم التنفيذ وسيستمر دعم جدول الأعمال من خلال المساعدة الفنية للبنك الدولي.
18. تظل حدود برنامج التمويل الإضافي كما هي في البرنامج الأصلي وسيقدم التمويل الإضافي معظم البرنامج الحكومي لحكومة المغرب، مع الاستثناءات نفسها كما في البرنامج الأصلي.⁷⁸ وسيوسع التمويل الإضافي في الغالب من مدى المؤشرات المرتبطة بالبرامج الحالية. كما سيدعم المؤشر المرتبط بالبرامج 9 الذي تم إدخاله حديثًا البرنامج الفرعي الأول للعملية الأصلية. ويبقى ضمن حدود البرنامج الحالية.

ث. القدرة على تنفيذ البرنامج

19. يعتمد البرنامج على الملكية الحكومية القوية وتتم إدارته من قبل مؤسستين راسختين وذاتا قدرة عالية: وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري. لحكومة محسنة لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية، تم إنشاء لجنة توجيهية برئاسة الأمين العام لوزارة الداخلية، وتشمل وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ، ووزارة التخطيط الحضري والإقليمي، مع ممثلين على مستوى الكاتب العام لوزارة الداخلية. تحدد اللجنة التوجيهية الاتجاه الاستراتيجي لسياسات إدارة المخاطر في المغرب من حيث صلتها باستخدام صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. كما تم إنشاء لجنة اختيار وطنية لإدارة الاختيار الشفاف للمشاريع التي يمولها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية بشكل مشترك. وتعمل اللجنة الآن بصورة مرضية تحت إشراف لجنة توجيهية وتشمل، من بين آخرين، ممثلين عن الوزارات المعنية والهيئات العامة، بما في ذلك وزارة الداخلية ، ووزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ، ووزارة التعمير والتخطيط الإقليمي، ووزارة النقل والتجهيز؛ كما ويمكن دعوة أي وزارة أو إدارة أو وكالات عامة أخرى ذات صلة بولاية صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية.
20. تم تعزيز قدرة وكالة التنفيذ المسؤولة عن البرنامجين الفرعيين الأول والثاني بشكل كبير خلال مدة البرنامج الأصلي. إذ تم إنشاء أمانة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية لدعم عمل اللجنة التسييرية ولجنة الاختيار الوطنية. تم تعزيز أمانة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية التي تضم موظفين أوليين في عام 2016 بشكل تدريجي لتصل إلى ستة موظفين في عام 2018 ، وعشرات في عام 2019 وستة وثلاثين موظفًا مدنيًا في أبريل 2021. منذ إنشائها ، استفادت الأمانة من المساعدة الفنية التي قدمتها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)⁷⁹ وكذلك من بناء القدرات السنوي الداخلي. تم دمجها مؤخرًا في مديرية إدارة مخاطر الكوارث المنشأ حديثًا⁸⁰. ونتيجة لذلك ، أصبحت مديرية إدارة مخاطر الكوارث الآن مسؤولة عن التنسيق والإدارة اليومية لشبكة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية وتعمل بمثابة النظير الرئيسي للبنك في البرنامجين الفرعيين الأول والثاني. كما أن مديرية إدارة مخاطر الكوارث هي المسؤولة أيضًا عن إعداد تقارير البرنامج السنوية. تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد لمديرية إدارة مخاطر الكوارث في يوليو 2020⁸¹ بما في ذلك خمسة أقسام وستة عشر قسمًا فرعيًا. تم تعيين جميع رؤساء الأقسام وتقوم مديرية إدارة مخاطر الكوارث حاليًا بإعداد التوصيفات الوظيفية لجميع رؤساء الأقسام الفرعية. ستواصل مديرية إدارة مخاطر الكوارث تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية على مدى السنوات القادمة ، مع مستوى التوظيف المستهدف من خمسين إلى سبعين موظفًا.

21. يستمر تنفيذ الأنشطة التي يشارك في تمويلها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية تحت مسؤولية الوزارات الوصية والحكومات الإقليمية والمحلية المعنية والمؤسسات العمومية أو المقاولات المملوكة للدولة. بالإضافة إلى ذلك

⁷⁸ تشمل الاستثناءات ما يلي: (1) أنشطة إدارة مخاطر الكوارث المنفذة في منطقة غير برنامجية ، (2) أنشطة إعادة الإعمار بعد الكارثة الممولة من قبل (FLCN 3) الأنشطة التي لها تأثير سلبي كبير على البيئة و / أو الأشخاص المتضررين والعقود عالية القيمة ، على النحو المحدد في سياسة البنك والتوجيهات الخاصة بالتمويل مقابل النتائج

⁷⁹ من عام 2017 إلى عام 2020 ، وفرت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون خبيرًا مقيمًا لمدة ثلاث سنوات لدعم أمانة الجبهة

⁸⁰ المرسوم رقم 2.19.1086 المؤرخ 30 يناير 2020 أنشأ DGRN

⁸¹ حدد الأمر الوزاري 2111-20 المؤرخ في 29 يوليو 2020 الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للأمن القومي (اسم وعدد الأقسام والأقسام الفرعية)

، ستكون الجمعيات أيضا كيانات تنفيذية محتملة ، بما يتماشى مع المؤشر المرتبط بالصراف I الموسع. تغطي مسؤولية التنفيذ جميع أبعاد إدارة المشروع ، وتعبئة التمويل المشترك ، والمشتريات ، وإدارة العقود ، وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية ، والرصد والإبلاغ عن تقدم المشروع. بالنظر إلى المستوى المتفاوت للقدرات الفنية لبعض الوكالات المنفذة المحتملة ، لا سيما على المستوى دون الوطني، سيواصل التمويل الإضافي دعم جهود بناء القدرات للوكالات المنفذة للمشروع الفرعي ، من خلال تنفيذ خطط بناء القدرات السنوية والدورات التدريبية المنتظمة. تماشيا مع المؤشر المرتبط بالصراف 9 الذي تمت إضافته حديثا ، سيتم تعزيز نظام الرصد و التقييم الخاص بشركة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية لضمان المتابعة الدقيقة لأعمال الحد من المخاطر الهيكلية.

22. تم تلخيص أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج ودور كل منهم في تنفيذ البرنامج في الجدول 4 أدناه.

الجدول 4. أصحاب المصلحة الرئيسيون للبرنامج ودورهم في تنفيذ البرنامج

الدور في تنفيذ البرامج	المؤسسة	
مسؤول عن توفير التوجيه الاستراتيجي للبرنامج ، رئيس لجنة توجيه صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، ضابط مفوض من صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية	الأمانة العامة	وزارة الداخلية
مسؤول عن الإشراف على البرنامجين الفرعيين الأول والثاني وإدارتهما بالنظر إلى أنهما يكفلان أمانة الجبهة	مديرية إدارة مخاطر الكوارث	
مسؤول عن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث		
قسم الحد من المخاطر وتنمية المرونة: مسؤول عن الإدارة والرصد والتقييم للمشاريع الفرعية المدعومة من قبل الشبكة ؛ دعم اللجنة التوجيهية صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ولجنة الاختيار الوطنية		
التوعية وقسم التدريب والتعاون: مسؤولة عن بناء القدرات لبرنامج الأنشطة لبرنامج المستفيدين		
قسم المعرفة وتقييم المخاطر: مسؤول عن خطة عمل لتقييم مخاطر الكوارث والمعرفة.		
قسم " المركز الوطني للتنبؤ بالأخطار ": مسؤول عن تطوير ورصد وإنذار مخاطر الكوارث	المفتشية العامة للإدارة الترابية	
المركز الوطني للمخاطر: مسؤول عن جمع وتحليل وتبادل بيانات إدارة المخاطر	مديرية الشؤون الإدارية	
مسؤول عن (1) التنسيق الفني للمشاريع الفرعية المنجزة ، و (2) التحقق المستقل من المؤشرات المرتبطة بالصراف 1-6 و 9	المفتشية العامة للإدارة الترابية	
دعم مديرية إدارة مخاطر الكوارث في جوانب الإدارة الانتقالية	مديرية الشؤون الإدارية	
دعم مديرية إدارة مخاطر الكوارث في جوانب تكنولوجيا المعلومات	مديرية نظم المعلومات والاتصالات	
عضو اللجنة التوجيهية لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية	الأمانة العامة	وزارة الاقتصاد و المالية و لإصلاح الإداري
المسؤول عن برنامج الميزانية	قسم الميزانية	
مسؤول عن عمليات تدقيق البيانات المالية للبرنامج	المفتشية العامة للمالية	
مسؤول عن الإشراف وإدارة البرنامج الفرعي 3	مديرية الخزينة والمالية الخارجية و صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية	
عضو في صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للجنة التوجيهية	قسم التخطيط العمراني	وزارة التخطيط العمراني و الإقليمي

مسؤول عن المراجعة الخارجية للجهات العامة والمحلية الحكومات	محاكم الحسابات (بما في ذلك على المستوى الإقليمي)
المسؤول عن التعامل مع المشتريات العامة للبرنامج شكوي	لجنة مراقبة المشتريات
المسؤول عن التحقيق في عمليات الاحتيال والفساد في البرنامج شكوي	الهيئة المركزية للوقاية من الفساد
المسؤول عن تنفيذ مشاريع التمويل المشترك صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية ، بما في ذلك. حشد التمويل المشترك وإدارة العقود و المشتريات ، والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز في المشروع	الوزارات التنفيذية والحكومات المحلية والهيئات العامة والمؤسسات المملوكة للدولة والجمعيات
مسؤول عن الدراسات الفنية المتعلقة بحماية المياه / الفيضانات المشاريع	توكيلات أحواض المياه

ج. إطار الإنفاق البرنامجي

23. يحتفظ التمويل الإضافي بنفس إطار إنفاق البرنامج الأصلي. بالنسبة للبرنامجين الفرعيين الأول والثاني ، تشمل نفقات البرنامج المدفوعات التي ينفذها أصحاب المشاريع الفرعية من أجل تنفيذ استثمارات الحد من مخاطر الكوارث والمتعلقة بالمناخ بدعم من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. إطار الإنفاق للبرنامج الأصلي للبرنامج الأصلي للبرنامجين الفرعيين الأول والثاني يتكون من الأموال المخصصة لحساب التخصيص الخاص لصندوق مكافحة الكوارث الطبيعية والتمويل المشترك والمقابل الذي تمت تعبئتها. استنادا إلى توجيهات نظام إدارة البرامج لعام 2018 ، تم تكييف إطار الإنفاق البرنامجي لتغطية المدفوعات المنفذة بدلا من المخصصات الأولية. بالنسبة للبرنامج الفرعي 3 ، تشمل نفقات البرنامج الموارد المالية المعبأة لرسملة صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية ، بما في ذلك المساهمة الأولية للحكومة (500000 دولار أمريكي) والإيرادات المستمرة المتولدة من خلال ضريبة شبيهة مالية مخصصة للسنوات التقويمية 2020 و 2021 و 2022 و 2023 ، والتي تولد ما يقرب من 200 مليون درهم سنويا. يلخص الجدول 5 إطار إنفاق البرنامج ، بما في ذلك عملية التسوية المالية المؤقتة التي أجريت أثناء التقييم المسبق (يرجى الاطلاع على الملحق 3 المتعلق بتقييم النظام الائتماني لمزيد من التفاصيل).

الجدول 5. إطار إنفاق البرنامج⁸²

نفقات البرنامج	حتى مارس 2021	2021	2022	2023	مجموع
البرنامج الفرعي 1	0.7	3	3	3	9.7
البرنامج الفرعي 2	71.3	91	58	54	274.3
البرنامج الفرعي 3	21	26	27	28	102
المجموع	93	120	88	85	386

ح. إطار نتائج البرنامج

24. تم تحديث إطار عمل نتائج البرنامج للتمويل الإضافي ، وفقا للتغييرات المشار إليها في القسم ج. تظل المباني الأساسية لسلسلة النتائج الأصلية ، المقدمة في البرنامج الأصلي ، صالحة. تربط سلسلة نتائج التمويل الإضافي التحديات القطاعية بأنشطة التمويل الإضافي ومخرجاته ونتائجه والمؤشرات المرتبطة بالصرف المرتبطة به (انظر الجدول 6).

⁸² الإسقاطات التي أجراها البنك الدولي ، بناء على تقارير تقدم التنفيذ نصف السنوية التي يعدها منفذو المشروع الفرعي.

الجدول 6. سلسلة نتائج التمويل الإضافي

القضايا	الأنشطة / المدخلات	المخرجات	النتائج	المؤشر المرتبط بالصلة
البرنامج الفرعي 1: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات				
مديرية إدارة مخاطر الكوارث المنشأة حديثًا لا تعمل بكامل طاقتها بعد ولا تزال تفتقر إلى قدرة الموظفين نظرًا لطموحات حكومة المغرب في إدارة مخاطر الكوارث	تفعيل المخطط التنظيمي لمديرية إدارة مخاطر الكوارث	مديرية إدارة مخاطر الكوارث قادرة على الاضطلاع بفاعلية ولايتها لقيادة وتنسيق جهود إدارة مخاطر الكوارث الحكومية، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث	تعزيز القدرات المؤسسية لإدارة الكوارث والمخاطر المتعلقة بالمناخ في المغرب	المؤشر المرتبط بالصلة DLI 1
نقص المشاركة والقدرة المالية للمجتمع المدني في أنشطة إدارة مخاطر الكوارث	يمكن أن تستفيد كيانات المجتمع المدني من التمويل المشترك صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية	زيادة عدد أنشطة إدارة مخاطر الكوارث التي ينفذها المجتمع المدني، بما في ذلك حملات التوعية بمخاطر الكوارث والمناخ التي تصل إلى جميع شرائح السكان بما في ذلك الفئات الضعيفة والنساء	زيادة الوعي والتأهب لدى السكان، بما في ذلك الفئات الضعيفة، بشأن مخاطر الكوارث والمناخ	المؤشر المرتبط بالصلة DLI 1
محدودية وصول النساء إلى المعلومات المتعلقة بمخاطر الكوارث	وضع خطة عمل للتوعية بمخاطر الكوارث وتطوير دليل تقني للجمعيات حول تصميم حملات توعية فعالة بمخاطر الكوارث، مع التركيز على النساء، وتنظيم دورات تدريبية حول الدليل	تنفيذ حملات توعية بمخاطر الكوارث، لا سيما من خلال جمعيات المجتمع المدني، مع التركيز على المرأة	زيادة وعي المرأة بمخاطر الكوارث والمناخ	المؤشر المرتبط بالصلة DLI 1
سرعة تنفيذ بطيئة نسبيًا للمشاريع التي تشارك في تمويلها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية	تعزيز مراقبة المشاريع الفرعية الهيكلية الممولة من قبل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية من خلال زيارات ميدانية	تحسين جودة ووتيرة تنفيذ المشاريع الفرعية الممولة من قبل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية	حماية السكان والأصول من الأخطار الطبيعية	المؤشر المرتبط بالصلة DLI 9
البرنامج الفرعي 2: توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث				
عدم وجود نهج استراتيجي لتمويل استثمارات الحد من مخاطر الكوارث للحكومات المحلية وعلى المستوى الوطني	التخصيص السنوي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للمشاركة في تمويل استثمارات الحد من مخاطر الكوارث	تنفيذ استثمارات الحد من الكوارث المتعلقة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ على المستويين المحلي والوطني	حماية السكان والأصول من الأخطار الطبيعية	المؤشر 2 (مرحلة التمويل) المؤشر المرتبط بالصلة (DLI 4) (مرحلة الاختيار) المؤشر 5 (مرحلة التنفيذ)
تركيز محدود على استثمارات الحد من المخاطر غير الهيكلية	الحد الأدنى للتخصيص السنوي لأموال صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية للتمويل المشترك لأنشطة الحد من المخاطر غير الهيكلية	تم تنفيذ أنشطة الحد من المخاطر غير الهيكلية	حماية السكان والأصول من الأخطار الطبيعية، وتحديدًا من خلال الأنشطة غير الهيكلية	المؤشر المرتبط بالصلة DLI 3

خ. التحليل الاقتصادي للبرنامج
الأهمية المالية والاقتصادية

25. لا تزال الآثار المالية والاقتصادية للأخطار الطبيعية كبيرة في المغرب. ووفقًا للتحليل الاحتمالي للمخاطر الطبيعية في المغرب، تسجل البلاد معدل خسائر سنوية (AAL) من الكوارث الطبيعية يفوق 800 مليون دولار أمريكي تتراوح توقعات إجمالي الخسائر المقدرة لحدث كارثي "ممکن" إلى "نادر ولكنه ممكن" من 50 إلى 160 مليار درهم، مما قد يتسبب في خسائر تزيد عن نصف الميزانية السنوية للحكومة و 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الوطني. في ضوء المستوى المرتفع لتأثير المخاطر الطبيعية والأحداث المتعلقة بالمناخ على المؤشرات الاقتصادية والمالية للبلاد، فإن نطاق البرنامج والتمويل الإضافي المقترح لهما أهمية مالية واقتصادية عالية.

ميررات استخدام الأموال العامة والأثر الاقتصادي المباشر للبرنامج

26. دعم البرنامج من خلال توفير الأموال العامة لا يزال مناسباً. التمويل العام لاستثمارات إدارة مخاطر الكوارث شائع في جميع البلدان تقريباً بسبب عدد من العوامل. على سبيل المثال ، غالباً ما تتضمن الكوارث الهيكلية وغير الهيكلية والحد من المخاطر المتعلقة بالمناخ مشاريع يستفيد منها الجميع ، وهي الحالة الكلاسيكية للتمويل العام. الأمثلة الواضحة تتمثل في هيكل الحماية من الفيضانات أو أنظمة الإنذار المبكر - التي تحمي الجميع ، ومن الصعب قصر الفوائد على أولئك الذين يدفعون فقط. في سياق الحد من مخاطر الكوارث ، عادة ما يتم تجنب الخسائر المستقبلية، والتي (بالنظر إلى أنها لم تحدث بعد) يتم حسابها على أساس احتمالية حدوثها - أي تحليل المخاطر الاحتمالية. تعد نسب تكلفة المنافع (BCR) مفيدة أيضاً لتقييم المستوى "الأفضل" للحد من المخاطر ، وهي النقطة التي تساوي فيها الخسارة المتناقصة التكلفة المتزايدة للحد من المخاطر (كلما ارتفع معدل الحد من المخاطر، زادت الفوائد ، أي يتم تجنبها الخسارة لوحدة استثمار معينة في الحد من المخاطر). قام التحليل الاحتمالي للمخاطر الطبيعية في المغرب بتحليل 51 سيناريو للحد من مخاطر الكوارث لأنواع مختلفة من المخاطر في المغرب وأظهر أن نسب تكلفة المنافع تتراوح من 54.3 إلى 1.1⁸³. تعتبر نسب تكلفة المنافع عالية بشكل خاص لأنظمة التحذير من الفيضانات، مثل تلك المدعومة في إطار البرنامج. بالنسبة للسيناريوهات العشرة الأولى التي تم تحليلها، كان إجمالي نسب تكلفة المنافع 9.8 ، مع معدل عائد داخلي (IRR) يبلغ 29 بالمائة. نظراً لأن المشاريع الفرعية التي يشارك في تمويلها صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية متشابهة جداً فيما بينها في النطاق والأهداف أكثر من السيناريوهات التي تم تحليلها في التحليل الاحتمالي للمخاطر الطبيعية (مثل أنظمة التحذير من الفيضانات، واستثمارات الحماية من الفيضانات ، وتقييمات المخاطر على مستوى المدينة ، ورسم خرائط تسونامي) ، فمن المعقول افتراض أن المشاريع الفرعية المدعوم في إطار البرنامج والتمويل الإضافي المقترح، والذي يمثل غالبية نفقات البرنامج ، سيحمل أرقام نسب تكلفة المنافع و أرقام معدل العائد الداخلي مماثلة.

27. ستظل القيمة الاقتصادية للبرنامج الفرعي لتمويل مخاطر الكوارث والتأمين إيجابية، بعد أن أصبح نظام التأمين ضد مخاطر الكوارث (القانون 110-14) فعالاً. سيستمر برنامج التأمين ضد المخاطر في توليد العديد من المزايا الاجتماعية والاقتصادية، مع وجود آلية من أجل (1) ضمان التغطية للأسر المؤمن عليها والشركات من خلال شركات التأمين الخاصة (ما لا يقل عن 8.9 مليون شخص مؤمن عليهم منذ عام 2020) ، و (2) توفير التعويض الأساسي للأشخاص غير المؤمن عليهم والأسر من خلال إنشاء صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية، والتي تعمل الآن بكامل طاقتها. تظهر التحليلات الاقتصادية أن المدفوعات النقدية الفورية بعد وقوع كارثة ، مثل تلك التي يسرها صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية، يمكن أن يكون لها فوائد اجتماعية كبيرة ، خاصة للأسر الفقيرة. على سبيل المثال، قيمة 1 دولار أمريكي تم دفعها في أعقاب كارثة أصبحت تساوي 2.5 دولار أمريكي على الأقل تم دفعها بعد عدة أسابيع⁸⁴.

القيمة المضافة للبنك الدولي

28. لا تزال القيمة المضافة للبنك الدولي كبيرة. وهي تستند إلى مشاركته الطويلة الأمد مع حكومة المغرب في جوانب مختلفة من إدارة المخاطر بالإضافة إلى خبرته العالمية الكبيرة في تطوير برامج تشغيلية لدعم سياسات وبرامج إدارة مخاطر الكوارث في البلدان. أبرم البنك شراكة مع المغرب في مجال إدارة المخاطر منذ عام 2008. وعلى مدى السنوات العشر الماضية ، قام البنك بتوسيع نطاق دعمه لحكومة المغرب على طول الأبعاد الرئيسية لإدارة مخاطر الكوارث ، بما في ذلك تطوير تقييم المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب إصلاح صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، وتطوير الإستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث ، وإنشاء مديرية تدبير المخاطر الطبيعية، ودعم برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث في البلاد. واستناداً إلى مشاركة البنك العميقة في أجندة إدارة مخاطر الكوارث والمرونة في المغرب، فإن البنك يوجد في وضع فريد لدعم التوسع المقترح للبرنامج الرئيسي.

⁸³ البنك الدولي. تقرير تحليل السيناريو ماذا لو ، تحليل المخاطر الاحتمالية للمخاطر الطبيعية في المغرب وتطوير الإستراتيجية الوطنية. وزارة الشؤون العامة و

الحكومة ، من إعداد RMSI Ltd. 2012

⁸⁴ كلارك وهيل. تحليل التكلفة والعائد لمرفق قدرة المخاطر الأفريقية. 2013

د. تصنيف المخاطر الفنية وتدابير التخفيف

29. ستظل مخاطر التصميم الفني كبيرة ، نظرا لحالات عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة التقنية للعديد من الكيانات المنفذة، ولا سيما على مستوى الحكومة المحلية ، من أجل التنفيذ الفعال لاستثمارات الحد من مخاطر الكوارث ، و التأخيرات في تنفيذ المشاريع الفرعية التي تمت ملاحظتها خلال البرنامج الأصلي . أثناء تنفيذ التمويل الإضافي، يمكن تخفيض تصنيف مخاطر التصميم الفني إلى متوسط ، بشرط تأكيد النتائج الأولية الإيجابية للتدقيق الفني المستمر للمشاريع الفرعية المكتملة.

30. تستمر تدابير التخفيف من المخاطر الفنية التي تم تنفيذها في البرنامج الأصلي، بما في ذلك: (1) توسيع أنشطة بناء القدرات التي تستهدف كيانات التنفيذ. و (2) التحكم في التصميم الفني والقدرات الفنية لتنفيذ المشروع الفرعي من خلال معايير الأهلية والاختيار كجزء من عملية الشراكة من أجل التنمية. ستتدرج إجراءات التخفيف أيضا في إطار التمويل الإضافي ، بما في ذلك تعزيز نظام الرصد و التقييم لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في الزيارات الميدانية للمشاريع الفرعية الهيكلية (التي تم التقاطها من خلال المؤشر المرتبط بالصرف 9 الذي تم إدخاله حديثا).

الملحق 3: تقييم الأنظمة الائتمانية - ملحق

أ. وصف البرنامج والترتيبات المؤسسية وإطار الإنفاق

وصف البرنامج

1. سيقوم التمويل الإضافي في الغالب بتوسيع المؤشرات المرتبطة بالصراف الحالية مع إضافة مؤشر جديد للصراف 9، الذي من شأنه أن يعزز نظام الرصد والتقييم لاستثمارات الحد من المخاطر المتعلقة بالكوارث والمناخ المدعومة من قبل صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية. كما سيعزز التمويل الإضافي بشكل كبير النتائج المتوقعة للعملية الأصلية من حيث (1) مخصصات التمويل المشترك الإضافية لشبكة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. (2) حجم التمويل للمشاريع الفرعية المنجزة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث؛ (3) بناء القدرات الإضافي المقدم إلى منفي المشاريع الفرعية؛ (4) تعزيز نفوذ صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية للتمويل المشترك من الشركاء؛ (5) تعزيز الدعم للاستثمارات غير الهيكلية في الحد من مخاطر الكوارث؛ و (6) الوصول إلى عدد أكبر بكثير من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين.

الترتيبات المؤسسية

2. وجود هيكل إداري ملائم وترتيبات مؤسسية لتنفيذ البرنامج، كما هو الحال في البرنامج الأصلي للنتائج. سيحافظ التمويل الإضافي على نفس الترتيبات المؤسسية لتنفيذ البرنامج. ستظل الوزارات المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وزارة الداخلية للبرنامج الفرعي 1 و 2، و وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري للبرنامج الفرعي 3. وستظل مديرية إدارة مخاطر الكوارث، التي يقع مقرها داخل وزارة الداخلية، مسؤولة عن تنسيق تنفيذ الجوانب الائتمانية للبرنامج. ستقدم مديرية الشؤون الإدارية (DAA) بوزارة الداخلية الدعم الائتماني للأمانة العامة. ستظل مديرية إدارة مخاطر الكوارث منسق البرنامج، بالتعاون مع الوزارات، والمحافظات، والوكالات الحكومية المستقلة (مثل المؤسسات العمومية و وكالات الأحوال المانية)، أو الشركات المملوكة للدولة من جهة، والبلديات، وجمعيات البلديات، والمؤسسات المملوكة للبلديات. أو الوزارات والشركات المملوكة للدولة. تم تشكيل لجنة توجيهية وطنية للإشراف على البرنامج. وتتكون من لجنة توجيهية، برئاسة الأمين العام لوزارة الداخلية، والوزارات التنفيذية الأخرى، مثل وزارة التجهيز، ووزارة الإسكان والسياسة الحضرية، و وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري.

3. سيشمل البرنامج الموسع أيضا، على مستوى العملات، إنشاء لجان مراقبة، برئاسة المحافظين، في حالة إدارة المشاريع الفرعية المؤهلة. ستقوم هذه اللجان بالتنسيق مع مديرية تدبير المخاطر الطبيعية.

إطار الإنفاق

4. سيحافظ التمويل الإضافي على نفس إطار إنفاق البرنامج الأصلي (إطار إنفاق البرنامج). يضمن التمويل الإضافي استمرارية تنفيذ الأنشطة في إطار البرنامج الأصلي. تشكل حساب التكاليف الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية و صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية نموذج إطار إنفاق البرنامج. ستغطي حساب التكاليف الخاص-صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية البرامج الفرعية 1 و 2 للحفاظ على تأثير أنشطة الحد من مخاطر الكوارث في البرنامج وزيادته. سيتم تمديد البرنامج الفرعي 1 ولكن ستكون نفقاته محدودة للغاية / يمكن إهمالها لأنه يركز على هيكل إدارة الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو (صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية) والإصلاحات المؤسسية. بينما سيظل البرنامج الفرعي 3 جزءا لا يتجزأ من البرنامج، سيوفر صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية حصريا تمويلات أساسية للأسر غير المؤمنة في حالة وقوع كارثة معطن عنها / مؤهلة.

5. لدى الحكومة عملية إعداد ميزانية متطورة تتضمن نظرة مستقبلية متوسطة الأجل ونفقات البرنامج التي تتألف إلى حد كبير من بنود الميزانية الحالية في الميزانية المتكررة لـ حساب التخصيص الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية و صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية. ستتم تعبئة عائدات البرنامج وإنفاقها كجزء من ميزانية الدولة، وستتبع نفس القواعد والعمليات والضوابط والتزامات إعداد التقارير. ستستخدم التحويلات من ميزانية الدولة إلى الوكالات المنفذة أنظمة الإدارة المالية العامة العادية. صندوق حساب التخصيص الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وإطار حكمة صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية مقبولان. يتم تضمين الأموال المخصصة لحساب التخصيص الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية و صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية في الميزانية الوطنية، كما هو الحال بالنسبة لجميع الحسابات المخصصة الخاصة. إن صندوق التمويل العام المستخرج من أموال حساب التكاليف الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية يركز بشكل كامل على الميزانية العامة للدولة، والتي تتوافق مع أولويات الحكومة، ويتم تقييم التصنيف والاستدامة والقدرة على التنبؤ على أنها أكثر من كافية وفقا لإطار الإنفاق العام والمساءلة لعام 2017.

6. يظل نوع النفقات المدعومة في إطار التمويل الإضافي هو نفسه كما هو الحال في البرنامج الأصلي وسيكون من استثمارات هيكلية وغير هيكلية للحد من مخاطر الكوارث. التغييرات المتعلقة بالمؤشرات المرتبطة بالصرف معروضة في الجدول 3. ويلخص الجدول 2 نفقات البرنامج المتوقعة.

7. سيمول التمويل الإضافي حوالي 77 في المائة من إجمالي نفقات البرنامج. و يشمل التمويل الإضافي على وجه التحديد تمويلا بقيمة 130 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 100 مليون دولار أمريكي ومساهمة حكومية قدرها 30 مليون دولار أمريكي. سيستخدم البرنامج حساب التكاليف الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية و صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية كجهة إيداع للأموال. وبالتالي سيزيد حجم البرنامج الإجمالي من 256 مليون دولار أمريكي إلى 386 مليون دولار أمريكي.

الجدول 1: تكاليف البرنامج ومصدر التمويل (مليون دولار أمريكي)

مصدر التمويل	البرنامج الأصلي	برنامج تمويل إضافي	المجموع
المقترض/ المستلم	\$ 56	\$ 30	\$ 86
البنك الدولي للإنشاء والتعمير /المؤسسة الدولية للتنمية	\$ 200	\$ 100	\$ 300
المجموع	\$ 256	\$ 130	\$ 386

8. يتكون إطار الشراكة الاقتصادية من ثلاثة برامج فرعية: (1) البرنامج الفرعي 1 - الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات (2.4 في المائة) ؛ (2) البرنامج الفرعي 2 - أنشطة الحد من المخاطر (71.5 في المائة) ؛ (3) البرنامج الفرعي 3 - تحسين التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث (26.1 في المائة). استنادا إلى المعلومات التي قدمها المقترض بشأن تنفيذ البرنامج الرئيسي للنتائج خلال الفترة 2016-2020 والتوقعات للفترة 2021-2023 ، يمكن تجميع نفقات البرنامج في إطار هذه البرامج الفرعية الثلاثة ضمن أربع فئات: (1) الأعمال (26 بالمائة) و (2) السلع والمعدات (20 في المائة) و (3) الخدمات الاستشارية والخدمات غير الاستشارية (28 في المائة) ، و (4) الأغراض التي لم يتم شراؤها (تزود تعويضيا من صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية في إطار البرنامج الفرعي 3) (26 بالمائة). يتم شرح هذه الفئات من خلال الأنشطة المنفذة في البرامج الفرعية الثلاثة على النحو التالي:

- البرنامج الفرعي 1 تتمثل أهدافه بشكل أساسي في تعزيز إطار إدارة مخاطر الكوارث المؤسسي الحالي الذي يتضمن بناء القدرات وبالتالي الخدمات الاستشارية.
- البرنامج الفرعي 2 يدعم توسيع نطاق أنشطة الحد من المخاطر، وتنفيذ المشاريع الفرعية الهيكلية وغير الهيكلية الممولة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية . بالنسبة للمشاريع الفرعية الهيكلية، يتم تنفيذها بشكل أساسي من خلال الأعمال. أما المشاريع الفرعية غير الهيكلية، فيتم تنفيذها في الغالب من خلال الدراسات و التجهيز.

- يدعم البرنامج الفرعي 3 من خلال صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية المخصص لتعويض الأسر غير المؤمنة المتضررة من الأحداث الكارثية، والتي تعتبر عناصر غير قابلة للشراء.

9. تم إجراء تسوية مالية مؤقتة بما فيها تحديد النفقات حتى تاريخه وإسقاطات مفصلة تستند إلى تحليل توقعات النفقات للبرنامجين الفرعيين 1 و 2 والبرنامج الفرعي 3 وتوقعات إيرادات الضرائب شبه المالية للبرنامج الفرعي 3. 195 مليون دولار أمريكي (97.5% من مبلغ القرض). تظهر التسوية بين المدفوعات والنفقات التي تم إجراؤها حتى الآن فجوة قدرها 52 مليون دولار (باستثناء السلفة) والتي سيتم رصدها أثناء تنفيذ التمويل الإضافي.

الجدول 2. إطار إنفاق البرنامج (إطار إنفاق البرنامج)⁸⁵ التسوية المالية المؤقتة والتوقعات المالية المحدثة (بملايين الدولارات الأمريكية)

نفقات البرنامج	(مارس 2021)	2021	2022	2023	المجموع
برنامج فرعي 1	0.7	3	3	3	9.7
برنامج فرعي 2	71.3	91	58	54	274.3
برنامج فرعي 3	21	26	27	28	102
المجموع	93	120	88	85	386

الجدول 3. مخصصات المؤشر المرتبط بالصرف في إطار البرنامج الرئيسي والتمويل الإضافي حسب البرنامج الفرعي (بملايين الدولارات الأمريكية)

مبلغ	تمويل إضافي	مبلغ (يصرف من قبل البنك)	البرنامج مقابل النتائج الرئيسية
البرنامج الفرعي 1: تعزيز الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات			
12.75	المؤشر 1: إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الحكامة الخاص بشركة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث.	35 (32)	المؤشر 1: إعادة تصميم التوجه الاستراتيجي وهيكل الحكامة الخاص بشركة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مع التركيز على الحد من مخاطر الكوارث.
10	المؤشر 9: العدد التراكمي للمشاريع الفرعية الهيكلية المستفيدة من زيارة موقع واحدة على الأقل		
البرنامج الفرعي 2: توسيع نطاق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث			
12	مؤشر 2: المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة.	25 (20)	المؤشر 2: المبلغ التراكمي لأموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية المؤهلة.
3	مؤشر 3: الحد الأدنى للنسبة المئوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة.	8 (6)	المؤشر 3: الحد الأدنى للنسبة المئوية من أموال صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية المخصصة للمشاريع الفرعية غير الهيكلية المؤهلة.
6	المؤشر 4: النسبة المئوية الدنيا للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها.	22 (19)	المؤشر 4: النسبة المئوية الدنيا للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المقدمة من الكيانات المسؤولة عن التنفيذ وشركائها.
50	المؤشر 5: القيمة التراكمية للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث.	40 (0)	المؤشر 5: القيمة التراكمية للتمويل الإجمالي للمشاريع الفرعية المؤهلة المكتملة التي تحقق أهداف الحد من مخاطر الكوارث.
6	المؤشر 6: النسبة المئوية الدنيا للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب.	10 (8)	المؤشر 6: النسبة المئوية الدنيا للكيانات المسؤولة عن تنفيذ المشاريع الفرعية المؤهلة التي تلقت المساعدة الفنية و / أو التدريب.
- البرنامج الثالث: تحسين التمويل والتأمين ضد مخاطر الكوارث			
		34.5 (34.5)	المؤشر 7: اعتماد الإطار التشريعي والتنظيمي للتأمين ضد مخاطر الكوارث والحد الأدنى لعدد الأشخاص في منطقة البرنامج المؤمن عليهم ضد الإصابات الجسدية ضد الأحداث الكارثية.
		25 (25)	المؤشر 8: إنشاء وتشغيل صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم
0.25		0.5	رسوم البداية المرسمة

⁸⁵ التوقعات التي أجراها البنك الدولي، بناء على تقارير تقدم التنفيذ نصف السنوية التي يعدها منفذو المشاريع الفرعية.

		(0.5)	
100	المجموع	200 (145)	المجموع

10. الاستدامة المالية للبرنامج وإمكانية التنبؤ بالتمويل. يتكون إطار إنفاق البرنامج من دعم نفس البرامج الفرعية كما في برنامج النتائج الأصلي. سيستمر حساب التكاليف الخاص-صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية و صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية في دعم تنفيذ إطار إنفاق البرنامج. يتم ضمان استدامة أدوات التمويل هذه من خلال: (1) إطار الإنفاق متوسط الأجل (MTEF) الذي تم تطويره في سياق قانون المالية العامة ؛ (2) نهج برنامج جديد متعدد السنوات ، تم نشره منذ عام 2019 بدعم من وزارة المالية (وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري) ، مكملا لإطار الإنفاق متوسط الأجل ؛ و (3) تقرير أداء الصناديق الخاصة السنوي الذي يلخص النتائج المحققة والميزانية المنفذة لسنة معينة. البرنامج مشمول ومفصل بشكل جيد مع الأدوات المذكورة أعلاه.

11. بالإضافة إلى ذلك ، يتم ضمان استدامة التمويل من خلال الوضوح الكبير لبرنامج الحكومة وتملكه و للبرنامج نفسه - مع وجود وزارتين رئيسيتين ، وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري ، بانخراطهما المباشر فيه - ولكن أيضا من خلال التدابير المتخذة طبقا له في سبيل دعم وتمويل التحسينات المدخلة على عملية الرصد و التقييم من طرف وزارة الداخلية، بالإضافة إلى التحسينات على نظام إدارة المالية العمومية الحالي ، علاوة على ذلك، لدى المغرب آليات رقابة قوية ، والتي يتم تنفيذها أثناء التنفيذ من قبل الخزينة العامة للمملكة و المجلس الأعلى للحسابات، في شكل عمليات تدقيق ، وإنشاء لجنة وطنية للنظر في الشكاوى وتنسيق سياسة المشتريات. من شأن كل هذه التدابير أن تساهم في استدامة التمويل.

12. كان تنفيذ البرامج الفرعية ، جزئيا ، أبطأ مما كان متوقعا ، لا سيما على مستوى البرنامجين الفرعيين 1 و 2. ومع ذلك، فإن توقعات الإنفاق والتزام الحكومة بتنفيذ أنشطة التمويل الإضافي تبدو مناسبة، على النحو التالي:

أ- سحسب البرنامجان الفرعيان 1 و 2 النفقات المتعلقة بتنفيذ وإنجاز الاستثمارات المؤهلة الهيكلية وغير الهيكلية للحد من مخاطر الكوارث التي تلقت تمويلا من صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. يمثل أكثر من 74٪ من إطار إنفاق البرنامج. يتم تنفيذ البرنامج الفرعي 2 في إطار البرنامج الرئيسي للنتائج من خلال التحويلات من حساب التخصيص الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية بمبلغ إجمالي قدره 852 مليون درهم مغربي (95 مليون دولار أمريكي). زاد عدد المشاريع المكتملة بشكل كبير من 9 في 2019 إلى 29 مشروعا في 2021. ومن بين المشاريع المنجزة، تم استلام 9 تقارير إنجاز فعلي. يظهر تحليل المشاريع المنجزة باستثمارات إجمالية قدرها 198 مليون درهم مغربي (22 مليون دولار أمريكي) توزيعا متساويا نسبيا بين المشاريع الهيكلية وغير الهيكلية (14 هيكليا من 29). أما بالنسبة لمعدل تقدم المشاريع الجارية، فقد تم إنجاز أكثر من 21 مشروعا بنسبة 70٪، و 20 مشروعا (باستثناء دعوة لتقديم العروض 2019 و دعوة لتقديم العروض 2020) بمعدل تقدم يبلغ 5٪ أو أقل.

على الرغم من استخدام إدارة المشاريع المفوضة ، فإن المخاطر المحددة ليست ائتمانية فحسب بل تكمن أيضا في عدم كفاية القدرة التقنية لبعض الوكالات والسلطات المحلية لتنفيذ المشاريع الفرعية وتسديد المدفوعات للمقاولين ضمن المواعيد النهائية المعقولة. المبلغ الإجمالي المدفوع بالنسبة للتكلفة الإجمالية للمشاريع لا يتجاوز 24٪. يتعلق هذا أيضا بالتأخيرات في جدولة الخدمات ، بناء على مقارنة تواريخ الخدمات المقدمة وتواريخ الجدولة. متوسط الوقت المستغرق لجدولة الخدمات هو 90 يوما ، ويمكن أن يصل أحيانا إلى 112 يوما، بعد الموعد النهائي التنظيمي البالغ 45 يوما. كما أن الفشل في حشد مساهمات الشركاء يزيد من حدة هذه المخاطر، مما يضر بإنجاز المشاريع في الوقت المناسب. لا تزال هناك نقاط ضعف، لا سيما فيما يتعلق بالتباينات الملحوظة بين التقدم المادي والمالي للمشاريع ، والتي تتطلب مزيدا من التحليل كجزء من دعم التنفيذ المنتظم.

سيتم التخفيف من المخاطر التي تم تحديدها بشكل أساسي بخطة عمل البرنامج من خلال (1) تنفيذ آلية المراقبة من قبل كل مشروع فرعي للالتزامات المالية للشركاء؛ (2) مشاركة أعمق للجان المراقبة الإقليمية من حيث التنسيق والإدارة وحل أي معوقات في تنفيذ المشاريع الفرعية، و (3) إنشاء وحدة مسؤولة داخل كل شريك مالي معني لرصد الالتزامات المالية و وضع إجراءات محددة، بما في ذلك الإجراءات التي ستستخدمها العمالة (المحافظة) فيما يتعلق بالمتعثرين.

يوضح الجدول 4 أدناه إجمالي عدد المشاريع الفرعية الممولة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية قيد التنفيذ (الاتفاقات الموقعة)، اعتباراً من دجنبر 2020، بقيمة تمويل إجمالية قدرها 2.6 مليار درهم.

الجدول 4: الوضع المالي للمشاريع الفرعية حسب برنامج الشراكة (حتى نهاية 2020)

العملة	دعوة لتقديم العروض 2015	%	دعوة لتقديم العروض 2016/17	%	دعوة لتقديم العروض 2018	%	دعوة لتقديم العروض 2019	%	دعوة لتقديم العروض 2020	%	المجموع	%
درهم	902,483,000		706,470,000		433,657,200		364,880,315		266,800,614		2,674,291,129	180
دولار أمريكي	100,275,889		78,496,667		48,184,133		40,542,257		29,644,512		297,143,456	
درهم	207,810,000	23%	337,080,000	48%	161,772,200	37%	149,029,252	41%	118,550,307	44%	974,241,759	36%
دولار أمريكي	23,090,000		37,453,333		17,969,133		16,558,806		13,172,256		94,922,013	
درهم	694,673,000	77%	369,390,000	52%	271,885,000	63%	215,851,063	59%	148,250,307	56%	1,700,049,370	64%
دولار أمريكي	77,185,889		41,043,333		30,209,444		23,983,451		16,472,256		188,894,374	
درهم	117,771,978	57%	160,669,989	48%	78,173,300	48%	67,064,626	45%	58,275,154	49%	481,955,047	49%
دولار أمريكي	13,085,775		17,852,221		8,685,922		7,451,625		6,475,017		53,550,561	
درهم	244,343,022	35%	206,633,998	56%	95,462,734	35%	77,254,180	36%	12,932,307	9%	636,626,241	37%
دولار أمريكي	27,149,225		22,959,333		10,606,970		8,583,798		1,436,923		70,736,249	
درهم	481,789,177	53%	549,685,294	78%	202,961,822	47%	203,006,445	56%	41,586,014	16%	1,479,028,752	55%
دولار أمريكي	53,532,131		61,076,144		22,551,314		22,556,272		4,620,668		164,336,528	
درهم	337,800,291	37%	238,182,587	34%	48,912,000	11%	5,174,812	1%	658,200	0.03%	630,727,890	24%
دولار أمريكي	37,533,366		26,464,732		5,434,667		574,979		73,133		70,080,877	

المصدر: مديرية تدبير المخاطر الطبيعية (تقرير نشاط 2020).

فيما يتعلق بتوقعات المدفوعات لعامي 2022 و 2023 (المقدرة من قبل البنك بناء على تقارير مرحلية نصف سنوية أعدها منفذي المشاريع الفرعية) لجميع المشاريع الفرعية قيد التنفيذ، فهي موصوفة في الجدول 5 أدناه.

الجدول 5. توقعات المدفوعات التراكمية للمشاريع الفرعية (البرنامج الرئيسي مقابل النتائج والتمويل الإضافي)

المجموع	بالدرهم	سنة 2022	سنة 2023
		2,541,891,180	3,305,790,200
	بالدولار	282,432,353	367,310,022

ب- بالنسبة للبرنامج الفرعي 3، ساهم الهدف الإنمائي 4 للبرنامج الرئيسي للبرنامج مقابل النتائج في إنشاء وتشغيل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية لحماية غير المؤمن عليهم. سيستمر إدراج صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية في إطار الإنفاق، مما يضمن التعويض الأساسي للأشخاص والأسر غير المؤمن عليهم. وقد تم استيفاء جميع مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات المرتبطة بالصرف لهذا البرنامج الفرعي في تقرير النتائج الرئيسي.

يعمل صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية منذ يناير 2020 ويتلقى إيرادات منتظمة من الضريبة شبه المالية بما يتماشى مع استراتيجيته المالية. تبلغ مساهمة الإيرادات الضريبية شبه المالية في الإيرادات شبه المالية لصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية 187 مليون درهم بنهاية 2020 (20.7 مليون دولار أمريكي) وتشير التوقعات إلى 240 مليون درهم (27 مليون دولار أمريكي) الإيرادات لعام 2021. حسب التوقعات، يجب أن تصل النفقات في إطار البرنامج الفرعي 3 (إيرادات صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية) إلى 427 مليون درهم (47 مليون دولار أمريكي) تراكمي بنهاية عام 2021، و 928 مليون درهم (103 مليون دولار أمريكي) بشكل تراكمي بنهاية عام 2023. على المدى المتوسط و الطويل، ستشمل استراتيجية صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية إصدار سندات (ستكون الأموال متاحة في أقل من 3 أشهر بما يتماشى مع القانون 110-14) وذلك بمبلغ 800 مليون درهم (89 مليون دولار أمريكي).

الجدول 6: عائدات الضرائب شبه المالية إلى صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية التنفيذ حتى الآن والتوقعات بالدرهم المغربي والدولار الأمريكي

2023	2022	2021	2020	
252,270,473	244,922,789	237,789,116	118,757,883	إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بالدرهم
28,030,052	27,213,643	26,421,012	13,195,320	إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج بالدولار

المصدر: - مديرية الخزانة و المالية الخارجية و وزارة الاقتصاد و المالية و الإصلاح الإداري.

دعم قرض سياسة تنمية إدارة مخاطر الكوارث في المغرب مع خيار السحب المؤجل للكوارث (P168580) تعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية لصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية. مراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية في صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية تؤكد أن أنظمة صندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية وإجراءاتها تسمح بالاستخدام المناسب للأموال مخطط لها لعام 2022. ومن المتوقع تعيين مدقق داخلي، ويمكن تحديد موعد مهمة التدقيق مع المفتشية العامة للمالية في عام 2022. سيراقب البنك الدولي تحقيق هذا النشاط أثناء التنفيذ.

ب. الأداء الائتماني للبرنامج والمخاطر الائتمانية الكبيرة

نظم الإدارة المالية

13. تم تقييم ترتيبات تنفيذ الإدارة المالية للبرنامج لتقييم قدرة الوكالة المنفذة على تسجيل ومراقبة وإدارة جميع موارد البرنامج وإنتاج معلومات مالية في الوقت المناسب ومفهومة وذات صلة وموثوق بها لأصحاب المصلحة.

تخطيط البرامج و الميزنة والشفافية

14. تعتبر عمليتنا التخطيط و الميزنة لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية مقبولة. ومع ذلك، تم تحديد بعض أوجه القصور في تحديد أولويات الاستثمار / تخطيط الميزانية أثناء تنفيذ البرنامج الرئيسي.

15. تمت معالجة أوجه القصور خلال بعثات دعم التنفيذ لبرنامج النتائج الرئيسية. تم تسجيل تحسينات في عمليات تخطيط نفقات البرنامج و الميزنة في أواخر 2019 و 2020 ، وبالنسبة للبرنامج الفرعي 2 ، تم تسجيل بعض التقدم في تحويلات إستراتيجية المساعدة القطرية لتصل إلى 45% من المبالغ المخصصة في عام 2020 مقارنة بأقل من 16% في عام 2019. إن التعديلات التي أجرتها مديرية تدبير المخاطر الطبيعية والمنصوص عليها في قانون المالية لعام 2020 على مستوى تسميات ميزانية حساب التخصيص المتعلقة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية جعلت من الممكن تحسين سيولة عملية الصرف. تتعلق التغييرات التي تم إجراؤها بإدخال قسم "الإيرادات المتنوعة" على مستوى "الإيرادات" في حساب التخصيص المتعلقة بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وعلى مستوى الإنفاق لخطوط "الدفع للمؤسسات العامة" الجديدة. تغطي هذه البنود كلا من "مدفوعات طلبات المشاريع" و "مدفوعات المشاريع التي تتم مباشرة". يجب أيضا ملاحظة إنشاء العنوان الجديد "النفقات المتعلقة ببناء القدرات وزيادة الوعي والاتصال" ، والذي يشمل تكاليف التدريب والمساعدة الفنية والحصول على دعم الاتصالات وتكاليف تنظيم حملات التوعية والخدمات اللوجستية.

برنامج المحاسبة والتقارير المالية

16. يلزم تعزيز تنفيذ ميزانية حساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والمحاسبة وإعداد التقارير. حققت المساعدة الفنية للبنك في الجوانب الائتمانية كجزء من الدعم المستمر لتنفيذ البرنامج مقابل النتائج حققت نتائج إيجابية في تعزيز محاسبة البرنامج وإعداد التقارير المالية. أما الإجراءات المتخذة فهي كما يلي:

أ. في إطار البرنامج الرئيسي مقابل النتائج، يقوم بعض منفذي المشروع بإصدار بيانات مالية متأخرة. لم يسمح التأخير في إعداد البيانات المالية لعدد قليل من منفذي المشروع بتوحيد المعلومات المالية وتتبع تاريخ النفقات وإبراز برامج الميزانية. كما حد من جودة المراقبة المالية لتنفيذ البرنامج من قبل وزارة الداخلية. قدم البنك الدولي المساعدة الفنية إلى مديرية تدبير المخاطر الطبيعية لدعم إعداد وإنتاج البيانات المالية على أساس سنوي.

ب- بالإضافة إلى ذلك، دعم البنك الدولي تحسين التقارير المالية للمشاريع الفرعية من خلال التحليلات النوعية والمراقبة الدقيقة وفحوصات الأهمية النسبية على مستوى تنفيذ المشروع. يتم تحليل التناقضات الملحوظة بين التقدم المادي والوضع المالي ويتم استخدام التسوية المالية باستخدام جدول موازن للتوازن بين النفقات التراكمية المنفذة في إطار البرنامج والمدفوعات التي قام بها صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تم تطوير نموذج لجدول مراقبة التسوية المالية مع مديرية تدبير المخاطر الطبيعية.

ت- فيما يتعلق بمراقبة الإجراءات الائتمانيين الواردين في خطة عمل البرنامج (PAP) الخاصة بالبرنامج الرئيسي مقابل النتائج، تم التأكد من (1) تنفيذ الامتثال لبرمجة الميزانية وتحديثها كل عام لحساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، و (2) تكامل الجدول الزمني لتنفيذ المشروع في اتفاقيات التمويل بين وزارة الداخلية / وزارة الشؤون الخارجية والعلاقات الخارجية والمشاريع الفرعية مضمون الآن لدعوات المشاريع (PA). بالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من تصميم نظام الرصد والتقييم من قبل أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ولا يزال يخضع للتحسينات من حيث جودة التقارير المالية.

ث- ضمان تنفيذ التدريب الائتماني السنوي للمشاريع الفرعية، مع العلم أنه لا يمكن تنفيذ خطة التدريب لعام 2020 بسبب القيود المرتبطة بكوفيد-19. ومع ذلك، فقد نفذت مديرية تدبير المخاطر الطبيعية العديد من إجراءات بناء القدرات لمنفذي المشروع، بما في ذلك الجوانب الائتمانية، بشكل ملحوظ: (1) دعم إعداد تقارير التنفيذ نصف السنوية حول الجوانب الفنية والمالية والبيئية والاجتماعية، ولا سيما أثناء الزيارات الميدانية؛ و (2) دعم إعداد تطبيقات طلبات العروض لعام 2020، من خلال تبادل البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية.

ج- ستشمل المراجعة لعام 2020 قسما خاصا عن جائحة كوفيد-19 لتقييم تأثيره على البيانات المالية للبرنامج وتنفيذ أنشطة البرنامج.

17. ستبقى مديرية تدبير المخاطر الطبيعية مسؤولة عن استلام البيانات المالية للبرنامج. تمت مناقشة بروتوكولات استلام وتجميع البيانات المالية السنوية للبرنامج والاتفاق عليها مع النظراء.

إدارة الخزينة وتدقيق الأموال

18. سيستخدم البرنامج ترتيبات تدفق الأموال المستخدمة لتنفيذ ميزانية الدولة، في إطار حساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية وصندوق التضامن لمكافحة الأحداث الكارثية. سيتم تحويل عائدات قرض البنك الدولي إلى حساب الخزينة الجاري في بنك المغرب (البنك المركزي) في حساب يخصص لهذا البرنامج في بنك المغرب. كما هو الحال في البرنامج الرئيسي للنتائج، سيستخدم منفذي المشاريع الفرعية أيضا الحسابات التي تشكل جزءا من شبكة الحسابات هذه (الوزارات، والجماعات المحلية، والوكالات الحكومية، وكيانات القطاع العام الأخرى). بعد الدعوات لتقديم مقترحات المشاريع واختيار المشاريع التي سيتم تمويلها بشكل مشترك من خلال حساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، سيقوم منفذو المشروع الفرعي بالتوقيع على

اتفاق مالي مع وزارة الداخلية لتفصيل الترتيبات المحددة لتمويل استثمارات الحد من المخاطر. سيتم تحديد التقويم والشروط والمبالغ والإجراءات الخاصة بتحويل الأموال بين وزارة الداخلية ومنفذي المشروع في الاتفاقية المالية. سيتم صرف عائدات البنك بناء على طلب المقترض عند تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصرف. قد تسمح ترتيبات الصرف الخاصة بالبرنامج بالسلف بمجرد أن يصبح البرنامج سارياً.

19. يتم تحويل أموال حساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية إلى وزارة الداخلية من قبل وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري بمبلغ إجمالي قدره 170 مليون درهم مغربي في السنة (19 مليون دولار أمريكي). تتوفر صناديق حساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية على إجراءات الميزانية بشأن: (1) مصادر الأموال ، (2) النفقات التي سيتم تمويلها من الصناديق ، و (3) أدوار ومسؤوليات أصحاب الميزانية ، وكذلك الضبط البعدي للنفقات المتعلقة بالصحة.

ترتيبات الصرف

20. يتوخى البرنامج صرف الأموال طوال فترة تنفيذ البرنامج بناء على التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف التي تم تحقيقها لتسعة 9 مؤشرات مرتبطة بالصرف. سيتم إرسال طلب السحب من حساب الإقراض الخاص بالبنك الدولي ، وفقاً للمبالغ المخصصة لمجموعات القروض العقارية الفردية ، إلى البنك الدولي في أي وقت بعد أن يقوم البنك الدولي بإخطار الحكومة المغربية كتابياً بأنه قد قبل الدليل على تحقيق المؤشرات المرتبطة بالنتائج والمبلغ من الدفعة المؤهلة. و لن يتجاوز مبلغ السحب الذي تم تحقيقه مقابل النتائج المرتبطة بالصرف مبلغ التمويل المخصص من قبل البنك الدولي بالنسبة لمؤشر محدد مرتبط بالنتيجة. يتم توفير تفاصيل إجراءات الصرف المنقح عليها لكل مؤشر مرتبط بالنتيجة في إطار النتائج كجزء من جدول بروتوكول التحقق.

21. بالنسبة للمؤشرات المرتبطة بالصرف القابلة للتوسع ، سيتم الدفع بما يتناسب مع النتائج المحققة لكل فترة بعد التحقق من المؤشرات المرتبطة بالصرف. قد تطلب الحكومة المغربية ما يصل إلى 25 في المائة من إجمالي التمويل الذي سيتم صرفه مقدماً للسماح بتنفيذ الأنشطة الهامة وضمان تحقيق نتائج البرنامج الرئيسية. قد يتم صرف سلفة تصل إلى 25 مليون دولار أمريكي بمجرد أن يصبح القرض ساري المفعول لتسهيل تحقيق نتائج المؤشرات المرتبطة بالصرف. ستكون هذه السلفة المحتملة متاحة طوال فترة تنفيذ البرنامج على أساس متجدد.

الضوابط الداخلية للبرنامج ، بما في ذلك التدقيق الداخلي والخارجي

الضوابط و التدقيق الداخلي

22. الضوابط الداخلية: يعد نظام الرقابة الداخلية كافياً على مستوى الجبهة المتحدة للتحالف، ولكن هناك نقاط ضعف محددة في البرنامج الرئيسي للنتائج على المستوى الوطني وفي تنفيذ المشاريع الفرعية على المستوى المحلي، على النحو التالي: (ط) ضعف القدرة الائتمانية لبعض المشاريع الفرعية من حيث تصميم المشروع ، والتنفيذ والإدارة ، والتعاقد ، والتقارير المالية المنتظمة والدقيقة ؛ (2) عدم وجود أدوات لقياس الأداء الائتماني من فترة إلى أخرى ؛ (3) لا تمتد إدارة المخاطر الائتمانية إلى معايير الاختيار للمشاريع المؤهلة ؛ (4) المؤسسات والشركات العامة لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) ، وبالتالي يتعين عليها إنشاء معلومات مالية عن ميزانياتها من خلال أنظمة محددة لا يتم تقييمها من قبل المستوى المركزي؛ (5) ضعف القدرة الائتمانية (عدم كفاية الجودة وعدم دقة توقيت البيانات المالية الدورية المراجعة) لبعض المقاطعات). لوحظ عدم وجود وظيفة رسمية أو فعالة للتدقيق الداخلي في البرنامج في وحدة التنسيق.

23. من أجل التخفيف من المخاطر المحددة أعلاه ، يقترح تنفيذ التدابير التالية من قبل مديرية تدبير المخاطر الطبيعية وإدراجها في خطة عمل البرنامج: (1) تقديم المسؤولين عن البيانات المالية السنوية الكاملة في الوقت المناسب لتنفيذ المشاريع الفرعية والمشاركة مع المفتشية العامة للمالية؛ (2) تكامل المعلومات الائتمانية ذات الصلة (المشتريات والإدارة المالية) في التقارير نصف السنوية والزيارات الميدانية؛ (3) التدريب على إعداد وثائق الشراء.

برنامج التدقيق الخارجي

24. التدقيق الخارجي. تعتبر ترتيبات التدقيق الخارجي كافية. ستواصل المفتشية العامة للمالية إجراء عمليات التدقيق المالي لنفقات البرنامج ، بما في ذلك النفقات التي تتكبدتها وزارة الداخلية. سيتم تنفيذ تقارير التدقيق على أساس الشروط المرجعية المتفق عليها وسوف تشمل مراجعة تحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف وتنفيذ نفقات البرنامج. سيضمن نطاق عمليات التدقيق هذه رأياً حول نظام المشتريات (بما في ذلك الفحص لمنع الشركات المحظورة / الموقوفة من منح العقود). سيتم تقديم تقارير التدقيق في موعد لا يتجاوز تسعة أشهر بعد إقفال الحسابات. بالإضافة إلى ذلك ، يتم استكمال هذا الترتيب من خلال تدقيق الأداء الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المجهز بمحاكم إقليمية تغطي الإقليم. قام البنك الدولي بمراقبة تنفيذ خطط العمل السنوية للتعامل مع توصيات تدقيق المفتشية العامة للمالية . لا يزال الامتثال لتقديم البيانات المالية المدققة يمثل تحدياً. تم تقديم تقرير التدقيق لعام 2019 مع بعض التأخيرات في فبراير 2021. كما تم تقديم تقارير التدقيق لعامي 2018 و 2017 متأخراً. كانت التأخيرات بسبب التحديات التي واجهتها أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لجمع المعلومات المالية من مختلف الكيانات (بشكل رئيسي على مستوى المشروع الفرعي) وإعداد البيانات المالية للبرنامج. تمت متابعة هذا التحدي أثناء تنفيذ المرحلة الأولى من العملية ، مما أدى إلى تقليص فترات التأخير. ستساعد الجهود الإضافية التي تبذلها الإدارة العامة للأبحاث السياسية إلى جانب الدعم من فريق البنك الائتماني في تحسين تقديم تقارير المراجعة مرة أخرى خلال مرحلة التمويل الإضافي. بشكل عام ، كان أداء المفتشية العامة للمالية وكذلك جودة تقارير التدقيق الواردة حتى الآن مقبولاً للبنك.

25. ستتم متابعة ورصد التوصيات ذات الأولوية من المراجعة المالية لعام 2019 الخاصة بالبرنامج الرئيسي للنتائج ، التي أجرتها المفتشية العامة للمالية، في إطار التمويل الإضافي. تم تحديد أوجه القصور من حيث: (1) معدل الالتزام المنخفض للأموال المخصصة لحساب التخصيص المتعلق بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (38 بالمائة من المبلغ الإجمالي للاعتمادات المالية المعبأة) ؛ و (2) التقدم البطيء في تنفيذ المشاريع الفرعية (من بين 89 مشروعاً مشتركاً التمويل تم تسجيلها في التدقيق المالي، تم إكمال 8% فقط و 92% متأخر عن الجدول الزمني مقارنة بالمواعيد النهائية المتفق عليها ، نصفها تقريباً كان بدأ في إطار طلبات العروض لعام 2015 والنصف الآخر في إطار طلبات العروض لعامي 2016/2017).

الشراءات

26. كان تنفيذ عمليات الشراء والإجراءات الخاصة بالبرنامج مرضياً إلى حد ما. وتتعلق أوجه القصور المتبقية في البرنامج بما يلي: (1) عدم تطبيق بعض المقترضات في بعض الحالات ؛ (2) التأخيرات التي يمكن أن تصل إلى عام واحد في الإخطار بمنح العقود لبضعة عقود ؛ و (3) تدني جودة وثائق العطاءات المعيارية الحالية التي يستخدمها المشروع. في الواقع ، لا تستخدم إجراءات الشراء ووثائق العطاء دائماً بأفضل طريقة ، ولا تزال بعض نقاط الضعف قائمة فيما يتعلق بتنفيذ نشاط الشراء على مستوى المشاريع الفرعية. ومع ذلك ، منذ عام 2019 ، مكنت إمكانية صرف 50 في المائة من التمويل المشترك صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية عند التوقيع على الاتفاقية المزيد من المشاريع الفرعية من تقديم العطاءات و المشاركة في عملية الشراءات والانخراط في العقود بطلاقة أكثر. من ناحية أخرى ، قد تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تأخيرات إضافية في المشتريات وتنفيذ العقود لمشاريع التمويل الإضافي على المدى القصير إلى المتوسط ، والتي سيتم تخفيفها حسب الحاجة أثناء التنفيذ من خلال الدعم العملي للمشتريات من خلال المساعدة الفنية و مديرية الشؤون العامة/الإدارية من وزارة الداخلية، بدعم من البنك.

27. يعتمد نظام المشتريات على البوابة الإلكترونية الوطنية للمشتريات الإلكترونية التي تستخدمها جميع الجماعات المحلية والوزارات وبعض الشركات المملوكة للجماعات المحلية والشركات المملوكة للدولة المدرجة في البرنامج، ويساهم في تحسين وصول الجمهور إلى المعلومات عن طريق نشر الدعوة لتقديم العطاءات، وإتاحة وثائق العطاء عبر الإنترنت لجميع مقدمي العطاءات المحتملين، ونشر نتائج عمليات المناقصات. علاوة على ذلك ، في 11 مارس 2021 ، اعتمدت الحكومة مرسوماً⁸⁶ يجعل تقديم العطاءات إلكترونياً إلزامياً من خلال البوابة. سيتم تطبيق هذا

⁸⁶ المرسوم رقم 2.21.801.

الحكم الجديد بشكل فعال خلال عام 2021. وبشكل عام، وكما كان متوقعا، فإن طريقة الشراء الرئيسية المستخدمة لنققات البرنامج هي العطاءات التنافسية الوطنية المفتوحة (ONCB)⁸⁷. ويؤكد تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية لعام 2017 أنه، في المتوسط، أكثر من 80 في المائة من عقود الدولة تخضع لعمليات العطاءات التنافسية.

28. فيما يتعلق بتحليلات بيانات المشتريات، يلخص الجدول أدناه العدد السنوي للعقود التي أبرمتها عينة من 81/5 من تنفيذ⁸⁸ المشاريع الفرعية على مدى السنوات الثلاث الماضية، وكذلك التقسيم حسب طريقة الشراء وأوقاته.

الجدول 7. بيانات المشتريات

متوسط عدد مقدمي العطاءات	% من العطاءات التنافسية الوطنية المفتوحة	عدد المناقصات	متوسط وقت تقييم العطاءات	متوسط وقت الإعلان	متوسط مهلة الشراء	
وكالة الحوض المائي سوس ماسة						
6	100%	-	37	21	86	2018
5		6	32	21	82	2019
6		-	30	22	78	2020
وكالة الحوض المائي GZR						
2.5	100%	1	33	26	109	2018
1		1	11	21	144	2019
1		2	21	22	50	2020
الوكالة الحضرية القنيطرة سيدي قاسم						
1	100%	4	65	21	56	2018
-	-	-	-	-	-	2019
-	-	-	-	-	-	2020
الإدارة العامة للأرصاء الجوية						
3	100%	10	24	52	502	2018
1		4	58	21	337	2019
2		8	24	40	199	2020
وكالة الحوض المائي تانسيفت						
5	100%	-	47	22	81	2018
4		-	83	22	90	2019
8		-	42	22	75	2020

29. عدم توفر البيانات لا يسمح بإجراء تحليل عميق لأداء المشتريات وتزويد هيئة الخدمات المالية بالمدخلات الكافية. ومع ذلك، تظهر البيانات الواردة حتى الآن أداء معتدلا للمشتريات ولكن مع تقدم سنوي جيد في المواعيد النهائية للمشتريات. في الواقع، تم تطوير وتحليل استبيان يستهدف 28 مشروعا فرعيا من قبل البنك الدولي، وأظهر ما يلي: (1) يظهر متوسط مهلة الشراء الإجمالية تقدما كبيرا خلال السنوات الثلاث الماضية، من 167 يوما في 2018 إلى 80 يوما في 2020؛ (ب) نفس الشيء بالنسبة لوقت تقييم العطاءات حيث يتراوح المتوسط من 41 يوما إلى 29 يوما. لا يوجد تعاقد مباشر أو شكوى مدرجة في البيانات الواردة من المشاريع الفرعية. علاوة على ذلك، تتضمن خطة عمل المشتريات إجراء يتعلق بالإبلاغ عن معلومات المشتريات لرصد وتقييم أداء المشتريات، بشكل ملحوظ في سياق تقديم تقارير التنفيذ نصف السنوية وزيارات الموقع. هذه التقارير المدرجة في خطة عمل المشروع هي أيضا فرصة لتحديد الشكاوى التي تم التعبير عنها بشأن الجوانب الائتمانية، ومعالجتها من قبل منفي المشروع.

30. أصبح تخطيط المشتريات ونشر خطط المشتريات إلزاميا بموجب مرسوم المشتريات العامة - PPD (رقم 2-12-349 المؤرخ 20 مارس 2013). وينطبق هذا الأمر على أصحاب المشاريع وكذلك وزارة الداخلية. يطلب من كل جهة شراء عمومية، وفقا لمرسوم المشتريات العامة، نشر خطة المشتريات الخاصة بها والتي يجب أن تشمل جميع العقود المخطط لها للسنة المالية، في إطار ميزانيتها. يجب أن يتم النشر في صحيفتين وطنيتين على الأقل (إحدهما باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية) وعلى البوابة الإلكترونية للمشتريات⁸⁹، في موعد لا يتجاوز نهاية

87 تظهر البيانات الواردة من عينة المشاريع الفرعية (81/5 كيانا) أن طريقة الشراء المستخدمة هي حصريا: العطاءات التنافسية الوطنية المفتوحة.
88 تم استلام خمسة نماذج من عينة مكونة من خمسة منفي مشروع فرعي يمثلون الكيانات التي أكملت 42% من المشاريع المنجزة (26/11) (أو 170/29 اتفاقية تم التعاقد عليها) في إطار المشروع الرئيسي بحلول 15 مارس 2021.
89 www.marchespublics.gov.ma

الربع الأول من كل سنة مالية. يعزز هذا الشرط الوصول إلى المعلومات المتعلقة بفرص الشراء لجميع مقدمي العطاءات المحتملين.

ترتيبات مكافحة الفساد

31. مخاطر الغش والفساد. وجد أن الضوابط المالية السابقة واللاحقة للبرنامج كافية لمواجهة مخاطر الاحتيال والفساد المرتبطة بالبرنامج الفرعي 2. وتشمل هذه الترتيبات عدة مؤسسات فعالة تلعب أدوارا تكميلية: مكتب والي المظالم (الوصيف)، المجلس الأعلى للحسابات، المفتشية العامة لوزارة الداخلية، الهيئة الوطنية للمشتريات العامة (اللجنة الوطنية للقيادة العامة)، الهيئة المركزية للوقاية من الفساد (الهيئة المركزية للوقاية من الفساد - ICPC)، و المفتشية العامة للمالية. تم تعزيز اللجنة الوطنية للمشتريات العامة بعد تفعيلها الفعال في عام 2018، واكتسبت المزيد من الاستقلالية والاستقلالية. بلغ عدد الشكاوى التي تم التعامل معها أكثر من 200 شكوى. أعدت لجنة مكافحة الفساد مؤخرا مسودة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تستند إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

32. تم التأكيد على أن ترتيبات الدولة المتعلقة بالحكامة ومكافحة الفساد كافية. لم يتم تقديم أي تقرير عن شكاوى الاحتيال والفساد لفريق البنك خلال فترة تنفيذ البرنامج الرئيسي. كما أن البيانات الواردة من عينة المشاريع الفرعية لم تبلغ عن أي شكاوى تتعلق بعملية الشراء أو تنفيذ العقد.

33. الإجراءات المتعلقة بالاحتيال والفساد. سوف يقوم المقترض بما يلي: (أ) اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لضمان تنفيذ البرنامج وفقا لإرشادات مكافحة الفساد الخاصة بالبنك؛ (ب) اتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) اعتماد وتنفيذ الممارسات الائتمانية والإدارية المناسبة والترتيبات المؤسسية لضمان استخدام حصيلة القرض فقط للأغراض التي من أجلها منح القرض؛ (ج) إبلاغ البنك على الفور بجميع الادعاءات الجوهرية والموثوقة أو أي مؤشرات أخرى عن الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج والتي تسترعي انتباهه إليها، جنبا إلى جنب مع إجراءات التحقيق وغيرها من الإجراءات التي يقترح المقترض اتخاذها فيما يتعلق بذلك؛ (د) اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب للتحقيق في هذه الادعاءات والمؤشرات، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع البنك فيما يتعلق بحالة معينة؛ تقديم تقرير للبنك عن الإجراءات المتخذة في أي تحقيق من هذا القبيل، على فترات قد يتم الاتفاق عليها بين المقترض والبنك؛ وفور الانتهاء من أي تحقيق من هذا القبيل، إبلاغ البنك بالنتائج التي توصل إليها؛ (هـ) إذا قرر المقترض أو البنك أن أي شخص أو كيان قد تورط في الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج، اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، والمرضي للبنك، لمعالجة الموقف أو معالجته بطريقة أخرى ومنع تكراره و (و) التأكد من أن أي شخص أو كيان تم حظره أو تعليقه من قبل البنك لم يمنح عقدا بموجب البرنامج أو يسمح له بالمشاركة في البرنامج خلال فترة هذا الحظر أو التعليق. سيتم فحص قائمة الحرمان الخاصة بالبنك، والتي يمكن الوصول إليها بسهولة، من قبل جميع الجهات المشتريّة قبل منح العقود.

ث. تدابير التخفيف ومراقبة الأداء الائتماني

34. تم تصنيف المخاطر الائتمانية المتبقية لبرنامج الإدارة المتكاملة للمخاطر - برنامج من أجل النتائج - التمويل الإضافي- على أنها مخاطر كبيرة.

35. في خطة عمل البرنامج مقابل النتائج، تم تحقيق إجراءين ائتمانيين. يتعلق الإجراء الأول رقم 9 بالامتثال لتخطيط ميزانية الثلاث سنوات الذي يتم تحديثه كل عام لحساب التخصيص الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN). تم تحقيق هذا الإجراء من خلال إنفاذ قانون المالية اعتبارا من 1 يناير 2019. وبالفعل، فإن المسودة السنوية لأداء الوزارة لمدة ثلاث سنوات تمت بلورتها بموجب قانون المالية لعام 2019 وتتضمن أيضا حساب التخصيص الخاص بصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (CAS-FLCN) كما تمت الموافقة على ميزانية الوزارة وفقا لذلك. يتعلق الإجراء الثاني رقم 10 بدمج الجدول الزمني لتنفيذ المشروع، بما في ذلك الجدول الزمني لعملية تقديم العطاءات، وأحكام توفر الكفاءة الفنية لتصميم وإعداد المواصفات الفنية وإدارة العقود والإشراف على الأعمال في اتفاقيات التمويل. بين وزارة الداخلية / وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري وأصحاب

المشروع. تضمن مديرية تدبير المخاطر الطبيعية بأن يتم في كل مرة مع التوقيع على اتفاقية معينة التحقق من وجود بند يحدد الجدول الزمني لتنفيذ المشروع الذي تغطيه اتفاقية التمويل. بالإضافة إلى ذلك، تم تعيين جهات الاتصال على مستوى المقاطعات وعلى مستوى الشركات المملوكة للدولة لدعم بعض المشاريع الفرعية (بشكل رئيسي البلديات) ذات القدرات الفنية المنخفضة لإعداد وثيقة المواصفات الفنية لحزمة وثائق العطاء وإدارة العقود. علاوة على ذلك، يحتوي الإجراءان 3 و 4 و 5 على مكونات انتمائية تم تنفيذها.

36. تسلط نتائج التقييم الائتماني الضوء على المخاطر المتعلقة بتنفيذ إطار إنفاق البرنامج. تم تحديد المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف المقترحة في الجدول الموجز أدناه. تقدم الأنظمة الائتمانية أيضا عناصر القوة التي ستشكل أساسا سليما للبرنامج إذا استكملت بتدابير لتعزيزه.

الجدول 8: المخاطر الائتمانية المحددة وتدابير التخفيف

الموضوع	المخاطر	التخفيف والحل	الجهات المسؤولة	الموعد النهائي
القوائم المالية للمشروع (PFS)	التأخير في إعداد ونقل البيانات المالية من قبل بعض قادة المشروع إلى مديرية تدبير المخاطر الطبيعية	سيتم ضمان استلام البيانات المالية في الوقت المناسب من قبل مديرية تدبير المخاطر الطبيعية . سيتم إرسال البيانات المالية من قبل منقذ المشروع من خلال موقع الويب "gestionrisques.gov.ma".	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية . DSIT؛ منقذ المشروع الفرعي	فوري (من المقرر أن تبدأ مهمة التدقيق المالي السنوية للمفتشية العامة للمالية في الربع الثاني من عام 2021)
تدقيق البرنامج	يتم تنفيذ تدقيق البرنامج الرئيسي للبرنامج مقابل النتائج بواسطة المفتشية العامة للمالية. توفر تقارير المراجعة ضمانات معقولة لاستخدام الأموال من قبل الوكالات المنفذة. ومع ذلك، يجب تحسين متابعة توصيات المراجعة.	سيضع فريق التنسيق الائتماني إرشادات ومعايير بشأن تدقيق البيانات المالية للبرنامج، والتدقيق الفني، والتدابير لتشمل تغطية أنشطة المشتريات (عملية الشراء وإدارة العقود) بتفاصيل كافية. ستعطي الأولوية لتنفيذ توصيات المراجعة.	المفتشية العامة للمالية	فوري (من المقرر أن تبدأ مهمة التدقيق المالي السنوية للمفتشية العامة للمالية في الربع الثاني من عام 2021)
انخفاض تنفيذ المشاريع الفرعية (البرنامج الفرعي 2)	متوسط معدل التقدم المنخفض نسبيا للمشاريع التي يتم تمويلها بشكل مشترك من خلال إجراء الدعوة للمشاريع (AP) من بين 181 مشروعاً خضع للتدقيق، تم الانتهاء من 29 مشروعاً فقط في عام 2020.	سيتم تعزيز المراقبة بشكل أكبر من خلال نظام الرصد والتقييم الذي تنفذه مديرية تدبير المخاطر الطبيعية دمج معلومات الإدارة المالية ذات الصلة في التقارير نصف السنوية والزيارات الميدانية.	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية. الشركاء الماليين	أثناء التنفيذ نصف سنوي
الغش والفساد	يجب التعامل مع قضايا الاحتيال والفساد في الوقت المناسب وإبلاغ البنك على الفور باتباع إرشادات مكافحة الفساد للبرنامج مقابل النتائج، من أجل التمكن من تنفيذ خطط العمل لمنع المزيد من الحالات.	يجب على وزارة الداخلية إبلاغ البنك على الفور بجميع المزاعم ذات المصادقية والمادية أو غيرها من المؤشرات على الاحتيال والفساد فيما يتعلق بالبرنامج والتي تسترعي انتباهها، إلى جانب الإجراءات التحقيقية وغيرها من الإجراءات التي تقترح اتخاذها مع احترامه.	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية. الأمانة العامة، البنك الدولي	أثناء التنفيذ
المشتريات	القضايا المحتملة في الاستخدام الصحيح لأحكام مرسوم الصفقات العمومية المتعلقة بتنظيم لجنة المناقصات. جودة منخفضة لوثائق العطاء	تعزيز القدرة الائتمانية للمشاريع الفرعية من خلال برامج التدريب السنوية التي تركز على تنظيم الدولة والمواعيد النهائية لعملية الشراء الرئيسية. تحسين جودة وثائق العطاء وتقارير تقييم العطاءات ووثائق إدارة العقود (أعمال وخدمات استشارية) ونشرها على المشاريع الفرعية.	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية لصالح منقذ المشاريع الفرعية	أثناء التنفيذ
	نقص البيانات المتعلقة بأنشطة المشتريات في إعداد التقارير	تكامل معلومات المشتريات ذات الصلة في التقارير نصف السنوية والزيارات الميدانية.	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية. منقذ المشاريع الفرعية	

الملحق 4: تقييم النظم البيئية والاجتماعية - إضافة

مقدمة - نظرة عامة عن المشروع الرئيسي والتمويل الإضافي

1. الإضافة عبارة عن تحديث للتقييم البيئي والاجتماعي الذي تم تطويره في عام 2016. والهدف منه هو مراجعة أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية المطبقة على البرنامج من أجل تقييم امتثالها لإرشادات السياسة التشغيلية للبنك الدولي.
2. وفقا للدليل الخاص بتحديد وتقييم ومعالجة ودعم ورصد تنفيذ عمليات البرنامج مقابل النتائج المدعومة بالتمويل الإضافي، ينبغي لتحديث التقييم البيئي والاجتماعي:
 - توثيق أداء البرنامج الأصلي فيما يتعلق بالاعتبارات البيئية والاجتماعية (بما في ذلك تقييم تنفيذ توصيات التقييم البيئي والاجتماعي الأصلية) وتأثير التغييرات التي سيحدثها التمويل الإضافي المقترح؛
 - تحديد ما إذا كان قد تم تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر في التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) الأصلي، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى تدابير جديدة.
 - تحديد أي مخاطر بيئية أو اجتماعية جديدة ناتجة عن النطاق المعدل للتمويل الإضافي ووصف كيفية إدارتها.
 - تحديد أي استثناءات، والتأكد من أنها ليست ضرورية لتحقيق نتائج البرنامج.
 - تحديث الإجراءات اللازمة لمعالجة قيود القدرات في الأنظمة البيئية والاجتماعية، مع مراعاة الأداء حتى الآن واحتياجات التمويل الإضافي؛
 - الانخراط في مشاورات مع أي أصحاب مصلحة جدد (أو أصحاب مصلحة حاليين عند تغيير نطاقهم)؛
 - تضمين ملخص التقييم الأصلي للرجوع إليه.

تقييم تنفيذ خطة عمل البرنامج الأصلي الرصد و التقييم البيئي و الاجتماعي

3. في شهر أكتوبر من كل عام، يطلق صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية دعوة لتقديم طلبات العروض وفقا لإجراءات الاختيار والتعاقد المفصلة في دليل عمليات البرنامج (POM)⁹⁰. وتتألف الخطوة الأولى من هذا الإجراء من التحقق من أهلية طلبات المشروع وفقا لمعايير صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، يشير إلى أنه يمكن إجراء الاستثناءات على أساس الاعتبارات البيئية والاجتماعية. لذلك، يتم استبعاد الأنشطة التي يحتتمل أن تكون لها آثار بيئية واجتماعية سلبية أو واسعة النطاق أو حرجة أو لا رجعة فيها أو غير مسبوقه من تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. يجب أن يتضمن كل طلب مشروع نموذج قائمة⁹¹ مراجعة الأهلية البيئية والاجتماعية مكملا وموقعا من قبل صاحب المشروع. تتضمن قائمة المراجعة البيئية تقييما لمستوى تأثير المشروع (غير قابل للتطبيق، منخفض، متوسط، مرتفع) على: (1) إنتاج النفايات والعوامل الخارجية السلبية، (2) التأثير السلبي على الموارد الطبيعية، (3) الصحة و المخاطر الأمنية للعمال والجيران، (4) التأثير السلبي على المنشآت القائمة أو التراث الثقافي. تشمل قائمة المراجعة الاجتماعية تقييم تأثير الأرض، وتأثير ذلك على وصول السكان إلى الموارد والخدمات القائمة. ضمنت هذه العملية أن البرنامج الرئيسي لم يمول أي مشروع ينطوي على مخاطر بيئية واجتماعية عالية.
4. هذا الفحص الوقائي يجعل من الممكن، من ناحية، تحديد المشاريع غير المؤهلة لأسباب اجتماعية أو بيئية، ومن ناحية أخرى، تحديد الأداة لإكمال التطبيق للمشاريع ذات التأثيرات المعتدلة.

⁹⁰ https://www.gestionrisques.ma/web/files/MOP_Version_2021.pdf

⁹¹ MOP Schedule 2-6

5. تشير مراجعة برنامج الشراكة والتعاون في 2015 و 2016/2017 و 2018 و 2019 و 2020 إلى أن غالبية المشاريع الهيكلية المؤهلة للحصول على تمويل في إطار صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية تتعلق بأعمال حماية الهيدروليكية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تثير مخاطر بيئية واجتماعية متوسطة / منخفضة . هذه المشاريع مدعومة إلى حد كبير من قبل السلطات المحلية ، وهي جزء من عملية التخطيط الإقليمي وتستجيب للاحتياجات الموثقة جيدا. يتم الإشراف على تصميمها الفني من قبل "ABH" (وكالات الحوض المائي) ويجب أن تخضع لسيناريوهات بديلة مع تحديد الحلول البديلة. تأثيرها على حيازة الأراضي ضئيل لأنها تنطوي بشكل أساسي على تدخلات في المجال الهيدروليكي العام. كما تم تقديم المشاريع غير الهيكلية ، مثل أنظمة الإنذار المبكر ورسم خرائط المخاطر من قبل قادة المشاريع الوطنية أو الإقليمية أو المحلية. هذه المشاريع لا تثير أي مخاطر بيئية أو اجتماعية معينة.
6. قد يتطلب التقييم البيئي والاجتماعي للمشاريع المؤهلة ذات التأثير المعتدل ، كما هو موضح في "دليل التقييم البيئي والاجتماعي"⁹² ، تطوير أدوات مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة إعادة التوطين (RAP) و ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية، كما هو موضح في الدليل. يجب تطوير هذه الأدوات من قبل الجهات المنفذة بعد اختيار المشاريع من قبل اللجنة التوجيهية وقبل بدء العمل.
7. يوضح الجدول التالي عدد هذه الأدوات البيئية والاجتماعية التي طورتها الكيانات المنفذة ، والمختارة لطلبات العروض في 2016/2017 و 2018 و 2019 و 2020.

الجدول 1. الأدوات البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المدعومة من قبل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية

طلبات العروض	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	صحيفة المعلومات البيئية والاجتماعية	خطة عمل إعادة التوطين
2016 /2017	17	0	13
2018	15	1	3
2019	5	14	0
2020	6	2	0

8. تراقب نقطة الاتصال الخاصة بالبيئة والتنمية الاجتماعية التابعة لشبكة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، بدعم من نقاط الاتصال البيئية والاجتماعية في الكيانات المنفذة ، تنفيذ أدوات الإجراءات الوقائية هذه من خلال تقارير المراقبة نصف السنوية وزيارات الموقع.
9. تم دمج المشاريع المختارة في طلب عروض 2015 في البرنامج منذ مهمة الإشراف في يناير 2019. تم اختيار هذه المشاريع قبل أن لا يستفيد دليل عمليات المشروع وكياناتها المنفذة من التدريب الأولي على الإدارة البيئية والاجتماعية وإعداد أدوات الإجراءات الوقائية. تم إعداد أداة مراقبة بيئية واجتماعية لمشاريع عام 2015 من قبل فريق الضمانات بالبنك الدولي وتمت مشاركتها مع أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، التي أحالتها إلى الكيانات المنفذة ذات الصلة، مع التأكيد على الطبيعة الإلزامية لهذه المراقبة. قدمت جميع الكيانات المنفذة معلومات حول أداة المراقبة البيئية والاجتماعية في أحدث تقرير مراقبة نصف سنوي.
10. طور البنك الدولي، بالتشاور مع أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، برنامج زيارات ميدانية لجميع المشاريع الفرعية لطلبات عروض 2015. حتى الآن ، تمت زيارة 8 من أصل 17 مشروعا (تقع في تيوت واثنين أوريكا وأولاد حسون والجديدة وإمين تانوت وأورير وسيدي قاسم وسيدي إفني) من قبل البنك الدولي و صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. اتفقت البعثة مع أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية على الانتهاء من برنامج زيارات المواقع هذا بعد رفع القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19.

⁹² ..https://www.gestionrisques.ma/web/files/Guide_Evaluation_environnementale_et_sociale.pdf

11. يتم رصد تنفيذ التوصيات المقدمة خلال هذه الزيارات من قبل نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية لأمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. تم تنفيذ غالبية هذه التوصيات (المدرجة في مذكرة بعثة دعم التنفيذ الأخيرة) ، باستثناء تلك المتعلقة بقضايا الأراضي في تنين أوريكا (المشروع الفرعي للحماية من الفيضانات). واتفقت أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية والبعثة على الاستمرار في ضمان المتابعة الوثيقة مع الكيانات المنفذة وإشراك السلطات المحلية في إيجاد حلول لقضايا الأراضي.

12. تم تنفيذ جميع الأنشطة التي تم الاحتفاظ بها في خطة عمل برنامج المشروع الرئيسي، بصرف النظر عن نشر الدليل الفني البيئي والاجتماعي (الرصد و التقييم) للبرنامج. لهذا السبب، يظل تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية معتدلاً بعد مهتمتي الإشراف الأخيرتين.

الجدول 2. حالة تنفيذ خطة عمل المشروع الأصلي تقييم النظام البيئي والاجتماعي

الرقم	العمل	وصف العمل	الطرف المسؤول	الجدول الزمني	الوضعية
تقوية نظم الإدارة البيئية والاجتماعية					
1.1	توعية الجمهور ونشر المعلومات	تنظيم اجتماعات توعية عامة ونشر توصيات تقييم النظام البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي)	وزارة الداخلية ، بالتعاون مع البنك الدولي	بعد ستة أشهر من تاريخ سريان اتفاقية القرض / البرنامج	نعم
1.2	الدليل الفني البيئي والاجتماعي	1. إعداد دليل تقني بيئي واجتماعي لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. سيكون هذا الدليل جزءاً من دليل عمليات المشروع 2. تنظيم ورشة عمل للتحقق من الدليل الفني البيئي والاجتماعي	البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالبيئة	في غضون ثلاثة أشهر بعد توقيع اتفاقية التمويل للمشاريع الفرعية.	نعم
2. تعزيز القدرات لتطوير الأدوات					
2.1	أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية	تنظيم مبادرات بناء القدرات التي تهدف إلى: • إتقان الدليل البيئي والاجتماعي • إتقان عملية ملء ورقة التشخيص المبسطة • إتقان إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية • إتقان إعداد ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية • معرفة إجراءات إدارة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي في مواقع العمل وأيضاً: • إتقان إعداد خطة عمل إعادة التوطين	وزارة الداخلية وبدعم ومشورة من الإدارات الوزارية المعنية.	في غضون اثني عشر شهراً بعد تاريخ نفاذ اتفاقية/ برنامج القرض	نعم
تعزيز القدرات لمراقبة تنفيذ الأدوات					
3.1	تهدف المبادرات إلى بناء القدرات لرصد تنفيذ الأدوات	بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة المعنيين لمراقبة تنفيذ الأدوات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف المتفق عليها	وزارة الداخلية وبدعم ومشورة من الإدارات الوزارية المعنية.	مرة واحدة في السنة أثناء تنفيذ البرنامج بناء على احتياجات محددة.	نعم

الآثار البيئية والاجتماعية المتوقعة للتمويل الإضافي

13. تستبعد طبيعة البرنامج مقابل النتائج تمويل أي نشاط يمكن أن يكون له تأثير كبير على البيئة و / أو السكان. لذلك، وفقاً لسياسات البنك الدولي وتوجيهاته المطبقة على التمويل من البرنامج مقابل النتائج، سيستبعد البرنامج:
(أ) أي نشاط ينطوي على مخاطر بيئية واجتماعية كبيرة محتملة وآثار سلبية مختلفة ومتنوعة ولا رجعة فيها ؛
(ب) أي تدخل مقترح كجزء من برنامج أكبر له آثار بيئية واجتماعية سلبية كبيرة لا رجعة فيها؛

(ت) أي تدخل: (1) في موقع ذي أهمية بيولوجية أو بيئية (SIBE) على نطاق التراب المغربي؛ (2) من شأنه أن يحول بشكل كبير المناطق المحمية و الموائل الطبيعية أو يغير بشكل كبير مناطق التنوع البيولوجي؛ و / أو (3) التي من شأنها أن تلحق ضررا لا رجعة فيه بالموارد الثقافية ذات الطبيعة الأثرية والتاريخية؛ (ث) أي تدخل قد يتطلب نزوحا كبيرا من الناس أو حيازة الأراضي، أو قيود كبيرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية أو الطبيعية.

14. ستكون هناك فئتان من الأنشطة مؤهلة للتمويل في إطار البرنامج: (1) الأنشطة المتعلقة بالتخطيط أو تحسين المعرفة أو توعية السكان فيما يتعلق بمخاطر الكوارث الطبيعية (الأنشطة غير الهيكلية)؛ و (2) تلك المرتبطة ببناء أعمال الوقاية الفنية (الأنشطة الهيكلية الصغيرة أو المتوسطة الحجم).

15. تتعلق المشاريع الهيكلية، التي يرجح أن تحدث آثارا بيئية أو اجتماعية، بشكل رئيسي ببناء العديد من أعمال الحماية من الفيضانات التي ستمنع آثارها السلبية والمخاطر التي تتعرض لها الأرواح، والمناطق السكنية، والأراضي، والمجالات الاجتماعية- البنية التحتية الاقتصادية والمدارس والأسواق وما إلى ذلك. قد تنطبق المشاريع الهيكلية على أخطار طبيعية أخرى، مثل الزلازل و التسونامي و الجفاف و ما إلى ذلك.

16. المخاطر المصاحبة هي تلك التي نواجهها عادة في مواقع البناء الصغيرة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن هذه الأعمال تتم داخل المحيط الحضري أو على ضفاف مجاري الأنهار لا تعني أنها تمثل نفس المستوى من التأثيرات والمخاطر. في الواقع، سيحدد موقعهم وحساسية البيئة التي تؤويهم الفئة والأداة البيئية التي سيتم تطبيقها. تم تحديد هذه المخاطر كجزء من تحديث التقييم البيئي والاجتماعي الخاص بالمشروع الرئيسي وتم تحديد تدابير التخفيف المناسبة لكل مرحلة من مراحل التطوير والبناء والتشغيل.

17. يمكن أن تظهر المخاطر البيئية لهذه الأنشطة خلال المراحل المختلفة من تنفيذها، على النحو المفصل في القسم 2.5 من التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) المحدث.

18. بعد الحفاظ على نفس مجالات البرنامج للعملية الأم، (1) يجب ألا تتم الأنشطة المخطط لها في إطار التمويل الإضافي في أحد المواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية في المغرب ويجب ألا تؤدي الاستثمارات المخطط لها إلى إحداث تحول كبير في الموائل الطبيعية أو يغير بشكل كبير مناطق التنوع البيولوجي و / أو الموارد الثقافية المهمة؛ (2) لم يتم تشغيل سياسة العمليات BP / OP 7.50 بشأن الممرات المائية الدولية لأن المغرب لا يشترك في أي ممر مائي مع البلدان المجاورة.

19. تماشيا مع المشروع الأصلي، لن يكون لأنشطة التمويل الإضافي للبرنامج مقابل النتائج أي تأثير سلبي على الغطاء الحرجي، حيث تؤدي صيانتها إلى تقييد قدرة الغابات على الحد من مخاطر الكوارث مثل الفيضانات أو الانهيارات الأرضية. يتماشى هذا تماما مع مبادئ السياسة الوطنية للغابات لعام 2007 (PFN -)، التي تهدف إلى ضمان الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات وتنميتها المستدامة، بما في ذلك حماية المياه والتربة.

20. لضمان امتثالها لسياسة البنك الدولي للنتائج مقابل النتائج ولضمان أخذ المخاطر البيئية والاجتماعية في الحسبان بشكل فعال وتخفيف حدتها إلى مستويات مقبولة، ستستمر أنشطة التمويل الإضافي في الخضوع للفحص المسبق. وبهذا المعنى، سيتم الحفاظ على الأدوات التي تم تطويرها في إطار التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) للمشروع الأصلي لدمج الإدارة البيئية والاجتماعية في إعداد وتنفيذ ومراقبة المشاريع الفرعية.

القدرة المؤسسية - آليات التنسيق

21. خلال العامين الأولين من تنفيذ المشروع الأصلي (2017-2018)، حشد البنك الدولي المساعدة التقنية لدعم ومساعدة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية في التحقق من الأهلية البيئية والاجتماعية للمشاريع وكذلك في التحقق والمراجعة. الأدوات الوقائية التي أعدها منفذو المشروع. أتاحت المساعدة الفنية تعزيز قدرات الإدارة البيئية والاجتماعية للكيانات المنفذة من خلال دعمها في تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية لمشاريعها وفي تحديد وتنفيذ

أدوات الحماية المناسبة وفقا للنظام المرجعي المحدد في الدليل التقني للرصد و التقييم. كما أفادت المساعدة الفنية أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية من خلال تمكينها من إتقان عملية التحقق من أهلية المشاريع و تحديد التحسينات اللازمة في مقترحات المشاريع بهدف تحسين الامتثال للمتطلبات البيئية و الاجتماعية التي تحددها اللوائح الوطنية. توقفت هذه المساعدة الفنية عن أنشطتها منذ تعيين نقطة اتصال بيئية واجتماعية داخل أمانة صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.

22. بسبب التأخير في اتفاقيات المشروع، و طلبات العروض ، وقضايا التمويل المشترك، يمكن أن تبدأ مراقبة أنشطة المشاريع الفرعية على الأرض فقط في عام 2019. وقد توقفت الزيارات الميدانية منذ 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. تقوم جهة الاتصال حاليا بإجراء مراقبة ومتابعة بيئية واجتماعية بشكل افتراضي وعلى أساس أوراق الرصد الدورية التي ترسلها الكيانات المنفذة. استؤنفت زيارات وزارة الداخلية في عام 2021 لعدد من المشاريع الفرعية. بالإضافة إلى ذلك ، تأثر العمل على الأرض بالوباء بسبب تدابير الاحتواء وقيود السفر التي فرضتها الحكومة المغربية.

23. يظهر تحليل التقرير المرحلي السنوي للبرنامج أن القسم المتعلق بإدارة الأمن البيئي ليس متطورا ولا يقدم سوى الأرقام المتعلقة بالمشاريع المعتمدة وأدوات الإجراءات الوقائية. يتضمن نموذج التقرير نصف السنوي المتاح لـ مديرية تدبير المخاطر الطبيعية نسبة فعالية من التدابير المتخذة للحد من الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع ، بحيث يكون لدى مديرية تدبير المخاطر الطبيعية صورة واضحة عن أهمية هذه التدابير المتعلقة بالآثار البيئية للمشروع ، والتي يمكن التحقق منها خلال الزيارات الميدانية ، وينبغي إيلاء اهتمام خاص أثناء تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي لجوانب إعداد التقارير. سيعمل فريق البنك الدولي عن كثب مع نقطة الاتصال البيئية والاجتماعية لتطوير هيكل قسم البيئة والأمن في التقرير السنوي ولتعزيز التوحيد والتوليف الدوري للبيانات والمعلومات المرسله من قبل الكيانات المنفذة والناجمة عن زيارات الموقع.

24. فيما يتعلق ببناء القدرات المقدم إلى الكيانات المنفذة ، فإن عملية الاختيار والموافقة على صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية ، والتي تتم على مدى ثمانية إلى تسعة أشهر بالإضافة إلى دورات تنفيذ المشروع تشمل حلقات عمل تدريبية ودعم للجهات المنفذة. تستخدم ورش العمل هذا الدليل الفني البيئي و الاجتماعي كأساس للتدريب وكمخطط للتقرير نصف السنوي لهذا المكون. يتضمن بناء القدرات كما هو محدد في خطة عمل البرنامج الرئيسية عنصرين: الأول يتوافق مع بناء القدرات أثناء عملية الاختيار والموافقة من أجل تطوير أدوات إدارة البيئة والأمن على النحو المفصل في النقطة السابقة ؛ ويتوافق الثاني مع بناء القدرات أثناء تنفيذ وتشغيل المشاريع من أجل التحقق من تطبيق و ملائمة أدوات الحماية. ستواصل مديرية تدبير المخاطر الطبيعية دمج موضوع البيئة والأمن في التدريب المقدم إلى منفي المشروع من أجل تعزيز مهاراتهم وتجهيزهم لإدارة هذا الجانب. تتضمن خطة التدريب التي يتم تطويرها سنويا وإرسالها إلى البنك الدولي كل عام تدريبا على البيئة والأمن. خلال جميع مراحل تنفيذ عملية طلبات العروض. بالإضافة إلى ذلك، فإن ورش العمل التدريبية التي يتم تنظيمها لمنفي المشاريع حول إعداد التقارير تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية.

ملخص تقييم الأنظمة المطبقة على البرنامج

25. على الرغم من أن المخاطر البيئية والاجتماعية للأنشطة في إطار هذا البرنامج توصف بأنها معتدلة ، فإن التمويل الإضافي يوفر فرصة لتعزيز أوجه القصور المذكورة والتحسين المستدام لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية المطبق في إطار المشروع الرئيسي.

26. تحقيقا لهذه الغاية، سيواصل التمويل الإضافي دعم (1) تعزيز نظام الإدارة البيئية والاجتماعية. (2) إنشاء ممارسات جيدة لإدارة البيئة والصحة والسلامة؛ و (3) رصد وتقييم إدارة البيئة والصحة والسلامة. سيستمر تنفيذ هذه الإجراءات من خلال الدليل الفني البيئي و الاجتماعي للبرنامج تحت مسؤولية نقطة الاتصال للرصد و التقييم لصندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية البيئي و الاجتماعي.

27. أظهر تحليل الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تشكل نظام الإدارة البيئية الوطني مدى ملاءمتها لسياسة البرنامج مقابل النتائج.

28. يخضع البرنامج للقانون 03-12 بشأن تقييمات الأثر البيئي⁹³ تم نشر القانون الجديد رقم 17-49 بشأن التقييم البيئي في الجريدة الرسمية في غشت 2020 ولكنه لم يدخل حيز التنفيذ بعد⁹⁴. وبمجرد دخوله حيز التنفيذ، نظرا لأن المشاريع الفرعية للبرنامج تتأثر بهذا القانون أثناء تنفيذ البرنامج، فإن الأحكام التنظيمية التي حددها القانون ستكون قابلة للتطبيق.

29. تظل عملية الأهلية البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المحددة في سياق المشروع الأصلي، وكذلك الأدوات التي يقوم عليها، صالحة لأنشطة اتفاق التمويل. يتيح هذا الإجراء، من ناحية، التحقق من أهلية المشاريع المقدمة للحصول على تمويل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، ومن ناحية أخرى، تحديد أدوات الحماية التي تنطبق على كل فئة من فئات المشاريع وفقا لإمكانية تأثيرها و المخاطر البيئية والاجتماعية.

30. أظهر تحليل قدرات المؤسسات المشاركة في البرنامج أن صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية اكتسب تجربة أولى في إدارة البيئة والصحة والسلامة أثناء تنفيذ المشروع الرئيسي (2017-2021). استفاد أصحاب المشاريع من الدعم وبناء القدرات أثناء إعداد طلباتهم وأثناء دورة الاختيار. يجب أن يمتد بناء القدرات هذا إلى مرحلة البناء والتشغيل لتمكين الكيانات المنفذة من الاستخدام الفعال لأدوات المراقبة والإدارة البيئية والاجتماعية المتاحة لهم في الدليل البيئي والاجتماعي (E&S).

31. يستند نظام الإدارة البيئية الذي تم تطويره للمشروع الأصلي إلى إجراءات وأدوات الرصد البيئي التي تم تطويرها في دليل البيئة والصحة والسلامة. يجب أن يكون هذا الدليل هو الأساس لتطوير وحدات بناء القدرات لمروجي المشروع خلال مرحلتى الإنشاء والتشغيل.

32. ينبغي أن تركز هذه الوحدة التدريبية على ما يلي:

- (أ) المتطلبات التنظيمية للإدارة البيئية؛
- (ب) تحديد وتقييم التأثيرات البيئية.
- (ج) تصنيف الأنشطة الممولة حسب قدرتها على إحداث تأثيرات؛
- (أ) تحديد الممارسات البيئية الجيدة وتدابير التخفيف من آثارها؛
- (ب) أدوات للرصد والإبلاغ عن تنفيذ تدابير التخفيف.

سيتم تجهيز الموظفين الذين تابعوا هذا التدريب لضمان الإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطتهم وفقا للدليل التقني البيئي والاجتماعي واللوائح البيئية والاجتماعية المعمول بها.

33. حتى إذا كان تفعيل نظام الإدارة البيئية والاجتماعية فعالا طوال فترة المشروع الأصلي، يجب بذل جهد لتحسين الإبلاغ عن مراقبة إدارة البيئة والأمن وإعداد التحليلات ذات الصلة لتحديد مدى صميمية وفعالية الأدوات وبالتالي المساهمة في تحسين نظام الإدارة البيئية والاجتماعية.

34. سيقدم القسم المتعلق برصد البيئة والأمن في التقرير السنوي معلومات تتعلق بجدول المحتويات التالي:

- (أ) التنظيم أو الهيئة التي تم وضعها من أجل الإدارة البيئية والاجتماعية؛
- (ب) قدرة أصحاب المصلحة (وحدة إدارة المشروع، والشركات، والمساعدة الفنية)؛
- (ج) ملاءمة الأدوات المتاحة للرصد والصعوبات التي واجهتها عند استخدامها - مقترحات لتحسين أدوات الرصد؛
- (خ) نتائج المراقبة: فعالية التدابير المنفذة، وتخفيف الآثار المحددة، وما إلى ذلك المقاسة من خلال تحليل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية و ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية و الخطة المختصرة لإعادة التوطين؛

⁹³ القانون 03-12 المتعلق بدراسات الأثر البيئي.

⁹⁴ القانون 17-49 بشأن التقييم البيئي.

د) حالة (الإنجازات والتنبؤات) لمتابعة إجراءات خطة عمل التقييم البيئي و الاجتماعي (ESES) المحدثة.

سيعتمد هذا القسم على التحليل العام للبيانات المتعلقة بالنقاط المذكورة أعلاه كما هو معروض في التقارير نصف السنوية المرسلة من قبل منفذي المشروع، مدعومة بالزيارات الميدانية، مع تحديد النتائج المتعلقة بهذا المكون في التقارير من هذه الزيارات.

35. ستواصل نقطة الاتصال البيئية المعنية داخل وحدة إدارة البرنامج ضمان تنفيذ خطة عمل التقييم البيئي والاجتماعي و اشتغال نظام الإدارة البيئية المطبق و فعالته.

العناصر المطلوب دمجها في خطة عمل البرنامج

36. تماشيا مع ما تم اقتراحه في التقييم البيئي والاجتماعي للمشروع الأصلي ، فإن خطة العمل المتعلقة بإجراءات التعزيز المقترحة في إطار التمويل الإضافي موصوفة في الجدول أدناه:

سيتم دمج تكلفة جميع الإجراءات المحددة ، فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية للتقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) ، في الميزانية الإجمالية للبرنامج.

الجدول 3. خطة عمل تقييم النظام البيئي والاجتماعي المحين

الرقم	الإجراء	النشاط	المسؤول	التقييم
1. تقوية نظام الإدارة البيئية والاجتماعية				
1.1	التوعية والإعلام	تنظيم جلسات توعية ونشر توصيات ملحق التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي)	وزارة الداخلية	في غضون 6 أشهر من تاريخ نفاذ اتفاقية القرض
2. بناء القدرات لتطوير الأدوات				
2.1	بناء القدرات لتطوير الأدوات	تنظيم جلسات بناء القدرات من أجل: (1) إتقان دليل التقييم البيئي والاجتماعي (بما في ذلك نموذج تشخيص مبسط و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية و ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية وإعادة عمل التوطين؛ و (2) الشروع في إدارة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي في مواقع البناء	وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري	تم تنظيم تدريب واحد على الأقل لمنفذي المشاريع الفرعية أثناء عملية الاتفاق لكل دعوة لتقديم مقترحات
3. بناء القدرات لمراقبة تنفيذ الأدوات				
3.1	بناء القدرات لمراقبة تنفيذ أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية	بناء القدرات من حيث مراقبة تنفيذ أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية	وزارة الداخلية	تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل كل عام لمنفذي المشروع الفرعي المستهدفين

الاستشارات العامة

37. تم نشر تقرير أولي عن التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) المحين على مختلف أصحاب المصلحة المعنيين ونشر على موقع صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الإلكترونية لوزارة الداخلية و على موقع البنك الدولي في 23 أبريل 2021.

38. عقدت المشاورات العامة حول مسودة التقييم البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) في 30 أبريل 2021، حيث جمعت جميع أصحاب المصلحة المعنيين من مختلف المؤسسات والوزارات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة المغربية. جرت المشاورات ، التي نظمها البنك الدولي بالتعاون مع وزارة الداخلية ، افتراضيا/ عن بعد بسبب الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ناقش أصحاب المصلحة الآثار البيئية والاجتماعية للعملية بالإضافة إلى تدابير التخفيف المحددة في التقييم البيئي والاجتماعي المحين (تقييم النظام البيئي والاجتماعي). تم دمج تعليقاتهم في الملحق النهائي لتقييم النظام البيئي والاجتماعي (تقييم النظام البيئي والاجتماعي) ، والذي سيتم نشره على مواقع الويب الخاصة بالحكومة والبنك الدولي.

الملحق 5: خطة عمل البرنامج المعدلة

وصف العمل	المصدر	المؤشر المرتبط بالصراف	المسؤولية	الوقت	قياس الإنجاز	العمل
تطوير نظام الرصد والتقييم لإدارة صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	تقني		الزبون	تاريخ الإستحقاق 16 نونبر 2017	تم إنشاء نظام صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لشبكة صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	لا تغيير
إنشاء موقع ويب تفاعلي لصناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (1) الذي يوفر وصول الجمهور إلى المعلومات، (2) يتعامل مع المظالم، و (3) تقارير عن نظام الرصد والتقييم.	تقني		الزبون	تاريخ الإستحقاق 16 ماي 2018	تم إنشاء الموقع التفاعلي لصناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية.	لا تغيير
تضمنين اتفاقية التمويل بين وزارة الداخلية / وزارة الاقتصاد والمالية والوكالات المنفذة للمشروع الفرعي المؤهل صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، أحكاما لإتاحة الخبرة التقنية و البيئية والاجتماعية و الانتمانية.	آخر		الزبون	متكرر سنوي	تتضمن اتفاقية التمويل التمهيدي توفير السعة الكافية لمقترحات المشاريع الفرعية لشبكة المجتمعات المحلية الصغيرة.	لا تغيير
إعداد و تنفيذ خطة بناء القدرات بما في ذلك الجوانب التقنية والاجتماعية و البيئية و الانتمانية.	تقني		الزبون	متكرر سنوي	تقديم و تنفيذ خطة بناء القدرات السنوية لتقوية الوكالات المنفذة.	لا تغيير
إعداد و تنفيذ خطة عمل لتوصيات التدقيق الفني والانتماني المقدمة من قبل المدققين.	النظم الانتمانية		الزبون	متكرر سنوي	أن يتم تنفيذ التوصيات التي قدمها المدققون الفنيون و الانتمانيون.	لا تغيير
تطوير نماذج احتمالية لمخاطر الكوارث من أجل (1) و تقييم المخاطر (وزارة الداخلية)، و (2) برنامج التأمين ضد مخاطر الكوارث وفقا لمشروع القانون (وزارة الاقتصاد و المالية / هيئة مراقبة التأمينات و الإحتياط الإجتماعي).	تقني		الزبون	تاريخ الإستحقاق 16 نونبر 2020	تم تطوير أدوات نمذجة المخاطر الكارثية في غضون 36 شهرا وتشغيلها في غضون 48 شهرا بعد تاريخ سريان اتفاقية القرض.	لا تغيير
تطوير آلية معالجة المظالم لصناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية. على المستوى الوطني (موقع صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية). و المستوى المحلي.	النظم البيئية والاجتماعية		الزبون	تاريخ الإستحقاق 16 ماي 2018	تم وضع آليات معالجة المظالم	لا تغيير
قم بإعداد أدلة تقنية مبسطة لمشاريع صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية الفرعية حول: (1) الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك. بشأن المشاورات العامة وإعادة التوطين؛ و (2) آلية معالجة المظالم.	النظم البيئية والاجتماعية		الزبون	تاريخ الإستحقاق 16 ماي 2018	تم الانتهاء من الأدلة التقنية	لا تغيير
المواءمة مع برامج الميزانية الثلاثية التي يتم تحديثها على أساس سنوي من أجل حساب التخصيصات الخاصة- صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لميزانية 2019.	النظم الانتمانية		الزبون	تاريخ الإستحقاق 01 يناير 2019	تم تعديل حساب التخصيصات الخاصة- صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية لميزانية 2019.	لا تغيير
إدراج جدول زمني لتنفيذ المشروع بين وزارة الداخلية و مؤيدي المشروع.	تقني		الزبون	متكرر سنوي	تتضمن اتفاقية التمويل الجداول الزمنية للتنفيذ.	لا تغيير



جديد	تنظيم جلسة توعية واحدة على الأقل لمنفذي المشاريع الفرعية المستهدفة.	31 دجنبر 2021	تاريخ الاستحقاق	وزارة الداخلية	النظم البيئية والاجتماعية	تنظيم جلسات توعية ونشر توصيات تحديث تقييم النظم البيئية والاجتماعية
جديد	تم تنظيم تدريب واحد على الأقل لمنفذي المشاريع الفرعية أثناء عملية الاتفاق المتعلقة بكل طلب تقديم العروض.	سنوي	متكرر	وزارة الداخلية و وزارة الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري	لنظم البيئية والاجتماعية	تنظيم جلسات بناء القدرات من أجل: (1) إتقان دليل التقييم البيئي والاجتماعي (بما في ذلك نموذج تشخيص مبسط و خطة الإدارة البيئية والاجتماعية و ورقة المعلومات البيئية والاجتماعية و خطة إعادة التوطين)؛ (2) الشروع في إدارة مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش الجنسي في مواقع البناء
جديد	تنظيم دورة تدريبية واحدة على الأقل كل سنة لمنفذي المشروع الفرعي المستهدفين.	سنوي	متكرر	وزارة الداخلية	النظم البيئية والاجتماعية	بناء القدرات لمراقبة تنفيذ أدوات الإدارة البيئية والاجتماعية
جديد	يتم تقديم جميع البيانات المالية للمشروع في الوقت المناسب.	سنوي	متكرر	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية و منفذي المشاريع الفرعية	النظم الائتمانية	تقديم البيانات المالية السنوية الكاملة في الوقت المناسب من قبل المسؤولين عن تنفيذ المشاريع الفرعية و مشاركتها مع المفتشية العامة للمالية .
جديد	تم تضمين المعلومات الائتمانية المتفق عليها في التقارير.	نصف سنوي	متكرر	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية	النظم الائتمانية	تكامل المعلومات الائتمانية ذات الصلة (المشتريات والإدارة المالية) في التقارير نصف السنوية و الزيارات الميدانية.
جديد	تم تدريب لمنفذي المشروع الفرعي المستهدفين.	30 دجنبر 2021	تاريخ الاستحقاق	مديرية إدارة مخاطر الكوارث	تقني	تنظيم التدريب على إعداد وثائق الشراء.
جديد	تم تطوير المنهجية و بدء تنفيذها	30 شتنبر 2021	تاريخ الاستحقاق	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية	تقني	تطوير و تنفيذ منهجية للزيارات الميدانية للمشاريع الفرعية الهيكلية الممولة من صناديق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية
جديد	تم بلورة الدليل و تنظيم تدريب واحد على الأقل	30 يونيو 2023	تاريخ الاستحقاق	مديرية تدبير المخاطر الطبيعية	تقني	إعداد دليل تقني للجمعيات حول وضع تصور لحملات التوعية الفعالة بمخاطر الكوارث، مع التركيز بشكل خاص على النساء، و تنظيم التدريب على الدليل.

الملحق 6: تعديل البرنامج القطري كردة فعل إزاء كوفيد - 19

تأثير جائحة كوفيد-19 على استجابة المغرب⁹⁵ و الحكومة

1. على مدى العقدين الماضيين، حقق المغرب تقدما اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا بفضل الاستثمارات العامة الكبيرة والإصلاحات الهيكلية إلى جانب التدابير الرامية إلى ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. حققت جهود الاستثمار الكبيرة ونموذج تنمية كثيفة الرأس مال نموا مستداما، وتحسينات كبيرة نحو القضاء على الفقر المدقع، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وزيادة فرص الحصول على الخدمات العامة الأساسية، وتطوير البنية التحتية العامة بشكل كبير، مع التقصير في خلق وظائف كافية، وخاصة للشباب، والحد من التفاوتات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، تدفع جائحة كوفيد 19 الاقتصاد بشكل مفاجئ إلى ركود حاد، وهو الأول منذ عام 1995، ويهدد المكاسب الاجتماعية والاقتصادية. تم تعديل مشاركة مجموعة البنك الدولي بموجب إطار الشراكة القطرية 2019-2024⁹⁶، الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين في 19 فبراير 2019 (التقرير رقم MA-131039)، لدعم الدولة في عمليات الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي المرن.
- 2.
3. ساهم التقييد الصارم، وانهيار عائدات السياحة، وتعطل سلاسل القيمة العالمية، والأزمة الفلاحية في تفسير حجم الركود الذي شهده المغرب في عام 2020. خلال الربع الثاني من عام 2020، الذي تزامن على نطاق واسع مع فترة الحجر التي امتدت 14 أسبوعا، انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 15.1 في المائة على أساس سنوي. على الرغم من أن النشاط بدأ في الانتعاش في الربع الثالث، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة 7.1 في المائة في عام 2020. ومن ناحية الإنتاج، على الرغم من عدم وجود قطاعات قليلة، إلا أن تأثير الأزمة كان شديدا بشكل خاص على صناعة الضيافة والنقل، وعلى قطاعات التصنيع الأكثر تعرضا للتجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تقلصت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 8 في المائة بسبب الجفاف الشديد. أما بالنسبة للطلب، فقد تقلص الاستهلاك الخاص بنسبة 8.7 في المائة، ثم تم استدراكه جزئيا بزيادة قدرها 4.4 في المائة في الاستهلاك العام. في هذا السياق من النشاط المتدهور، بلغ معدل التضخم العام 0.7% في عام 2020 وزادت حصة القروض المتعثرة إلى 8.4% من محفظة ائتمان البنوك (7.6% في دجنبر 2019).
4. كان لوباء كوفيد-19 تأثيرا كبيرا على الميزانية، بيد أن عجز الحساب الجاري تراجع في عام 2020. أدت الزيادة في بعض النفقات المالية والانكماش الحاد في الإيرادات الضريبية إلى تعميق عجز الميزانية، الذي بلغ 7.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. تسبب التوسع المالي (الزيادة في النفقات) والركود في زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 12 نقطة مئوية لتصل إلى 77.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. كان أداء الحساب الجاري أفضل من المتوقع، حيث أنهى العام بعجز قدره 1.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (4.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019)، بسبب الانكماش الحاد في الواردات ومرونة تحويلات العاملين. حافظ الاقتصاد المغربي على وصوله الجيد إلى التمويل الخارجي، مع مدفوعات كبيرة متعددة الأطراف، وإصدارين ناجحين للسندات السيادية في الأسواق الدولية (1 مليار يورو في شنتبر و3 مليارات دولار في دجنبر)، وصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المرنة نسبيا. وفي هذا السياق، زاد مخزون احتياطي النقد الأجنبي بنسبة 26.6 في المائة في عام 2020، ليصل إلى ما يقرب من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعادل أكثر من سبعة أشهر من الواردات.

⁹⁵ جميع التوقعات الواردة في هذا القسم (ما لم يذكر خلاف ذلك) تخص موظفي البنك الدولي.

⁹⁶ يتمحور إطار الشراكة الإستراتيجية حول ثلاثة مجالات تركيز إستراتيجية: (أ) تعزيز خلق فرص العمل من قبل القطاع الخاص. (ب) تعزيز رأس المال البشري؛ و (ج) تعزيز التنمية الإقليمية الشاملة والمرنة. يشمل إطار الشراكة الإستراتيجية أيضا الحكامة ومشاركة المواطنين كركيزة أساسية له، بالإضافة إلى موضوعين شاملين حول النوع الاجتماعي والتكنولوجيا الرقمية.

5. بعد عدة سنوات من الانخفاضات المستمرة، تشير التقديرات إلى أن معدل الفقر (مقيسا بخط 3.2 دولار أمريكي تعادل القوة الشرائية) قد ارتفع من 5.8 في المائة في عام 2019 إلى 7.1 في المائة في عام 2020. للأزمة تأثير كبير على سوق العمل، إذ ارتفع معدل البطالة إلى 11.9% (9.2% في عام 2019).

6. يؤثر التباطؤ المفاجئ في النشاط الاقتصادي تأثيرا شديدا على الوظائف وعلى دخل الأسرة. تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد المغربي فقد ما يقرب من 580 ألف وظيفة بين سبتمبر 2019 وسبتمبر 2020 (مقابل خلق 143 ألف وظيفة في العام السابق) ، بما في ذلك 258 ألف في القطاع الأولي و 61 ألف في القطاع الثانوي و 260 ألف في القطاع. قطاع التعليم العالي. خلال الربع الثاني من عام 2020، والذي يتزامن على نطاق واسع مع الإغلاق، انخفض متوسط عدد ساعات العمل بأكثر من النصف (من 45 إلى 22 لكل شخص في الأسبوع). تشير الاستطلاعات التي أجرتها الوكالة الوطنية للإحصاء (المفوضية السامية في التخطيط) إلى أن حوالي ثلثي العمال اضطروا إلى التوقف عن نشاطهم أثناء الحبس وأن 62 بالمائة عانوا من خسارة الدخل خلال تلك الفترة.

7. تركزت ردة فعل الحكومة إزاء الأزمة في البداية على التعويض الجزئي للأسر والشركات عن خسارة الدخل المرتبط بالإغلاق، الذي أنشئ من أجله صندوق خاص. تم منح صندوق كوفيد-19 الخاص الممول من خارج الميزانية مساهمات من الحكومة المركزية والكيانات العامة الأخرى (الشركات المملوكة للدولة بشكل أساسي) والأبنك والشركات الخاصة والأفراد والتبرعات الأجنبية، بمبلغ إجمالي قدره 33.7 مليار درهم (3.6 مليار دولار أمريكي، ما يقرب من 3.1). في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). تم استخدام هذه الموارد لتمويل استجابة الصحة العامة للوباء وأيضا لتمويل توزيع ما يقرب من 22.4 مليار درهم (2.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في التحويلات المباشرة إلى العمال الرسميين وغير الرسميين المتأثرين بانقطاع الأنشطة الاقتصادية. ومن العناصر الأخرى لنهج السلطات للتخفيف من تأثير الوباء: ترحيل مساهمات الضمان الاجتماعي وتأجيل الضرائب؛ واعتماد سياسة نقدية توسعية. ضخ السيولة في النظام البنكي؛ تخفيف القواعد الاحترازية الدقيقة لتحفيز الائتمان؛ ضمانات القروض⁹⁷. قام الصندوق أيضا برسملة الصندوق المركزي للضمان "CCG" ، بصفته الوكالة المكلفة بضمان ما يصل إلى 95 في المائة من قروض رأس المال العامل التي تقدمها البنوك إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - وسيساعد هذا رأس المال على امتصاص خسائر الصندوق المركزي للضمان CCG في قروض مضمونة مع تحققها بمرور الوقت.

8. في أوائل غشت، أعلن عن خطة للإنعاش. حدد الميثاق الوطني للانتعاش الاقتصادي والتوظيف أربعة أهداف رئيسية متوسطة الأجل يتعين على القطاعين العام والخاص تحقيقها بشكل مشترك: تسريع الانتعاش ، وحماية الوظائف ، وتعزيز إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد وتحسين الحكامة. لتحقيق هذه الأهداف ، ستتم تعبئة 120 مليار درهم (11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال ضمانات الدولة لقروض الشركات (6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن خلال استثمارات صندوق محمد السادس (لحجم مستهدف يعادل 4.1 % من إجمالي الناتج المحلي) (انظر أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل حول صندوق محمد السادس محمد السادس). خطة واسعة النطاق لإصلاح إطار الحماية الاجتماعية في المغرب. خلال المرحلة الأولى (2021-2022) ، ستركز السلطات على تعميم التأمين الصحي وتوحيد مختلف المخططات القائمة ، وهو إصلاح من شأنه أن يدمج أكثر من 10 ملايين مغربي مشمولين حاليا بنظام المساعدة الطبية غير القائم على الاشتراكات (RAMED) في نظام التأمين الصحي الإلزامي (AMO). بالإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع نطاق الوصول إلى التخصيصات العائلية لتشمل العاملين لحسابهم الخاص والموظفين الذين لا يتقاضون رواتب. وبدورها ستركز المرحلة الثانية (2023-2024) على نظام معاشات الشيخوخة وتوسيع نطاق استحقاقات البطالة. أعلن وزير المالية مؤخرا عن التكاليف المقدرة لإصلاح الحماية الاجتماعية لتصل إلى حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي عند تنفيذها بالكامل.

⁹⁷ تم إطلاق برنامج Damane Oxygene في 26 مارس لدعم رأس المال العامل للشركات. قدم ضمانا بنسبة 95 في المائة للقروض الممنوحة للشركات التي يقل حجم مبيعاتها السنوي عن 200 مليون درهم ، ولكنه أتيح أيضا للشركات الكبرى (حجم مبيعاتها يتراوح بين 200 و 500 مليون درهم). تم استكماله لاحقا بـ "Relance TPE" ، وهو ضمان بنسبة 95% للشركات الصغيرة (مبيعات سنوية تقل عن مليون درهم) تغطي انتمانات تصل إلى 10% من حجم المبيعات السنوي و "Damane Relance" ، وهو ضمان بنسبة 80-90% لـ الشركات الكبيرة ، التي تغطي الاعتمادات لمدة تصل إلى 1.5 شهر من المبيعات السنوية في حالة الشركات الصناعية ، وشهر واحد للشركات العاملة في القطاعات الأخرى

- صندوق محمد السادس الاستثماري (صندوق محمد السادس). تم اعتماد قانون ومرسوم إنشاء صندوق محمد السادس على التوالي في دجنبر 2020 وفبراير 2021. وكجزء من خطة التعافي، تم تصميم صندوق محمد السادس من قبل السلطات كأداة رئيسية لدفع نمو وتحول القطاع الخاص. و بالتالي، من المتوقع أن يحفز صندوق محمد السادس الاستثمارات الخاصة لتوفير رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة القابلة للاستمرار والتي تعمل في قطاعات إستراتيجية للاقتصاد المغربي (الزراعة والسياحة والتصنيع والابتكار والنمو)، مع تمويل مشاريع البنية التحتية التجارية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. سيتم تمويل 4.5 مليار دولار أمريكي المستهدفة من رأس المال الأولي 1.5 مليار دولار أمريكي الممول من الحكومة و 3 مليار دولار أمريكي من المتوقع أن يتم تعبئتها من المؤسسات والمستثمرين الخاصين والمحليين والدوليين. سيعمل الصندوق بشكل رئيسي من خلال تنفيذ الصناديق الفرعية المواضيعية، التي يديرها مديرو أصول من القطاع الخاص يتم اختيارهم من خلال عملية تنافسية. يدعم البنك الدولي تنفيذ صندوق محمد السادس من خلال المساعدة الفنية منذ شتنبير 2019.
- **إصلاح سياسة المساهمة في الدولة والشركات المملوكة للدولة.** كجزء من خطة الإنعاش، أعلن الملك عن إنشاء وكالة مسؤولة عن إدارة الأصول العامة "الوكالة الوطنية للإدارة الاستراتيجية لمشاركة الدولة" (APE). تهدف هذه الوكالة لدفع التحول في قطاع الشركات المملوكة للدولة، من أجل أداء وجلب إيرادات أعلى، وتقليل الاعتماد على تحويل الميزانية والضمانات السيادية. تتمثل مهمة الوكالة في إدارة مساهمات الدولة في رأس المال في الشركات التجارية المملوكة للدولة بشكل فعال. ستقوم الوكالة بما يلي: (1) الإشراف على تحول الشركات المملوكة للدولة إلى شركات ذات حكمة شبيهة بالقطاع الخاص؛ (2) ضمان مراقبة أداء الشركات المملوكة للدولة من خلال التقارير المنتظمة المعززة والمتكررة، (3) تحسين الحكامة والأداء المالي للشركات التجارية المملوكة للدولة؛ (4) الاستفادة من رأس المال الخاص بما في ذلك من خلال عمليات الخصخصة والإدراج العام؛ و (5) خلق تآزر أقوى بين الشركات المملوكة للدولة من خلال تجميع الشركات المملوكة للدولة في نفس القطاع في وحدات قابضة.
- بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على استراتيجيات صناعية وزراعية جديدة، أحد أهدافها اغتنام الفرص التي يمكن أن توفرها اتجاهات الأنشطة القريبة من الساحل في أوروبا.

9. **حملة التلقيح.** بدأ المغرب حملة وطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا في 28 يناير 2021 بعد تلقي شحنات لقاح من شركتي AstraZeneca و Sinopharm. اعتباراً من 05 ماي 2021، أعطى المغرب 9.5 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 بحيث تلقى 14.1 بالمائة من السكان جرعة واحدة على الأقل و 11.8 بالمائة تم تطعيمهم بالكامل (جرعتان)⁹⁸. كان المغرب قد خطط أصلاً لتطعيم 80% من سكانه في غضون ثلاثة أشهر، لكن هذه الخطة الطموحة سيكون من الصعب تحقيقها بسبب التأخير في توصيل اللقاح.

دعم مجموعة البنك الدولي لردة الفعل إزاء الأزمة

10. **لدعم المغرب في جهوده لمعالجة تأثير جائحة كوفيد-19، تم تعديل مشاركة مجموعة البنك الدولي وفقاً للمراحل الثلاث للإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي المرن، وأعيد ترتيب أولويات برامج السنة المالية 21 لتحرير مساحة الإقراض لتتماشى مع أولويات الدولة المحددة أدناه:**

أ. **دعم الصحة لإنقاذ الأرواح المهددة بالفيروس:** تمت الموافقة من قبل مجلس الإدارة في 16 يونيو 2020 على تمويل إضافي وإعادة هيكلة برنامج الدعم الصحي مقابل النتائج (35 مليون دولار أمريكي) بهدف تعزيز اكتشاف الحالات والمراقبة وإدارة الحالات. بالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة هيكلة تمويل سياسة التنمية (DPF) مع خيار السحب المؤجل للكوارث (CAT-DDO) ليشمل إعلان وجود كارثة متعلقة بالصحة ونتيجة لذلك، تم صرف 275 مليون دولار أمريكي في 3 أبريل 2020 [إغاثة].

ب. **حماية الفقراء والضعفاء:** وافق المجلس على أول سلسلة قروض سياسات التنمية للتضمين المالي والرقمي (500 مليون دولار أمريكي) في 22 يونيو 2020. وقد تم التخطيط للعملية قبل ظهور جائحة كوفيد-19 وتم تعديله للاستجابة

للاحتياجات الملحة. على هذا النحو، تضمن تمويل برنامج التنمية الأول تدابير سياسية لإنشاء صندوق مكافحة الأوبئة الخاص -CAS كوفيد-19 الذي يمول التحويلات النقدية لموظفي القطاع الرسمي وغير الرسمي والأسر [الإغاثة] ، كما دعم تطوير هوية رقمية لتسهيل الشمول المالي والتوسع في برامج SP [إعادة الهيكلة] ؛ والإصلاح التنظيمي لتطوير التأمين الشامل [إعادة الهيكلة والتعافي] ؛ وتوسيع الوصول إلى اتصالات النطاق العريض ليلبغ المناطق الحضرية والقروية الغير مزودة كفاية [إعادة الهيكلة والتعافي]. 19 مشروع الاستجابة للتحويلات النقدية للحماية الاجتماعية الطارئة (400 مليون دولار أمريكي) ، الذي وافق عليه مجلس الإدارة في 3 دجنبر 2020 ، و الذي يدعم استجابة شبكة الأمان الحكومية من خلال توفير التحويلات النقدية الطارئة وضمان الوصول إلى برامج التحويلات النقدية وتعزيزها لدعم الفقراء و الأسر الضعيفة. سيساهم برنامج تنمية الطفولة المبكرة (450 مليون دولار أمريكي) ، الذي سينظر فيه المجلس في يونيو 2021 ، في تحسين الوصول إلى خدمات تنمية الطفولة المبكرة عالية الجودة في المناطق القروية بالمغرب وإنشاء آليات لتعزيز المراقبة والتقييم، وتنسيق خدمات تنمية الطفولة المبكرة [إعادة الهيكلة]. أخيراً، سيساهم هذا التمويل الإضافي المقترح لبرنامج إدارة مخاطر الكوارث (100 مليون دولار أمريكي) في زيادة دعمنا في هذا المجال وتحسين الإطار المؤسسي لتمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز المرونة و الصمود المالي للسكان المستهدفين في مواجهة الكوارث الطبيعية.

ت. **ضمان النمو المستدام الذي يقوده القطاع الخاص و خلق فرص العمل:** أعاد البنك الدولي هيكله مشروع تمويل الشركات الناشئة المبتكرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعم الشركات الناشئة والحاضنات التي تضررت بشدة من الوباء [إعادة الهيكلة والتعافي]. نظراً لأنه من المتوقع أن تؤدي أزمة كوفيد-19 إلى زيادة اعتماد الشركات على الخدمات الرقمية ، فإن برنامج الإدماج المالي والرقمي (انظر أعلاه) يعزز الوصول إلى الخدمات الرقمية العالمية ، والتمويل الجماعي للشركات الناشئة المبتكرة، والمدفوعات غير النقدية [إعادة الهيكلة والتعافي]. تتناول السلسلة الثانية من سلسلة قروض سياسات التنمية (450 مليون دولار أمريكي)، والتي من المقرر أن ينظر فيها مجلس الإدارة في يونيو 2021، القيود المفروضة على الإدماج الاقتصادي والتنمية، من أجل تعزيز الإدماج المالي والرقمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والفئات السكانية الضعيفة. خاصة النساء وسكان القرى و الشباب. سيترشح إصلاحات طموحة ويعزز التغييرات الهيكلية من خلال الاستفادة من التمويل الأصغر ؛ تأمين الوصول إلى الائتمان المصرفي؛ أدوات تمويل مبتكرة؛ رقمنة نظام الحماية الاجتماعية ؛ نشر المدفوعات الآمنة عبر الهاتف المحمول والأداء بالتطبيقات الإلكترونية؛ وإطار قانوني محسن للشركات لتعزيز تمويل رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وزيادة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية ، وتحفيز الاستثمار الخاص. ومن المتوقع أن تعزز هذه الجهود التعافي ، وتزيد من وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المشتريات العامة ، وتحفز المنافسة في قطاع الاتصالات والانترنت ذات النطاق العريض. [إعادة الهيكلة والتعافي]

11. تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمار من أجل إعادة البناء بشكل أفضل: يدعم البنك الدولي هذه الركيزة من خلال دعمه اللجنة الرفيعة المستوى لمراقبة اقتصاد كوفيد-19 وكذلك الوزارات المختلفة من خلال توفير العمل التحليلي وتحليلات البيانات؛ ومن خلال دعمها للإصلاحات لتعزيز المنافسة والاستثمار في صفقات البنية التحتية الرقمية [إعادة الهيكلة والتعافي] وإصلاحات المشتريات العامة [الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي]. كما يدعم البنك تنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر من خلال البرنامج مقابل النتائج المغرب للجيل الأخضر (250 مليون دولار أمريكي) الذي تمت الموافقة عليه في 15 دجنبر 2020. تم تصميم البرنامج لتعزيز التحول الرقمي للقطاع الزراعي، وردة الفعل إزاء الأزمة الحالية والصدمات المماثلة. وأخيراً، يهدف التمويل الإضافي للبرنامج مقابل النتائج المتعلق بالنقل الحضري (150 مليون دولار أمريكي)، الذي وافق عليه مجلس الإدارة في 3 نوفمبر 2020، إلى دعم قطاع النقل الحضري في البلاد من حيث الإصلاحات المؤسسية والبنية التحتية والأنظمة والخدمات وتلبية احتياجات وأولويات التنقل الناشئة (بما في ذلك تلك المتعلقة بالتأثير السلبي لكوفيد-19 على التنقل).

الابتقانية والتكامل والشراكات

12. تبذل البلدان والمنظمات الشريكة للمغرب جهوداً مشتركة لدعم البلد خلال هذه الأزمة. اجتمعت مجموعة من الشركاء الممولين (البنك الأفريقي للتنمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والوكالة الفرنسية للتنمية، و KfW - Kreditanstalt für Wiederaufbau، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير - EBRD) بشكل منظم خلال الماضي أشهر لمناقشة تكامل الدعم. تجري مجموعة البنك الدولي تحليلات للرصد

الاجتماعي والاقتصادي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ونشرت مراقبا اقتصاديا مع التركيز بشكل خاص على تأثير أزمة كوفيد-19. في 7 أبريل 2020، سحب المغرب 3 مليارات دولار من الموارد المتاحة بموجب خط ائتمان احترازي مع صندوق النقد الدولي، مما عزز احتياطياته الرسمية ودعم الاستقرار الاقتصادي. علاوة على ذلك، حشدت السلطات مبلغ مليار دولار أمريكي إضافي (غير مبرمج) من الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف في عام 2020 مقارنة بخطط ما قبل كوفيد-19 من مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية، وصندوق النقد العربي) وكذلك الوكالات الثنائية (KfW والوكالة الفرنسية للتنمية) والاتحاد الأوروبي.

احتياجات التمويل و مصادر التمويل

11. بشكل عام ، بلغ إجمالي احتياجات التمويل المالي للخزينة المغربية في 2020: 17.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، منها 75.8 مليار درهم (ما يقرب من 8.5 مليار دولار أمريكي) تمت تغطيتها خارجيا تشمل مصادر التمويل الخارجي ما يلي: السندات (4.2 مليار دولار أمريكي) ؛ التمويل متعدد الأطراف (3.3 مليار دولار أمريكي) والتمويل الثنائي (1 مليار دولار أمريكي). ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي احتياجات التمويل المالي إلى 16٪ من إجمالي الناتج المحلي ، و يبلغ سقف التمويل الخارجي المنصوص عليه في قانون الميزانية إلى 41 مليار درهم ، أو 4.6 مليار دولار بأسعار الصرف الحالية. ووفقا للسلطات ، ينبغي تغطية ما يقرب من 80 في المائة من هذا التمويل الخارجي من مصادر متعددة الأطراف وثنائية.